

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

قسم اللغة العربية

شعبة اللغويات (النحو والصرف)

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) بعنوان:

تناوب حروف الجر في القرآن الكريم وأثره في الدلالات واستنباط بعض الأحكام

الشرعية

(دراسة وصفية تحليلية)

إعداد الطالبة: بسمة علي سليم كريمة

رقم القيد: 07237

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الحميد علي أبو مداس

العام الجامعي

2019 - 2018



التاريخ : / / 14م
الموافق : / / 20م

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية ((الماجستير))

عملاً بقرار السيد/ رئيس الجامعة الأسمرية رقم «862» لسنة 2021م، الصادر في يوم/ الأربعاء، الموافق:
2021/09/15م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير" في تخصص/
اللغويات، والمقدمة من طالبة الدراسات العليا/ بسمة علي سليم كربية، بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وعنوانها:
« تناوب حروف الجر في السياق القرآني وأثره في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية » .

وتتكون لجنة المناقشة من الأساتذة الأفاضل :

- | | | |
|-------------------------------|------------------|---------------|
| 1- د. عبد الحميد علي أبو مداس | الجامعة الأسمرية | مشرفا ومقررا. |
| 2- د. علي إبراهيم اشتيوي | الجامعة الأسمرية | عضوا داخليا . |
| 3- د. امحمد علي أبو سطاش | جامعة المرقب | عضوا خارجيا . |

عقدت اللجنة جلسة علنية على تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الإثنين، الموافق: 2021/11/01م، بمسرح كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية لمناقشة الرسالة وتقويم مستواها العلمي، والمنهج الذي اتبعته الباحثة، والمصادر التي استخدمتها في دراستها، وقررت ما يلي:

1. إجازتها دون ملاحظات □ بتقدير: **جيد جداً** ونسبة 80%
2. إجازتها بملاحظات □ وتمنح الطالبة فرصة للتعديل والأخذ بالملاحظات خلال / من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجازتها □ وتمنح الطالبة فرصة أخرى للمناقشة خلال / أشهر

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

- | | | | |
|-------------------------------|------------------|--------------|--|
| 1- د. عبد الحميد علي أبو مداس | الجامعة الأسمرية | مشرفا ومقررا | |
| 2- د. علي إبراهيم اشتيوي | الجامعة الأسمرية | عضوا داخليا | |
| 3- د. امحمد علي أبو سطاش | جامعة المرقب | عضوا خارجيا | |

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات: / / 2021 م:

- | | | | |
|-------------------------------|------------------|--------------|-------|
| 1- د. عبد الحميد علي أبو مداس | الجامعة الأسمرية | مشرفا ومقررا | |
| 2- د. علي إبراهيم اشتيوي | الجامعة الأسمرية | عضوا داخليا | |
| 3- د. امحمد علي أبو سطاش | جامعة المرقب | عضوا خارجيا | |

يعتمد

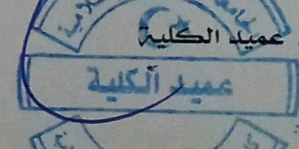
محمد سليمان عبد الحفيظ

رئيس الجامعة



د. سالم خليفتن حسين

عميد الكلية



إهداء

- إلى روح والدي - رحمه الله - وأسكنه فسيح جنّاته .

- إلى والدتي، وإخوتي وأخواتي حفظهم الله .

- إلى زوجي العزيز وأبنائي الأعزاء .

- إلى كلّ من علمني وشجعني على طلب العلم ((معلمي اللغة العربية والدراسات الإسلامية

بالجامعة الأسمرية)) .

- إلى طلبة العلم، والمختصين باللغة العربية .

أهدي ثمرة هذا البحث

الباحثة

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من مدّ يد العون والمساعدة لإظهار هذه الرسالة إلى حيز الوجود، ولو بالدعاء لي في ظهر الغيب.

كما أتوجه بجزيل شكري وخالص تقديري لأستاذي الدكتور/ عبد الحميد علي أبو مداس، الذي أشرف على إعداد هذه الرسالة، وقدم لي الإرشاد والتوجيه السديد طوال مدة إعداده، وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأقدم بشكري أيضاً إلى الدكتور/ عبد الوهاب عبد العال الذي كان له نصيب في الإشراف على هذه الرسالة لمدة محدودة، وأتمس منه العذر لعدم استكمالته للإشراف، وأسأل الله له التوفيق ودوام الصحة والعافية.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى من أشرفنا على طباعة هذه الرسالة وإظهاره في هذه الصورة. وأسأل الله لهما دوام التوفيق والسداد.

الباحثة

مقدمة

الحمد لله الذي لا يُحصي العادون نعماءه، ولا يُشكر على مكروهه سواه، والذي نسعى للوصول إلى حُبه ورضاه، العالم بأسرار الكون وخفاياه، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي اصطفاه الله للعالمين، ليبشر بهذا الدين، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

وبعد:

فقد اعتنى المفكرون والباحثون بدراسة القرآن الكريم، واستخراج كل ما هو جديد ومفيد في مجالات شتى، خدمة للمسلمين، ورغبةً في نشر تعاليم القرآن الكريم، وفهم قضاياها، واهتماماً منهم في كشف خفاياه، وأسراره، وإعجازه، فهو المعجزة الكبرى التي أعجزت كل إنسان، وصلحت لكل زمان ومكان.

ومن هنا تعددت مناحي الأخذ من هذا الكتاب العزيز، وتعددت الدراسات حوله في علوم كثيرة، كالعقيدة والتشريع، والفقه وأصوله، والتفاسير، والنظم الاجتماعية، والمعاملات وغيرها.

وكان لعلوم العربية وآدابها نصيب وافر في الأخذ منه، فوجدت من فصاحة لغته، وإعجاز أسلوبه، وإحكام معانيه منهلًا ينتهل منه كل ضامن.

وبظهور هذه الدراسات فتح المجال أمام الباحثين والدارسين، ووُجّهت أنظارهم للبحث في تعابيره الدقيقة، ومعانيه البديعة، وأسلوبه البليغ، مستعينين في ذلك بالمؤلفات المختلفة التي تعتبر ثروة معرفية موروثة، لا يستغني عنها أي باحثٍ أو قارئٍ.

وأنا - كباحثة - من هؤلاء الورثة الذين يبحثون عن حقهم ونصيبهم من تلك الثروة المملوءة بالعديد من الظواهر النحوية والبلاغية، والمسائل الخلافية التي تحتاج إلى النظر والتأمل والتحقق، فكلما ازدادت هذه الدراسات ازدادت تلك الثروة نمواً ورقياً وتميزاً.

ولذا اخترتُ أن تكون دراستي في لغة القرآن الكريم، وفي ظاهرة من ظواهرها، ألا وهي ظاهرة (تناوب حروف الجر في السياق القرآني وأثره في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية)، ومما دفعني إلى اختيار الموضوع ما يلي:

- الرغبة في الوقوف على أسرار هذه اللغة وأدق تفاصيلها.

- الكشف عن بعض اللمسات البيانية الدقيقة التي تحملها النصوص القرآنية ، والتي تدل على مواطن الجمال في كلام الله المعجز.

- أن حروف الجر من أكثر الحروف استعمالاً في لغتنا، ولها دور كبير في أداء المعاني واختلافها، وهي إحدى أدوات تعدية الفعل اللازم إلى المفعول به حكماً، وتعمل على ربط الكلام ببعضه ببعض.

- أن ظاهرة تناوب حروف الجر تجمع بين المبنى والمعنى للجملة، وهي تدرس معاني هذه الأحرف عند دخولها في الجملة لإفادة معنى معين، ثم تدرسها عندما ينوب حرف جر مكان حرف آخر، وهذا يحتاج إلى تدقيق النظر والتأمل، وفيه مجال فسيح للباحث عند دراسة مواضع التناوب، والمقارنة بينها، واكتشاف العلاقة الجامعة بين الحرفين.

- أن هذه الظاهرة من المسائل الخلافية بين علماء البصرة والكوفة، وكلما وُجد الخلاف بين العلماء وُجدت الأهمية البالغة للمسألة، وزاد من تطورها وانتشارها، فهذا

الخلاف يفتح آفاق التفكير لدى الباحث، ويُنير عقله وذهنه للتدقيق في الآراء والترجيح بينها.

هذا، وقد وضعتُ أمامي مجموعة من الأهداف التي أدعو الله - عز وجل - أن يوفقني لتحقيقها، وهي:

- معرفة المعاني الدقيقة لبعض المصطلحات: كالتناوب والتعاقب، والمجاز، والتضمين والتفريق بينها.

- دراسة الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، والوقوف على آرائهم وأدلتهم، ومحاولة الترجيح بينهم، وتصحيح بعض المعتقدات الخاطئة في ذلك.

- جمع أكبر عدد من مواضع التناوب في النصوص القرآنية وشرحها وتحليلها للوقوف على أسرار هذه الظاهرة.

- معرفة مدى تأثير ظاهرة التناوب في استنباط بعض الأحكام الشرعية.

- معرفة الترتيب الصحيح والأولى في الحمل على التناوب، أو المجاز أو التضمين.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- تمهيد:

أولاً: تعريف الحرف.

ثانياً: أهمية الموضوع.

ثالثاً: الدراسات حول الموضوع.

*الفصل الأول: حروف الجر وبعض أحكامها.

- المبحث الأول: تعريف حروف الجر، وذكر بعض أحكامها.

- المبحث الثاني: المعاني الأصلية لحروف الجر.

* الفصل الثاني: تناوب حروف الجر.

- المبحث الأول: التناوب.

- المبحث الثاني: المجاز والتضمين.

* الفصل الثالث: أثر التناوب في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية.

- الخاتمة: ما يستخلص من البحث من نتائج.

هذا، وقد اعتمدت في هذا البحث على مصادر كثيرة ومتنوعة، أهمها: كتب حروف المعاني، مثل: كتاب الأزهية للهروي، ووصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي، وكتب النحو، مثل: كتاب سيبويه، والمفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك، ومغنى اللبيب لابن هشام، وكتب التفسير وعلوم القرآن، مثل: تفسير البحر المحيط لابن حيان، ومفاتيح الغيب للرازي، وروح المعاني للألوسي، والدر المصون للسمين الحلبي، بالإضافة إلى بعض كتب البلاغة والأدب واللغة، كما سيجده القارئ في ثنايا البحث.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة اللغوية ثم تعريفها وتحليلها، وعرض الآراء والمذاهب، ثم محاولة الترجيح بينها بالأدلة.

أما الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث فهي كثيرة، منها:

أن هذه الحروف قد ورد معظمها كثيراً في كتاب الله - تعالى - وهي متداخلة المعاني كما واضح في اختلاف المفسرين في تقديرهم لبعض معاني هذه الأدوات، فلا تخلو الآيات البيّنات من ذكرها، بل نجد أحياناً حرفين أو ثلاثة أحرف منها في آية واحدة.

ومن تلك الصعوبات قلة آراء البلاغيين في هذه الحروف وفي ظاهرة التناوب، على الرغم من أننا لا ننكر أن لهم آراءً في توضيح أسرار بعضها في الكتاب العزيز، لكنهم لم يتوصلوا إلى ما توصل إليه المفسرون والنحاة، فأجد أسرار التناوب مبعثرة في كتب التفسير وعلوم القرآن .

ومن تلك الصعوبات أيضاً صعوبة الترجيح بين أقوال وآراء العلماء أو المذاهب، وخاصة عند فقدان الدليل القوي الذي يرجح رأياً على آخر.

هذا، وإذ أقدم بين أيديكم هذا العمل المتواضع، الذي يُعد حلقة من حلقات سلسلة البحوث العلمية المستمرة، فإني أرجو الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأسأله التوفيق والسداد لما يحب ويرضى.

الباحثة،،،

الفصل الأول: معاني حروف الجر وبمض أحكامها

- المبحث الأول: تعريف حروف الجر، وذكر بعض أحكامها
- المبحث الثاني: المعاني الأصلية لحروف الجر

الفصل الثاني: تناوب حروف الجر

- المبحث الأول: التناوب
- المبحث الثاني: المجاز والتضمن

الفصل الثالث: أثر التناوب في العلالات واستنباط الأحكام

الشرعية

التمهيد

أولاً - معنى الحرف لغةً واصطلاحاً:

* الحَرْفُ - بفتح الحاء وسكون الراء - في اللغة له معانٍ كثيرة، أهمها:

- الطرف، والشَّفير، والحد، ومنه: طرف الجبل؛ أي: أعلاه، وقيل: ما نتأ في جنبه منه، كهيئة الدكان الصغير أو نحوه، جاء في الصحاح: "حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه طرف الجبل، وهو أعلاه المحدد"⁽¹⁾.

- الجانب والناحية والطريق، جاء في لسان العرب: "وحرف الشيء: ناحيته، وفلان على حرف من أمره، أي: ناحية منه"⁽²⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾⁽³⁾؛ أي: جانب وطريق من الدين، وهو أن يعبد الله على السراء دون الضراء، وقيل: على حرف؛ أي: على شك، وحقيقته أن يعبد الله على طريقة في الدين، لا يدخل فيه دخول متمكّن⁽⁴⁾.

- الكلمة واللهجة واللغة والقراءة، كقولك: هذا في حرف ابن مسعود⁽⁵⁾؛ أي: في قراءته، ومنه قوله ﷺ: ((إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تيسر منه))⁽⁶⁾؛ أي: سبع لغات.

1 - تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، (حرف)، 4 / 1342.

2- لسان العرب، لابن منظور، (حرف)، 2 / 838.

3 - الحج: الآية (11).

4 - ينظر: تفسير ابن كثير، 4 / 619.

5 - هو عبد الله بن مسعود الهذلي المكي، صحابي جليل، وأحد العلماء الكبار (ت: 32هـ).

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 1 / 458، والأعلام، لخير الدين الزركلي، 4 / 137.

6 - صحيح البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، حديث رقم

(2419)، 5 / 227.

- الحرف من الإبل: هي الناقة النجيبة الماضية التي أنضتها الأسفار، "شبهت بحرف السيف في مضائها ونجائها ودقتها"⁽¹⁾، وقيل: هي الناقة الضامرة الصلبة، شبهت بحرف الجبل في الشدة والصلابة⁽²⁾.

* هذه أهم معانيه اللغوية، أمّا في الاصطلاح فيراد به أحد أمرين:

1 - حرف من حروف التهجي أو الهجاء، وهي ثمانية وعشرون حرفاً⁽³⁾، وقيل: تسعة وعشرون حرفاً في العربية⁽⁴⁾، وتسمّى حروف المعجم؛ لأنّ أكثر المعاجم ترتّب على أساس ترتبيها، وتسمى أيضاً بحروف المباني؛ لأنّها أساس بنية الكلمة، سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً معنوياً.

أمّا تسمية حرف الهجاء حرفاً فهذا راجع إلى علاقة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي، قال ابن جنّي⁽⁵⁾: "سُمّيت حروف المعجم حروفاً؛ وذلك أن الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه، ويجوز أن تكون سُمّيت حروفاً لأنّها جهات للكلم ونواح، كحروف الشيء وجهاته المحدقة به"⁽⁶⁾.

1 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، لمحمد طيب فانكا الناغوري، ص/20

2 - ينظر: لسان العرب، (حرف)، 838/2.

3 - ينظر: المعجم الوسيط، (حرف)، 1/167.

4 - ينظر: كتاب سيبويه، 4/431.

5 - هو أبو الفتح، عثمان بن جنّي الموصلي، (ت: 392هـ).

ينظر: الأعلام، 4/204.

6 - سر صناعة الإعراب، لابن جنّي، اعتمدت على طبعتين: 1954م - 1993م، 1/16.

2 - حرف من حروف المعاني، وقد عُرف بتعريفات كثيرة، وأدقها قول بعض النحويين بأنه: "كلمة تدل على معنى في غيرها فقط"⁽¹⁾.

فقولهم: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وما ليس بكلمة فليس بحرف، كهزمة النقل، وهمزة الوصل، وياء التصغير، فإنّها من حروف المباني، ولهذا فإنّ تصدير التعريف بـ (كلمة) أدقّ في التعبير من تصديره بـ (ما) لإبهامها⁽²⁾.

وقولهم: (تدل على معنى في غيرها) فصل لاحتراز دخول الفعل وأكثر الأسماء في ذلك، ومعنى قولهم: كما جاء في الجنى الداني: "أنّ دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه، بخلاف الاسم والفعل، فإنّ دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلّق"⁽³⁾؛ بل الفعل يدل على معنى في نفسه وكذلك أكثر الأسماء.

وهذا التعبير أدقّ من قول بعضهم: "ما جاء لمعنى في غيره"؛ لأنّ في قولهم هذا إشارة إلى العلة والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها.

وأما قولهم (فقط) ففصل ثانٍ، يخرج به ما يدل على معنى في نفسه ومعنى في غيره من الأسماء، كأسماء الاستفهام مثلا، فإنّ كل واحد منها يدل على معنى في نفسه بحكم الاسمية، كدلالة (أين) على المكان، و(كيف) على الحال، وأما دلالتهما على الاستفهام فبحكم حرفيتهما، ويؤيد ذلك بناءؤهما؛ لتضمنهما معنى الحرف⁽⁴⁾.

1 - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، اعتمدتُ على طبعتين 1995م - 1998م، 1/

50، وينظر: الجنى الداني، للمراي، ص/21.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص/21.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ص/21.

4 - ينظر: المصدر نفسه، ص/21.

وسُمي حرف المعنى حرفاً؛ لأنّ من معاني الحرف في اللغة: الحد والطرف، فالحرف حدّ بين الاسم والفعل، ورباط لهما، قال الزجاجي⁽¹⁾: "وسمي القسم الثالث حرفاً؛ لأنه حد ما بين هذين القسمين، ورباط لهما، والحرف حد الشيء، فكأنه لوصله بين هذين، كالحروف التي تلي ما هو متصل به"⁽²⁾، وهو طرف للاسم والفعل إذ معناه لا يظهر في نفسه بل فيهما، قال العكبري⁽³⁾ في ذلك: "وسمي القسم الثالث حرفاً؛ لأن حرف كل شيء طرفه، والأدوات بهذه المنزلة؛ لأنّ معانيها في غيرها، فهي طرف لما معناه فيه"⁽⁴⁾.

ويسمي النحاة حروف المعاني بأدوات الربط، وربما يكون هذا التعبير أفضل وأدق؛ لأنّ لفظ (أدوات) يشمل الحروف، كحروف الجر والعطف، والأسماء ك (أين) و(إذا)، والأفعال ك (خلا) و(حاشا)، وهذه الأدوات تشترك جميعها في عملية الربط بين الذات والمعنى، أو بين الذاتين، أو بين المعنيين.

والبصريون يطلقون عليها مصطلح (حروف المعاني) نظراً لوظيفتها، والمعاني الجديدة التي تحملها معها.

أمّا الكوفيون فيسمونها بالأدوات؛ "لأنها أصبحت رموزاً مجردة لا تدل على معنى مستقل"⁽⁵⁾، ومن النحاة من يسميها بحروف الصفات؛ لأنّها تحدث صفة جديدة فيما بعدها.

1 - هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق النهوندي، لازم الزجاج فنُسب إليه، (ت: 337هـ).

ينظر: بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، 77/2، الأعلام، 299/3، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص/ 174.

2 - الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص/44.

3 - هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت: 616هـ).

ينظر: إنباه الرواة على إنباه النحاة، للقفطي، 116/2، وبغية الوعاة، 38/2.

4 - اللباب، 1/ 50.

5 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 24.

ثانياً - أهم الدراسات حول الموضوع

اللغة العربية هي المفتاح الذي يفتح به باب الدخول في إعراب القرآن وبيانه وبلاغته؛ ولذلك عني علماءنا القدامى والمحدثون بدراسة السياق القرآني، بما يحتويه من حروف وأسماء وأفعال وجمل وتراكيب، ويدل على ذلك جهودهم الكبيرة التي بذلوها في تأليف الكتب المتنوعة، سواء من الناحية اللغوية أو النحوية أو البلاغية.

وموضوع ((تتاب حروف الجر في السياق القرآني وأثره في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية)) يتميز بالجمع بين نوعين من الدراسات: اللغوية بما فيها من نحو وبلاغة، والإسلامية بما فيها من فقه وأصول فقه، ويمكن تفصيل ذلك في دراسة الحروف ودراسة السياق القرآني.

أولاً - دراسة الحروف: قد تعددت المؤلفات في ذلك، وسلك العلماء في دراستهم للحروف ثلاثة مناهج مميزة هي:

أ - المنهج العام: وتُدرس فيه الحروف ضمن مباحث النحو وقواعد اللغة بصورة عامة، في موضوع من الموضوعات النحوية، وهذا ما نجده في أمهات كتب النحو، ككتاب سيبويه⁽¹⁾، والمقتضب للمبرد⁽²⁾، والمفصل للزمخشري⁽³⁾، وشرحه لابن يعيش⁽⁴⁾، وارتشاف الضرب لأبي

1 - هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، (ت: 180هـ).

ينظر: بغية الوعاة، 2/ 229.

2 - هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، (ت: 285هـ).

ينظر: إنباه الرواة، 241/3، والأعلام، 7/ 144.

3 - هو محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، (ت: 538هـ).

ينظر: بغية الوعاة، 2/ 279 - 280، والأعلام، 7/ 178.

4 - هو موفق الدين بن يعيش علي بن يعيش بن أبي السرايا، المكتبى بأبي البقاء، وياين الصانع، (ت:

643هـ).

حيّان الأندلسي⁽¹⁾، والتسهيل والألفية لابن مالك⁽²⁾، وشروحها كشرح ابن عقيل⁽³⁾، وحواشيها كحاشيتي الصبّان⁽⁴⁾ والخضري⁽⁵⁾، ولعلّ أوسع هذه الكتب دراسة للحروف هو مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري⁽⁶⁾، الذي تميّز بشمول دراسته لحروف المعاني.

ب - المنهج المتخصص: وهو الذي يقوم على دراسة حروف المعاني فقط، دون التعرض للقواعد النحوية الأخرى، وتتميّز هذه الدراسات بالتفصيل في شرح معاني المفردات، وذكر أحكامها، وآراء العلماء فيها، والاستشهاد على كل ذلك.

وقد تعددت المؤلفات السائرة على هذا المنهج، وأهمها: الحروف للخليل بن أحمد الفراهيدي⁽⁷⁾، ومعاني الحروف للزجاجي، ومعاني الحروف للرماني⁽⁸⁾، والأزهية في علم

= ينظر: بغية الوعاة، 2/ 351 - 352، والأعلام، 8/ 206.

- 1 - هو محمد بن يوسف الأندلسي (ت: 745هـ).
- ينظر: بغية الوعاة، 1/ 280، والأعلام، 7/ 152.
- 2 - هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي، (ت: 672هـ).
- ينظر: بغية الوعاة، 1/ 130، والأعلام، 6/ 233.
- 3 - هو عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد القرشي، بهاء الدين بن عقيل، من أئمة النحو من نسل عقيل ابن أبي طالب، (ت: 769هـ). ينظر: بغية الوعاة، 2/ 47، والأعلام، 4/ 96.
- 4 - هو أبو العرفان، محمد بن علي (ت: 1206هـ) له حاشية على الأشموني على ألفية ابن مالك . ينظر: معجم المؤلفين، 3/ 516، ونشأة النحو، ص/ 306.
- 5 - هو محمد مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعي من دمياط بمصر، (ت: 1287هـ).
- ينظر: معجم المؤلفين، 3/ 718 - 719، والأعلام، 7/ 100.
- 6 - هو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ).
- ينظر: بغية الوعاة، 2/ 68، والأعلام، 4/ 147.
- 7 - هو أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت: 170هـ).
- ينظر: إنباه الرواة، 1/ 376، ومعجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، 11/ 72.
- 8 - هو أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله، (ت: 384هـ). ينظر: إنباه الرواة، 2/ 294، ومعجم الأدباء، 14/ 73.

الحروف للهروي⁽¹⁾، ورفص المبانى للمالقي⁽²⁾، والجنى الدانى للمرادى⁽³⁾، وموسوعة الحروف الحروف فى العربىة لإمىل يعقوب، والمعجم الوافى فى النحو العربى للمؤلفىن: على توفىق الحمد، وىوسف جمىل الزعبى، وغىر ذلك من المؤلفات.

ج - المنهج الجزئى: وهو منهج أكثر تخصصاً مما سبق، وىتناول دراسة حرف واحد فى العربىة دراسة مفصلة، وكثرت هذه الدراسات عند القدامى بخلاف المحدثىن، وأهمها: كتاب الألفات لأبى بكر الأنبارى⁽⁴⁾، واللامات لأبى جعفر النحاس⁽⁵⁾، واللامات لابن فارس⁽⁶⁾ وغىرها.

وسأكتفى بوصف أهم كتابىن اعتمدتُ علىهما فى دراسة الحروف، أحدهما من المنهج العام، والآخر من المتخصص.

1 - هو أبو الحسن على بن محمد الهروي، (ت: نحو 415هـ). ينظر: إنباه الرواة، 2/ 311، والبغية، 205/2.

2- هو أبو جعفر أحمد بن عبد النور المعروف بالمالقي، عالم بالنحو، من كتبه: شرح الجزولية، ورفص ورفص المبانى فى حروف المعانى، (ت: 702هـ). ينظر: البغية، 1/ 331.

3- هو الحسن بن القاسم المصرى المرادى، (ت: 749هـ). ينظر: بغية الوعاة، 1/ 517، والأعلام، 2/ 211، ونشأة النحو، ص/ 276.

4 - هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنبارى، من كتبه: شرح الألفات، والأضداد، وخلق وخلق الإنسان، (ت: 328هـ). ينظر: الأعلام، 6/ 334.

5 - هو أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، نحوى مصرى، أخذ عن المبرد والزجاج، وألف فى إعراب القرآن ومعانيه، (ت: 338هـ).

ينظر: إنباه الرواة، 1/ 136، وبغية الوعاة، 1/ 288.

6 - هو أبو الحسين أحمد بن فارس، نحوى على طريقة الكوفىين، صنف: المجمل فى اللغة، ومقدمة فى فى النحو، وفقه اللغة.

ينظر: بغية الوعاة، 1/ 352 - 353.

أما من المنهج العام: فهو كتاب ((مغني اللبيب عن كتب الأعراب)) فقد ألف العالم الجليل المعروف (ابن هشام الأنصاري) كتابه المغني وقسمه على ثمانية أبواب، وجعل الباب الأول منه في تفسير المفردات وذكر أحكامها، ويعني بالمفردات الحروف وما تحمل معانيها من أسماء وظروف، فتناول باتساع جميع حروف المعاني مرتبة ترتيباً هجائياً ويحتل هذا الباب النصف الأول من الكتاب، في حين بقية الأبواب السبعة تحتل النصف الثاني من الكتاب، وهذا يدل على مدى شمول دراسته لحروف المعاني، وأهم ما يتميز به منهجه هو:

- شرح كل المعاني المحتملة لكل أداة والأوجه الجائزة في استعمالها.

- الإكثار من الاستشهاد على ذلك بالشواهد القرآنية والشعرية.

- عرض الخلاف بين النحويين، مع التعليق عليه، وترجيح أحدها، وإثبات ما يراه صحيحاً، مع سؤق الأدلة والشواهد على ذلك.

- تميز أسلوبه بإثارة التنبيهات التي تحذر من الوقوع في الخطأ والزلل.

ومع تميز الكتاب وأهميته وشهرته فإنه يحمل بين طياته بعض الغموض في فهم ما يريده المؤلف؛ ولذلك كثرت الشروح والحواشي التي ألّفت حوله، كشرح شواهد المغني وحاشية الأمير⁽¹⁾، والدسوقي⁽²⁾، وغيرهما.

أما الكتاب الآخر والذي جاء على المنهج المتخصص: فهو كتاب (الأزھية في علم الحروف) لعلي بن محمد النحوي الهروي، وهو كتاب خاص بحروف المعاني، قسمه المؤلف

1- هو محمد بن أحمد الأزھري، عالم بالعربية، ومن فقهاء المالكية، (ت: 1232هـ).

ينظر: الأعلام، 71 / 7.

2- هو محمد بن محمد بن أحمد الدسوقي المالكي المصري، من كتبه: الحدود الفقهية، حاشية على

مغني اللبيب، حاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل، (ت: 1230هـ).

ينظر: الأعلام، 17 / 6.

إلى خمسة وثلاثين باباً، كلّ باب منها يحمل أداة من الأدوات، وتميّز الكتاب بشرح أوجه استعمال كل أداة، وإيراد الشواهد على كل وجه منها، وله بعض الشواهد التي انفرد بها، وأما ما يؤخذ عنه فإنّ عنوانه غير مطابق لمحتواه، إذ إن المؤلف لم يكتفِ بالحروف كما يقتضيه العنوان؛ بل تناول فيه باباً لـ (كان)، و(ليس) وهما فعلان، وتناول في الباب الأخير (الذي) وهو اسم موصول، وكذلك لم يتبع المؤلف منهجاً معيناً في ترتيبه للأبواب؛ بل جاءت عفوية، فلم يعتمد على ترتيب هجائي، ولا موضوعي، ولا بنيوي.

ثانياً - دراسة الأسلوب والسياق القرآني:

وتشمل هذه الدراسات مناهج متعددة ومختلفة، فمنها ما يدرس أسلوباً واحداً في القرآن الكريم، كأسلوب الاستفهام أو الشرط أو العطف وغيرها، ومنها ما يدرس ضمن كتب التفسير باعتبارها شاملة لبلاغة وبيان النصوص القرآنية، كتفسير ابن كثير⁽¹⁾، والكشاف، والبحر المحيط، والتحرير والتنوير، ومنها ما يدرس بعض حروف المعاني والظواهر اللغوية في السياق القرآني، كالحروف العاملة في القرآن الكريم للمؤلف: هادي عطية الهلالي، وحروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة للمؤلفة: نور الهدى لوشن.

ولعلّ أبرز هذه الكتب وأشهرها هو كتاب: ((دراسات في الأسلوب القرآني)) للمؤلف: محمد عبد الخالق عضيمة، فقد قسمه إلى ثلاثة أقسام، فجاء القسم الأول منه في ثلاثة أجزاء، تناول فيها التفصيل في جميع حروف المعاني مرتبة ترتيباً هجائياً، وجاء في تصديره للكتاب: ".... رأيت أن أقدم أمام دراسة كل حرف صورة واضحة موجزة لعناصر الدراسة التفصيلية، واخترتُ لها عنواناً: (لمحات عن دراسة....)"⁽²⁾.

1 - هو أبو معبد، عبد الله بن كثير الداري المكي، أحد القراء السبعة، فارسي الأصل، (ت: 120هـ).

ينظر: الأعلام، 4/ 115.

2 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1/ 19.

وجاء القسم الثاني في أربعة أجزاء تتناول فيها دراسة أبنية الاسم الثلاثي والرباعي، ودراسة الفعل الرباعي المجرد، ومصادر الفعل الثلاثي، وأوزان جمع التكسير، والتصغير، واجتماع الساكنين.

أمّا القسم الثالث والأخير: فقد جاء في أربعة أجزاء أيضاً، وتتناول فيها موضوعات شتى، كدراسة الضمائر، والمبتدأ والخبر، والفاعل، والاشتغال، وغير ذلك.

وعلى الرغم من تميز الكتاب باستقراء مفصل للقرآن الكريم، والجمع بين الروايات المختلفة فإنّه غلبت عليه الدراسات النحوية والصرفية، وافنقر للدراسات البلاغية الدقيقة في أكثر المسائل.

تلك أهم الدراسات حول حروف المعاني وحول أسلوب القرآن الكريم، ومما سبق يُلاحظ أن:

- دراسة الحروف والأسلوب كانتا مبكرتين جداً ، ولعلّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من أَلّف في الحروف بالمنهج التخصصي، ثمّ تبعه سيبويه بمنهجه العام في القرن الثاني الهجري، ثمّ الكسائي⁽¹⁾ بمنهجه الجزئي في القرن الثاني أيضاً، ثمّ توالى الدراسات بعد ذلك إلا أن معظمها مفقود، ولم يصل إلينا إلا أسماؤها.

- دراسة الأسلوب القرآني قد ظهرت نفحاته مع ظهور كتب التفسير وعلوم القرآن، إلا أنها لم تظهر دراسات مستقلة إلا عند المحدثين. والله أعلم.

ثالثاً - أهمية الموضوع

1 - هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي، (ت: 189هـ). ينظر: إنباه الرواة، 2/ 256، و

بغية الوعاة، 2/ 162.

اختار الله ﷻ اللغة العربية لينزل بها نصاً مقدساً هو القرآن الكريم، المعجز في بيانه وبلاغته، فأبى انحراف عن لغة هذا النص سيؤدّي إلى انحراف عن معناه، وهذا الأمر لا يرتضيه العرب والمسلمون؛ ولذلك جاؤوا بقواعد النحو العربي للحفاظ على سلامة هذه اللغة التي تحفظ هذا النص المقدّس.

ومن تلك القواعد دراسة حروف المعاني، وما تحدّثه من ظواهر لغوية كظاهرة التناوب بين حروف الجر.

وتنبغي الإشارة إلى أنّ موضوع التناوب - هنا - يقصد به: " دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض"، سواءً احتفظت تلك الحروف بمعانيها الأصلية - وهو ما يسمى التعاقب عند بعض النحاة - أو تغير معناها وأخذت معاني الحروف الأخرى، أي أنّ هذا الموضوع يشمل مصطلحي التناوب والتعاقب معاً، بغض النظر عن الفرق الدقيق بينهما؛ لأنّ النياحة بمعناها اللغوي العام هو وقوع شيء مكان شيء آخر، وهذا ينطبق على مصطلح التعاقب أيضاً، ولذلك فالتعاقب جزء من التناوب والتناوب أشمل وأعم، وهذا ما اعتمدت عليه في صياغة موضوع البحث.

وهذا الموضوع له أهمية بالغة تتضح في النقاط الآتية:

- أنّ حروف الجر أكثر الحروف استعمالاً في الكلام، وأكبرها دوراً في أداء المعاني، إذ كل حرف منها يناسب تصريفاً معيناً من تصريفات الأفعال ليؤدي المعنى المقصود، وهذا يتضح في مثال قولك: (رغبتُ عن الشيء)، و(رغبتُ فيه)؛ فمعنى الجملة الأولى خلاف لمعنى الثانية⁽¹⁾، ولا يكفي في معرفة ذلك الرجوع إلى كتب المعاجم وتصريفات الأفعال، أو كتب النحو والبلاغة فقط؛ بل لابد من الجمع بين كل ذلك لإحكام استعمال تلك الحروف.

1 - ينظر: المعجم الوسيط، (رغب)، 1/ 356.

- أنّ هذه الحروف من أهم وسائل التعبير الدقيق؛ لأن لها معانيّ يتميز بعضها عن بعض، فوظيفتها الدلالية هي إيصال معنى الفعل، أو ما في حكمه إلى الاسم المجرور بها في صورة من صور المفعول، ولذلك يختار حرف الجر المناسب لمعنى الفعل؛ لأنّ حرف الجر يستعمل للاستفادة من المعنى الفرعي الدقيق الذي يحمله، ويتميّز به عن غيره، وهذا يتضح في تعدد صور المفعول، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، ومعه... إلخ⁽¹⁾.

- أنها تُعدّ من حروف تعدية الفعل اللازم إلى المفعول به حكماً، وقد يتعدّى الفعل بعدد من حروف الجر على مقدار المعاني التي يحتملها، فهي التي توجه دلالة الفعل، وتكمل الفائدة بين الكلام؛ ولهذا يتوقف على معرفتها فهم الكثير من الأساليب البلاغية فهماً دقيقاً.

- أنّ موضوع التناوب موضع خلاف بين النحويين، فقد ذهب أكثر البصريين إلى أن كل حرف من حروف الجر موضوع لمعنى واحد، ولا تناوب بينها، وما يوهم ذلك فهو عندهم لا يخرج عن أحد الأمور الثلاثة، وهي: إمّا حمل الحرف على الاستعارة، وإمّا حمل الفعل على التضمين، وإذا تعذر أحدهما حملوه على شذوذ النيابة كما ذكر ابن هشام.

أمّا الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش⁽²⁾، فقد أجازوا تناوب بعض حروف الجر عن بعض إذا تقاربت معانيها.

وهذا الخلاف يثير الأذهان ويدقق النظر والتأمل في تلك الحروف، وبخاصة في سياقها القرآني، فما دليل كلا المذهبين؟ وكيف يثبتون ذلك؟ وهل يجوز القول بالمذهبين في موضع واحد؟ وكيف نوفق بينهما أو نرجح أحدهما على الآخر؟ وهل ذلك له تأثير في استنباط بعض الأحكام الشرعية؟

1 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 88 - 89.

2 - هو أبو الحسن بن مسعود الأخفش الأوسط، (ت: 215هـ).

ينظر: إنباه الرواة، 2/ 36، ومعجم الأدباء، 11/ 224.

التمهيد

كل هذه التساؤلات وغيرها هي رؤوس عناوين جانبية في دراسة لموضوع (تناوب حروف الجر في السياق القرآني، وأثره في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية)، فهل نستطيع الإجابة عنها والوصول إلى نتائج دقيقة؟!

نسأل الله التوفيق في ذلك.

الفصل الأول

معاني حروف الجر، وبعض أحكامها

المبحث الأول

تعريف حروف الجر؛ وذكر بعض أحكامها

أولاً - تعريفها

ثانياً - عددها

ثالثاً - أقسامها

رابعاً - التعدية بحرف الجر

أولاً / تعريفها:

مُهَدِّد لموضوع البحث سابقاً بتعريف للحرف في اللغة والاصطلاح، وقبل الشروع في تعريف حروف الجر ينبغي علينا أن نوضح معنى مصطلح الجر، ولماذا اختصَّ بالحروف دون الأسماء والأفعال؟

الجر مصطلحاً عند النحاة هو إعراب مخصوص، ويطلق عليه الخفض والإضافة، قال سيبويه في باب الجر: " والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً، ...، والنوع الأول هو حروف الإضافة"⁽¹⁾

واختير للجر الكسرة لعلاقتها من حيث النطق، قال ابن جنِّي: "سميت كسرة الإعراب جرّاً لتسفلها في الفم وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان، كجر الشيء على الأرض،...، والكوفيون يسمونه خفضاً، وهو صحيح المعنى؛ لأنَّ الانخفاض انهباط، وهو تسفل"⁽²⁾.

واختصَّت هذه الحروف بالجر دون غيره لأسباب، منها:

- 1 - أنَّ الفعل عمل الرفع والنصب، فلم يبقَ للحرف ما ينفرد به إلا الجر.
- 2 - أنَّ الحرف واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه، فجعل عمله وسطاً، والجرّ من الياء، وهي من حروف وسط الفم بخلاف الرفع، فإنَّه من الضمِّ، والضم من الواو، وهو شفوي، وبخلاف النصب فإنَّه من الألف، والألف من أقصى الحلق⁽³⁾.

1 - الكتاب. لسبويه، 1/ 419.

2 - اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 352.

3 - نفسه، 1/ 352.

3 - اختير لعمل هذه الحروف الجر دون النصب للترقية بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره، قال ابن يعيش: "وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولما امتنع النصب لم يبقَ إلاّ الجرّ"⁽¹⁾.

4 - أنّ الأصل في الجر الحروف، والدليل على ذلك: أنّ الإضافة تقدّر بالحرف⁽²⁾.

وعلى الرغم من اهتمام النحاة بهذه التعليقات فإنّهم لم يهتموا بوضع تعريف خاص لحروف الجر، ولم أجد من عرفها إلاّ ابن الحاجب⁽³⁾ في كافيته، فقد عرّفها ووضّح وظيفتها المعنوية بقوله: "حروف الجرّ ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه"⁽⁴⁾.

وشرح الرضي⁽⁵⁾ هذا التعريف، وذكر أنّ معنى الإفضاء هو الإيصال؛ أي: إيصال الفعل إلى الاسم، وهو ما يسمى بالتعدية؛ أي: تعدية الفعل أو ما في حكمه إلى الاسم؛ ليكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل أو ما في حكمه.

والمراد بشبه الفعل هو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، أمّا معنى "معناه" فيراد به الظرف والجار والمجرور؛ نحو قولك: (زيد عندك أو في الدار لإكرامك)، قال الرضي: "يعدّى الظرف (لإكرامك)، وهو في الحقيقة معد للفعل المقدّر، أو شبهه، وذلك

1 - شرح المفصل، لابن يعيش، 8 / 8.

2 - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 353.

3 - هو جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي، (ت: 646).

ينظر: بغية الوعاة، 2 / 134 - 135، والأعلام، 4 / 211.

4 - كتاب الكافية في النحو، 2 / 319.

5 - هو محمد بن الحسن نجم الملة والدين الاستربادي (ت: 686). ينظر: بغية الوعاة، 1 / 567 - 568،

والأعلام، 6 / 86.

لأن التقدير: زيد استقر أو مستقر؛ لكن لما سدّ الظرف مقام الفعل أو شبهه جاز أن يقال: إنّ الجار معد للظرف، وكذا في (يا زيد) فإنّ (يا) قائم مقام أنادي⁽¹⁾.

ورغم أنّ ابن الحاجب هو الوحيد الذي اهتمّ بتعريف حروف الجر فإنّ تعريفه لا يعدّ جامعاً مانعاً؛ لسببين:

1 - أنه اكتفى ببيان الوظيفة المعنوية لهذه الحروف، وأهمّل وظيفتها اللفظية، وهي جر آخر الاسم بعدها.

2 - أنّ هذا التعريف - مع نقصانه - ينطبق على حروف الجر الأصلية فقط، ولا ينطبق على حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة؛ لأنّها لا تقضي الفعل أو ما في حكمه إلى الاسم؛ بل تقوم بوظيفة الجر فقط.

وبذلك يمكن تقادي هذين الانتقادين، ووضع تعريف لحروف الجر بأنّها (كلّ حرف يجر الاسم الذي بعده بنفسه، وقد يقوم بإفشاء الفعل أو ما في حكمه إلى الاسم، وقد لا يقوم)، فهذا التعريف يشمل حروف الجر الأصلية والزائدة والشبيهة بالزائدة، ويمنع دخول بقية حروف المعاني فيه.

أما سبب تسمية حروف الجر بهذا الاسم فمرجعه أحد أمرين: إمّا لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء؛ أي: توصلها إليها، فيكون المراد من الجر المعنى المصدرية، وإمّا لأنها تعمل الجر فيما بعدها، فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص، كما في قولهم: حروف النصب وحروف الجزم⁽²⁾.

1 - شرح الرضي على الكافية، 4 / 262.

2 - ينظر: حاشية الصبّان على الأشموني، 2 / 203.

قال الصبّان: "ولا يرد على الأول أنّ مقتضاه أن لا يكون (خلا) و (عدا) و(حاشا) في الاستثناء أحرف جر؛ لأنّهنّ لتتحية معنى الفعل عن مدخولهنّ، لا لإيصاله إليه؛ لأنّ المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له، أو انتقائه عنه"⁽¹⁾.

ولهذه الحروف أسماء أخرى، منها تسميتها بحروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال أو شبهها إلى الأسماء وتربط بينهما⁽²⁾، وكلّ من البصريين والكوفيين يطلقون هذا الاسم على هذه الحروف⁽³⁾، ويلاحظ أنّ هذه التسمية باعتبار وظيفتها المعنوية.

وأما تسميتها بحروف الصفات فهي تسمية كوفية، ويعلّلون سبب تسميتهم لها بأنّ هذه الحروف تحدث في مجرورها صفة من ابتدائية، أو ظرفية، أو غيرهما، حسب ما يؤديه كل حرف من معنى ودلالة⁽⁴⁾.

أو قد يكون السبب أنّها تكون صفة لما قبلها من النكرات وتتوب منابها، قال البطلبوسي⁽⁵⁾:
"إنما سموها صفات؛ لأنّها تتوب مناب الصفات، وتحلّ محلّها، فإذا قلت: مررت برجل من أهل الكوفة، أو رأيت رجلاً في الدار، فالمعنى: مررتُ برجل كائن من أهل الكوفة، ورأيتُ رجلاً

1 - حاشية الصبّان على شرح الأشموني، 2 / 203.

2 - ينظر: شرح المفصل، 7/8.

3 - ذكر هذا ردّاً على ما جاء في شرح التصريح على التوضيح بأنها تسمية كوفية فقط؛ لأنّ سيبويه في كتابه، والمبرد في المقتضب - وكلاهما بصري - يطلقان عليها هذا الاسم أيضاً.

4 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 1 / 630.

5 - هو أبو محمد عبد الله بن محمد السيد البطلبوسي، (ت: 521)، ينظر: إنباه الرواة، 2/116، وبغية

الوعاء، 2/38.

مستقراً في الدار"⁽¹⁾، وقال ابن يعيش: " وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات"⁽²⁾.

ويلاحظ أنّ هذه التسمية لا تنطبق على تلك الحروف إلا إذا كان ما قبلها نكرة، ومن المعروف أنّ حروف الجر لا تستعمل بطريقة واحدة فقط، حيث قد يكون ما قبلها معرفة، وربما يكون هذا سبباً في عدم اشتهاار هذه التسمية بين النحويين المتقدمين والمتأخرين.

كما يستعمل الكوفيون مصطلح الخفض بدلاً من الجر، فيطلقون عليها حروف الخفض، أو الخوافض؛ لانخفاض وتسفل كسرة الإعراب في الفم⁽³⁾، ويلاحظ أنّ هذه التسمية جاءت مراعاة لوظيفتها اللفظية، وظهورها في الكتابة تحت الحرف.

وعلى الرغم من تعدد هذه التسميات فإن أشهرها وأدقها هو تسميتها بحروف الجر؛ فهذه التسمية تجمع بين وظيفتها اللفظية والمعنوية.

ثانياً - عددها:

اختلف النحاة في عدد حروف الجر، فمنهم من عدّها سبعة عشر حرفاً⁽⁴⁾، ومنهم من عدّها ثمانية عشر حرفاً⁽⁵⁾، وآخرون عدّوها عشرين حرفاً⁽⁶⁾، ومنهم من أضافها إلى ثمانية

1 - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: للبطلوسي، 2 / 295.

2 - شرح المفصل، 7 / 8.

3 - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 352.

4 - وهو عبد القاهر الجرجاني في كتابه (العوامل المئة النحوية) نقلاً عن (حروف الجر وأثرها في الدلالات)، ص/53.

5 - وهما سيبويه، ينظر: كتابه، 17/1 والزمخشري، ينظر: شرح المفصل، 7 / 49.

6 - كابن مالك في ألفيته، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 3 / 3.

وعشرين حرفاً⁽¹⁾، وتفصيلاً لذلك يمكن تقسيمها - من حيث العدد - إلى حروف متفق على كونها جارة، وحروف مختلف فيها، وذلك على النحو الآتي:

1 - الحروف المتفق عليها، وهي: (إلى، والباء، والتاء، وحاشا، وحتى، وخلا، وربّ، وعدا، وعلى، وعن، وفي، والكاف، واللام، ومن، ومد، ومنذ، وواو القسم).

2 - الحروف المختلف فيها، وهي: (همزة الاستفهام، وهمزة القطع، وايمين القسم، وبله، وكى، ولات، ولعلّ، ولولا، والميم، ومتى، ومع، وهاء التنبيه)، وهذه الحروف مبنية على سماع العرب؛ ولذلك اختلف النحاة في عدها، وعللوا لأرائهم؛ ولكن يمكن ترجيح بعض الآراء على الأخرى، وتفصيلاً لهذه الآراء:

ذكر الأخفش وابن عصفور⁽²⁾ وأبو حيان: أنّ همزة الاستفهام، وهاء التنبيه، والميم المضمومة والمكسورة من حروف الجر إذا استعملت في القسم فقط⁽³⁾، وردّ عليهم ابن مالك بقوله: " وليس الجر في التعويض بالعوض، خلافاً للأخفش ومن وافقه"⁽⁴⁾، ورجح ابن مالك كون الجر بحرف مضمّر، جاء في شرحه: " والأصح كون الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتى و(كي) الجارة، ولام الجحود ب (أن) المحذوفة، وإن كانت لازمة للحذف"⁽⁵⁾.

1 - وهو أبو حيان الأندلسي، ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حبان الأندلسي، 2/ 426 - 470.

2 - هو أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (ت: 669).

ينظر: بغية الوعاة، 2/ 215، والأعلام، 5/ 27.

3 - ينظر: المقرب، لابن عصفور، ص/ 212.

4 - شرح التسهيل، لابن مالك، 3/ 195.

5 - المصدر نفسه، 3/ 200.

أما همزة القطع فلم يقل أحد إنها جارة غير أبي حيان الأندلسي، فقد قسم هذه الحروف إلى أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية، وذكر في الأحادية همزة القطع.

وشدّ مذهب الزجاج⁽¹⁾ والرماني في كون (ايمن) القسمية حرف جر، خلافاً لجمهور النحاة الذين يقولون باسميتها، قال ابن هشام: "(ايمن) المختص بالقسم اسم لا حرف، خلافاً للزجاج والرماني، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، وهمزته وصل، لا جمع (يمين) وهمزته قطع خلافاً للكوفيين"⁽²⁾، والصحيح أنها اسم وليست بحرف، حتى وإن عدت حرفاً، فهي ليست جارة بنفسها؛ بل الجر بحرف القسم المحذوف⁽³⁾.

وذهب الأخفش إلى أن (بله) حرف جر بمعنى (من) الابتدائية، وتبعه أبو حيان في ذلك، فقد قال: "الجر بعدها هو المجمع على سماعه من لسان العرب، في نحو قوله:

(.... بله الأكف كأنها لم تُخلَق)

واختلفوا فيها، ومذهب الأخفش أنها حرف جر بمعنى (من)⁽⁴⁾، ولم تذكر كتب حروف المعاني هذا المعنى لـ (بله)؛ بل ذكرت أنها تكون فعلاً بمعنى (دع)، أو مصدرًا بمعنى (ترك)، أو اسماً مرادفًا لـ (كيف)، أو بمعنى (غير) كما فسرها ابن هشام⁽⁵⁾.

1 - هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، (ت: 311)، ينظر: إنباه الرواة، 1/ 194، ومعجم الأدباء، 1/ 130.

2 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 136.

3 - ينظر: ارتشاف الضرب، 2/ 469.

4 - ارتشاف الضرب، 2/ 466. والقول عجز بيت صدره: (تذر الجماجم ضاحياً هاماتها)، وقائله كعب بن مالك الأنصاري.

ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، 3/ 25.

5 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 334.

وتفرد أبو حيان بذكر (مع) من حروف الجر، ثم رجح كونها اسماً⁽¹⁾، وأشهر ما ذكر في عدد هذه الحروف هو قول ابن مالك في ألفيته:

هاك حروفُ الجرِّ وهي: من، إلى حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على

مذ، منذ، ربّ، اللام، كي، واو، وتا والكاف، والباء، ولعلّ، ومتى⁽²⁾

فهذه عشرون حرفاً، وأضاف إليها في شرحه⁽³⁾ (لولا) الامتناعية، موافقاً في ذلك الخليل، ويونس⁽⁴⁾، وسيبويه - رحمهم الله - وذلك إذا وليها ضمير متصل، كقولك: لولاي، ولولاك، قال سيبويه: " هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك (لولاك) و(لولاي) إذا أضمرت فيه الاسم جرّ، وإذا أظهرت رُفِعَ،....، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع"⁽⁵⁾، واستدل على ذلك بقول يزيد بن الحكم⁽⁶⁾.

وكم مؤظنٍ لولايٍ طحتُ كما هوى بأجرامِهِ من قُلةِ النيقِ مُنْهَوِي⁽⁷⁾

وهذا البيت يبطل ما زعمه المبرد من أن استعمال (لولاي) وأخواتها لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه، فقد قال: "والذي أقوله: إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: (لولا أنت)، كما

1 - ينظر: ارتشاف الضرب، 2/ 470.

2 - ينظر: شرح ابن عقيل، 3/3.

3 - ينظر: شرح الكافية الشافية، لجمال الدين ابن مالك، 2/ 787، وشرح التسهيل، 3/ 185.

4 - هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي، (ت: 183). ينظر: الإنباه، 4/ 68، وبغية الوعاة، 2/ 365.

5 - الكتاب، 2/ 373 - 374.

6 - شاعر أموي، جيد الشعر، (ت: 105)، ينظر: الأعلام، 8/ 181.

7 - طحت: سقطت، القلة: أعلى الجبل، المنهوى: الهاوي الساقط. والبيت من البحر الطويل.

ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، 3/ 126 - 128،

10 / 3558.

قال عبيد بن عمير: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾، ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر، فيجيزه على بعده"⁽²⁾، وردّ أبو حيان عليه بقول الأستاذ أبي علي⁽³⁾: "اتفق أئمة الكوفيين والبصريين كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء⁽⁴⁾ على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد هذيان"⁽⁵⁾

وذهب الأخفش والفراء إلى أن (لولا) حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، رغم أنها ضمائر جر، وذلك عن طريق النيابة، فقد ناب ضمير الجر عن ضمير الرفع، كما ناب ضمير المرفوع عن ضمير المجرور في قولهم: (ما أنا كأنت) فلم تعمل (لولا) في الضمير شيئاً كما لا تعمل في الظاهر⁽⁶⁾.

والصحيح ما ذهب إليه جمهور النحاة، وإمامهم سيبويه، وهو كونها حرف جر إذا وليها ضمير متصل، ويزيد من ترجيح هذا المذهب النقاط الآتية⁽⁷⁾:

1 - قول ابن مالك عن الياء بأنها لا تقع إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في (الولاي) ممتنع؛ لأنّ الياء لا تتصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً، ولا تخلو منها

1 - سبأ: الآية (31).

2 - الكامل، لأبي العباس المبرد، 3/ 345.

3 - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت: 377). ينظر: إنباه الرواة، 1/ 308، ومعجم الأدباء، 7/ 272.

4 - هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي، (ت: 207هـ).

ينظر: إنباه الرواة، 4/ 11، والبيعية، 2/ 333.

5 - ارتشاف الضرب، 2/ 470.

6 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 185، وشرح ابن عقيل، 3/ 5.

7 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 59.

وجوباً إلا وهي مجرورة، وباء (لولا) خالية منها وجوباً، فامتنع كونها منصوبة، وتعيّن كونها مجرورة⁽¹⁾.

2 - أنّ التغيير في اعتبار (لولا) حرف جر تغيير واحد وهو دخولها على الضمير المتصل بدلاً من الضمير المنفصل المرفوع، كتغير (لن) إذا وليتها (غدوة)، أمّا التغيير في الضمير المتصل بعد (لولا) فإنه يلزم تغييرات كثيرة تبلغ اثني عشر تغييراً⁽²⁾.

3 - أنه لو اعتبر الضمير المتصل بعد (لولا) في موضع رفع، وأنه وافق ضمير الجر لوجب الفصل بينهما في ياء المتكلم، فتقول في النصب: (لولائي)، وفي الجر: (لولا)، كما تقول في النصب (ضربني)، وفي الجر (معي)، ولما لم يفصل بينهما في ياء المتكلم لم يكن موضع الضمير المتصل رفعاً⁽³⁾.

ثالثاً - أقسامها:

قسّمت حروف الجر إلى تقسيمات عدة، أهمها: تقسيمها من حيث استعمالها أصلية وغيرها، وتقسيمها من حيث الاسم الذي تجره، وتقسيمها من حيث ألفاظها بين الاسمية والفعلية والحرفية، وغير ذلك من التقسيمات المبسطة من حيث الأصالة وعدمها؛ ولكن أشهرها وأقربها لموضوع البحث تقسيما هما: تقسيمها من حيث الأصالة وعدمها، وتقسيمها من حيث الاسم الذي تجره.

أولاً - تقسيمها من حيث الأصالة وعدمها:

تنقسم في ذلك أربعة أقسام، هي: أصلية، وشبيهة بالأصلية، وزائدة، وشبيهة بالزائدة.

1 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 185، والجنى الداني، ص/ 604.

2 - ينظر: الكتاب، 2/ 373 - 374، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، 1/ 476.

3 - ينظر: الكتاب، 2/ 375، وشرح المفصل، 3/ 122.

أ - **حروف الجر الأصلية**: وهي التي تضيف معنى فرعياً جديداً للجملة، ولا بد لها من متعلق تتعلق به، سواء كان مذكوراً أو محذوفاً، ومعنى المتعلق به هو العامل الذي يعمل فيها، ويكون في الغالب فعلاً أو اسماً مشتقاً من المشتقات، كاسم الفاعل أو المفعول أو غيرهما.

ب - **حرف جر شبيه بالأصلي**: وهو اللام الزائدة زيادة غير محضة؛ "لأنها تجيء لتقوية عاملها الضعيف، ومن الممكن الاستغناء عنها، فإذا لوحظ أنها تفيد عاملها التقوية كان هذا معنى جديداً جلبته معها، وأفادته عاملها، فيجب تعلقها مع مجرورها به، وإن لوحظ أنه يجوز حذفها، فلا تتأثر الجملة بحذفها كانت زائدة زيادة غير محضة"⁽¹⁾.

ج - **حروف جر زائدة زيادة محضة**⁽²⁾: وهي التي لا تحمل معنى جديداً للجملة، وإنما يوتى بها لتأكيد المعنى العام في الجملة كلها، وتقوية الربط بين أجزائها ولا تتعلق مع مجرورها بشيء؛ ولذلك لا تتأثر الجملة بحذفها، والاسم المجرور بها يكون مجروراً لفظاً وهو إما في محل رفع أو نصب أو جر، على حسب العامل⁽³⁾، وهي أربعة حروف: (من، والباء، واللام، والكاف)، فتأتي (من) صلة في نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾⁽⁴⁾، والباء في نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾⁽⁵⁾، واللام في نحو قوله: ﴿ يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾⁽⁶⁾، والكاف في قوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾⁽⁷⁾، وهذه الأحرف إذا وقعت زائدة في القرآن الكريم يقال لها حروف صلة تأديباً مع كتاب الله - تعالى -

1 - النحو الوافي، عباس حسن، هامش، 2/ 435.

2 - أي: أنها تستعمل أصلية، وقد تستعمل زائدة.

3 - ينظر: النحو الوافي، 2/ 436.

4 - فاطر: الآية (3).

5 - الرعد: الآية (43).

6 - يوسف: الآية (43).

7 - الشورى: الآية (11).

قال الزركشي⁽¹⁾: "والأولى اجتناب مثل هذه العبارات في كتاب الله - تعالى -، فإنّ مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى"⁽²⁾.

د - **حروف جر شبيهة بالزائدة**: وهي التي تجر الاسم بعدها لفظاً، وله محل من الإعراب حسب العامل، وتضيف معنى جديداً مستقلاً، ولا تحتاج مع مجرورها إلى متعلق تتعلق به، ولذلك شبّهت بالزائدة، إلاّ أنّها لا يمكن الاستغناء عنها لفظاً ولا معنى، ويشمل هذا القسم الحروف (ربّ، لعل، خلا، عدا، حاشا)⁽³⁾، ولولا، إذا وليها ضمير متصل).

* أوجه الاشتراك والاختلاف بين هذه الأقسام:

تتشرك هذه الأقسام في أمر واحد وهو العمل؛ أي أنّها جميعها تجر الاسم بعدها، وتختلف في أمرين هما: التعلق، وإضافة المعنى الجديد أو عدمه، وتفصيل ذلك:

1 - تشترك الحروف الأصلية والشبيهة بالزائدة ولام التقوية في إضافة معنى جديد مستقل للجملة، خلافاً للزائدة.

2 - تشترك حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة في عدم تعلقها بشيء، خلافاً للأصلية ولام التقوية، فإنّها تتعلق.

ثانياً - تقسيمها من حيث الاسم الذي تجره:

1 - هو الإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تركي الأصل (ت: 794). ينظر: مقدمة البرهان، والأعلام، 6/ 60.

2 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد الزركشي، 3/ 72، ويقصد بالعبارات - هنا - هي الزيادة واللغو عند البصريين، والحشو عند الكوفيين.

3 - يرى بعض الباحثين أنّ: (خلا، عدا، حاشا) من حروف الجر الأصلية، ومن تم تتعلّق بعاملها، والصحيح أنّها شبيهة بالزائدة؛ لأنّها موضوعة لتحية مجرورها عن عاملها. ينظر: المغني، 1/

135، والنحو الوافي، 2/ 452، والخليل. معجم مصطلحات النحو العربي، ص/205.

تتقسم حروف الجر من حيث الاسم الذي تجره إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما لا تجر إلا الأسماء الظاهرة:

وهي عشرة أحرف، هي: (التاء، والواو، وحتىّ، وربّ، والكاف، وكى، ولعل، ومتى، ومد، ومنذ)، أمّا التاء والواو القسмитان فلا يجران إلا الظاهر، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما، والسبب في ذلك - عند بعض النحاة - أن التاء والواو ليستا أصلا في القسم، وإنما الأصل فيه هو الباء، والتاء والواو بدل منه؛ لأنّ فعل القسم يتعدى بالباء ولا يتعدى بالتاء والواو، قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾⁽¹⁾، وهذا ما أكدّه الزمخشري في قوله: "إن الباء هي الأصل، والتاء بدل من الواو المبدلة منها، وإنّ التاء فيها زيادة معنى، وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه؛ لأنّ ذلك كان أمراً مقنوطاً منه؛ لصعوبته وتعذره..."⁽²⁾.

وقال العكبري: "واو القسم بدل من الباء؛ لأنهم أرادوا التوسعة في أدوات القسم لكثرتة في كلامهم... ولكون الواو بدلاً لا تدخل على المضمر؛ لأنّه بدل من المظهر، فلم يجتمع بدلان"⁽³⁾.

ويرى بعض النحاة الآخرين: أنّ التاء فرع من الواو في القسم، والواو فرع من الباء في القسم، قال المرادي: "وهذه التاء فرع واو القسم؛ لأن الواو تدخل على كل ظاهر مقسم به، والواو فرع الباء؛ لأنّ الباء فضلت بأربعة أوجه، تقدم ذكرها⁽⁴⁾، قولهم: إن التاء بدل من الواو،

1 - الأنعام: الآية (109).

2 - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 3/123.

3 - اللباب، 1/375.

4 - والأوجه الأربعة في تفضيل الباء هي: أنها لا يجب حذف الفعل معها، وأنها تدخل على المضمر،

وأنها تستعمل في الطلب وغيره، وأنها تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه

والواو بدل من الباء، استضعفه بعضهم، قال ولا يقوم دليل على صحته⁽¹⁾، ومنهم من جمع القول بالبدلية والفرعية⁽²⁾.

والواو تجر لفظ الجلالة وغيره، كقوله تعالى: ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾⁽³⁾، بخلاف التاء، فهي مختصة بلفظ الجلالة، كقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾⁽⁴⁾، وقد سمع جرهما لـ (ربّ) مضافاً للكعبة، نحو: (تربّ الكعبة)، وإلى ياء المتكلم، نحو: (تربي لأفعلن خيراً)، ونادر قولهم: (تالرحمن)⁽⁵⁾.

وأما (حتّى) فتجرّ الظاهر، ويشترط في الاسم الظاهر أن يكون آخر جزء مما قبلها، نحو: (أكلت السمكة حتّى رأسها) أو ملائياً لآخر جزء، كقوله تعالى: ﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾⁽⁶⁾، واشترط في مجرورها هذا الشرط؛ لأنّ (حتّى) موضوعة لإفادة تقضيّ الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، فكانت ضعيفة في الغاية، فلم يقابل بها ابتداء الغاية بخلاف (إلى) فإنها تفيد ابتداء الغاية⁽⁷⁾.

1 - ينظر: الجنى الداني، ص / 45.

2 - ينظر: شرح الرضي، 207/4.

3 - يس: الآية (2).

4 - الأنبياء: الآية (57).

5 - ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى، (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، 207 / 2.

6 - القدر: الآية (5).

7 - ينظر: شرح المفصل، 15 / 8، ومغني اللبيب، 136 / 1.

وعلّل بعض النحاة عدم دخولها على المضمر، فقال السهيلي⁽¹⁾: "ومن حيث دخلت (حتى) في حروف العطف لم يجز دخولها على المضمر، إذا كانت خافضة، لا تقول: قام القوم حتاك، كما لا تقول: قام القوم وك"⁽²⁾.

وقال العكبري: "وعلة ذلك أنه لما لزم أن يكون قبلها جمع، وما بعدها واحد منه لم يتقدم على (حتى) اللفظ الظاهر؛ ليعود إليه، فلو أضمر لم يكن له ظاهر يعود عليه ضمير، كقولك: (قام القوم حتّى زيد)، ف (زيد) لم يتقدم له ذكر يعود عليه ضمير"⁽³⁾.

هذا، وإذا وقع بعدها الفعل المضارع المنصوب فيكون منصوباً بأن مضمرة وجوباً، والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ (حتى)، خلافاً للكوفيين الذين يرون عمل (حتى) النصب في الفعل بنفسها⁽⁴⁾.

وقد جاء جرّها للمضمر في الضرورة، كقول الشاعر:

فلا والله لا يلقى أناسٌ *** فتى حتاك يا ابن أبي زياد⁽⁵⁾.

وأما (ربّ) فهي حرف جر شبيه بالزائد، ولا تجر إلا الظاهر النكرة الموصوفة، كقولك: (ربّ صديق كريم أوفى من أخ شقيق)، ونحو: (رب ضارة نافعة)، وشدّ جرّها لضمير الغيبة، كقول الشاعر:

واه رابتُ وشيكاً صدعَ أعظمه *** ورِيه عَطِباً أنقذتُ من عطيه⁽¹⁾

1 - هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581). ينظر: بغية الوعاة، 2/ 81، والأعلام، 313/3.

2 - نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم السهيلي، ص/197.

3 - اللباب، 1/ 384.

4 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 225.

5 - لم أقف على قائله، وهو من الوافر، ينظر: شرح الرضي، 4/ 277، وخزانة الأدب، 9/ 474.

وأما الكاف فتجرّ الظاهر، وإن جرت المضمرة فشذوذ، وقد علل بعضهم جرّها للظاهر دون المضمرة، قال العكبري: " وإنما لم تدخل الكاف في الاختيار على مضمرة لتردها بين الاسم والحرف، وذلك اشتراك فيها، والاشتراك فرع، والضمان ترد الأشياء إلى أصولها، ولا أصل لها، ولهذه العلة لم تدخل (حتى) على المضمرة"⁽²⁾.

وقال الرضي: "والكاف لا يدخل على المضمرة خلافاً للمبرد؛ إذ لو دخله لأدّى إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب، فطرد المنع في الكل"⁽³⁾.

ومما ورد في الشذوذ قول الشاعر:

خَلَى الذنابات شمالاً كثباً *** وأمّ أوعال كَهَا أو أقرباً⁽⁴⁾

وأما (كي) فلا تجر إلا الظاهر، ولا يكون الظاهر اسماً معرباً، ولا اسماً صريحاً؛ بل لا يخرج عن أحد ثلاثة أشياء⁽⁵⁾:

1 - (ما) الاستفهامية، نحو: كيمه؟ بمعنى (لمه)، والأصل فيها (كيما) فحذفت ألف (ما) وجوباً، وألحقت هاء السكت للوقف، وحفاظاً على الفتحة الدالة على الألف المحذوفة، وتسمى هنا (كي) التعليلية.

2 - (ما) المصدرية وصلتها، كقول الشاعر:

1 - لم أف على قائله أيضاً، وإه: من وهي الحائط، إذا هم بالسقوط، ورأيت: أصلحت، وشيكاً: سريعاً، وره عطباً: أي مشرف على الهلاك أنقذته منه، وهو من البسيط.

ينظر: شرح ابن عقيل، 2/ 12، شرح الأشموني، 2/ 208.

2 - اللباب، 1/ 363.

3 - شرح الرضي، 4/ 326.

4 - البيت للعجاج في وصف الحمار الوحشي، والذنابات: اسم موضع بعينه، وأم أو عال: اسم هضبة بعينها، وهو من الرجز. ينظر: شرح ابن عقيل، 2/ 13، وحاشية الصبان، 2/ 208.

5 - ينظر: شرح التصريح، 2/ 3، وشرح الأشموني، 2/ 204.

إذا أنت لم تنتفع فضرُّ، فإنما *** يُراد الفتى كيما يضرُّ وينفع⁽¹⁾

أي: إنما يراد الفتى للضر والنفع، فالمصدر المؤول في محل جر ب (كي)، وتسمى هنا (كي) المصدرية.

3 - (أن) المصدرية المضمره وصلتها، كقولك: (أحسن السكوت كي تحسن الفهم)، وذلك إذا قدرت النصب بأن المصدرية المضمره وجوباً عند البصريين الذين يستدلون على إضمارها بظهورها في الضرورة، كما في قول الشاعر:

فقالن أكل الناس أصبحن مانحاً *** لسائك كيما أن تغرّ وتخدعا⁽²⁾

وخاصة ذلك أن (كي) إذا لم تقع اللام قبلها، ولم تظهر (أن) بعدها فلاعرابها وجهان:

أ - أن تعد مصدرية، وتتصب الفعل المضارع بنفسها، وتقدر لام التعليل قبلها، وتكون (كي) وصلتها مصدراً مؤولاً في محل جر بلام التعليل، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾⁽⁴⁾، قال الصبان: "..... والأولى أن تقدر (كي) مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾⁽⁵⁾، وهذا الأكثر استعمالاً في الأساليب الفصيحة.

1 - البيت لقيس بن الخطيم، وينسب أيضاً لغيره، وهو من البحر الطويل.

ينظر: شرح الرضي، 51 / 4، وخرزانه الأدب، 8 / 498.

2 - البيت لجميل العذري صاحب بثينة، وهو من البحر الطويل.

ينظر: ديوانه، ص/109، وخرزانه الأدب، 8 / 481.

3 - الحديد: الآية (23).

4 - الأحزاب: الآية (37).

5 - حاشية الصبان، 2 / 204.

ب - أن تعدّ تعليلية جارة، ويجب تقدير (أن) المصدرية بعدها، ويكون المصدر المؤول في محل جر بـ (كي)، كقولك السابق: (أحسن السكوت كي تحسن الفهم).

وأما (لعلّ) فالجر بها لغة عقيل، ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، والثانية الفتح والكسر، قال الصبان: " وأما (لعل) فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومحذوفته، مفتوحة الآخر ومكسورته"⁽¹⁾، ومما ورد في جرّها قول الشاعر:

لعلّ الله يمكنني عليها *** جهاراً من زهيرٍ أو أُسيّد⁽²⁾

فلفظ الجلالة مجرور لفظاً، مرفوع محلاً بالابتداء - عند لغة عقيل - وهي ومجرورها لا تتعلقان بشيء؛ لأنها شبيهة بالزائدة فلا تتعلق.

وأما (متى) فالجر بها لغة هذيل، وهي بمعنى (من) الابتدائية، كقول بعضهم: (أخرجها متى كمه)، أي: من كمّه⁽³⁾، وقال الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت *** متى لجج خضّرٍ لهنّ نبيج⁽⁴⁾

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحرفين (لعلّ ومتى) الأولى ألا يستعملا في الجر، وذلك حرصاً على ضبط معنى الكلام، ومراد المتكلم، وتجنباً للوقوع في اللبس.

وأما (مذ ومنذ) فلا تجران إلا اسم زمان، قال ابن هشام: " ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً لا مبهماً، ولا ذلك المعين إلا ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً، تقول: (ما رأيتّه منذ يوم الجمعة)

1 - المصدر نفسه، 204/2.

2 - البيت لخالد بن جعفر، وهو من البحر الوافر. ينظر: خزنة الأدب، 10 / 438 - 441، وشرح الكافية الشافية، 2 / 783.

3 - ينظر: شرح ابن عقيل، 7 / 3، وشرح التصريح، 2 / 3.

4 - البيت لأبي دؤيب الهذلي في وصف السحاب، والنبيج: من نأجت الريح: إذا تحركت ومرّت سريعاً مع صوت، وهو من البحر الطويل. ينظر: مغني اللبيب، ص/ 142، وخزنة الأدب، 7 / 97.

و(مذ يوم الجمعة) و (منذ يومنا) و(مذ يومنا)، ولا تقل: (لا أراه منذ غد)، وكذا لا تقل: (ما رأيتَه منذ وقت)"(1).

القسم الثاني - ما يجز الأسماء الظاهرة والمضمرة:

ويشمل عشرة أحرف، هي: (إلى، والباء، وحاشا، وخلا، وعدا، وعلى، وعن، وفي، واللام، ومن)

فمثال (إلى) قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾⁽³⁾.

ومثال الباء، قوله تعالى: ﴿أَن آءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾⁽⁴⁾.

ومثال (حاشا) و (خلا) و(عدا)، قولك: (نجح الطلاب في الامتحان حاشا أو خلا أو عدا طالب كسول)، وقولك: (خرج الطلاب من الفصول حاشاي أو خلالي أو عداي).

ومثال (على) قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾⁽⁵⁾، وقوله: ﴿وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ مِّنْ أَقْطَارِهَا﴾⁽⁶⁾.

ومثال (عن) قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾⁽²⁾.

1 - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ص/300.

2 - المائدة: الآية (48).

3 - الأنعام: الآية (60).

4 - المائدة: الآية (111).

5 - القصص: الآية (79).

6 - الأحزاب: الآية (14).

ومثال (في) قوله تعالى: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿ يَنْزِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ ﴾⁽⁴⁾.

ومثال اللام قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾⁽⁵⁾.

ومثال (من) قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾⁽⁶⁾.

القسم الثالث - ما لا يجز إلا ضميراً متصلاً:

وهو حرف الجر (لولا) كما سبق ذكره، ومما يؤيد ذلك أنه في المآل واقع موقع لام التعليل؛ لأنّ معنى (لولاك لم يعرض لأحسابنا حسن)، عرض الحسن بن علي - رضي الله عنهما - لأحسابنا لوجودك، ومعنى: (لولاك لهلك عمرو)، لم يهلك عمرو لوجودك⁽⁷⁾. والله أعلم

رابعاً - التعدية بحرف الجر:

التعدية ظاهرة نحوية خاصة بالأفعال، والتعدي مصدر الفعل (تعدي)، يقال: (تعدي عليه)، إذا ظلمه، و(تعدي الشيء) إذا جاوزه إلى غيره⁽⁸⁾، فالتعدي إذن هو مجاوزة شيء إلى شيء

1 - المدثر: الآية (49).

2 - البينة: الآية (8).

3 - الذاريات: الآية (20).

4 - الطور: الآية (23).

5 - الزخرف: الآية (44).

6 - الأحزاب: الآية (7).

7 - ينظر: نتائج الأفكار: لمصطفى حمزة، ص/ 154

8 - ينظر: المعجم الوسيط، (عدي)، 2/ 589

آخر؛ ولذلك يطلق على الفعل متعد إذا جاوز فاعله إلى مفعول به واحد، أو اثنين أو ثلاثة، دون حاجة إلى تقدير حرف جر، وعرفه ابن يعيش بقوله: "فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد، نحو: ضرب، وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً"⁽¹⁾.

وعكس التعدّي اللزوم والثبات، والمراد من لزوم الفعل: دوامه على فاعله، وعدم مجاوزته إياه إلى غيره.

واختلف النحاة في تقسيم الفعل من حيث التعدّي واللزوم إلى ثلاثة آراء، أشهرها ما ذهب إليه أغلب النحاة، وهو انقسامها إلى نوعين: متعد ولزوم، ويرى ابن هشام أن الفعل ثلاثة أنواع: متعدّ، ولزوم، وما لا يوصف بتعدّد ولا لزوم، ويقصد به كان وأخواتها⁽²⁾.

ويرى صاحب النحو الوافي أنّ الفعل التام ثلاثة أنواع: متعدّ، ولزوم، ونوع ثالث مسموع يستعمل متعدياً ولازماً⁽³⁾.

وخلاصة هذه الآراء أن الفعل ينقسم من حيث التعدّي واللزوم إلى أربعة أقسام هي: متعدّ فقط، ولزوم فقط، والثالث يستعمل متعدياً ولازماً، والرابع لا يوصف بتعدّد ولا لزوم، وهو بعيد عن موضوع تعدّي الفعل ولزومه⁽⁴⁾.

والأفعال المتعدية في لغتنا كثيرة، بعضها: مسموع، وبعضها: قياسي، فالمسموع منها ما جمعته كتب اللغة والمعاجم، كتهذيب الأزهري⁽¹⁾، وصحاح الجوهري⁽²⁾، ولسان العرب العرب لابن منظور⁽³⁾ وغيرها.

1 - شرح المفصل، 62 / 7.

2 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، 2 / 176.

3 - ينظر: النحو الوافي، 2 / 150 - 151.

4 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 147.

أما القياسي منها فقد حاول النحاة وضع ضابطين للفعل المتعدي لكي يميز عن اللازم، وهذان الضابطان هما⁽⁴⁾:

أ - صحة اتصاله بضمير كالهاء، يعود على اسم سابق غير مصدر ولا ظرف، واشتروا هذا الاستثناء لصحة عود الضمير عليهما من الفعلين المتعدي واللازم على حد سواء، ففي قولك: (طلبت منك أن تخرج في الصباح المبكر للرياضة، ثم تستريح ساعة ثم تعود بعدها لتناول وجبة الفطور، ثم تذهب إلى الجامعة لتدرس الدرس، فماذا فعلت؟).

فتجيب: (الخروج خرجته، والساعة استرحتها، والعودة عدتها، ووجبة الفطور تناولتها، والذهاب ذهبته، والدرس درسته).

فالضمير الأول يعود على المصدر مع أنّ فعله لازم أحياناً، وكذلك الفعلان الثالث والخامس، والضمير الثاني (استرحتها) يعود على ظرف مع أنّ فعله لازم أيضاً، والضمير الأخير (درسته) يعود على المصدر مع أنّ فعله متعدّد، ولهذا لا يصلح الضمير العائد على المصدر أو الظرف لتمييز الفعل المتعدي عن غيره.

فإذا أردنا معرفة الفعل (كتب) مثلاً من حيث التعدي واللازم، وضعنا قبله اسماً غير ظرف ولا مصدر، وألحقنا به ضميراً يعود على ذلك الاسم، نحو: (الدرس كتبتة)، فهذا التركيب سليم،

1- هو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: 370هـ). ينظر: معجم الأدباء، 164 / 17، والأعلام، 311 / 5.

2 - هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ). ينظر: إنباه الرواة، 1 / 229، والأعلام، 313.

3 - هو أبو الفضل محمد بن مكرم الرويفعي الأنصاري (ت: 711هـ). ينظر: بغية الوعاة، 1 / 248، والأعلام، 108 / 7.

4- ينظر: شرح التسهيل، 2 / 149، وأوضح المسالك، 2 / 176، وشرح الأشموني، 2 / 87، والنحو الوافي، 2 / 152.

والمعنى صحيح فهو متعد، أمّا إذا لم يصح المعنى والتركيب فهو لازم، كقولك: (المقعد جلسته).

ب - صحة صياغة اسم مفعول تام من الفعل دون الحاجة إلى حرف جر ومجروره، كقولك: (القرآن مكتوب، ومقروء، ومحفوظ)، فنجد كلاً منها اسم مفعول صيغ من الأفعال: كتب، وقرأ، وحفظ، وأدت المعنى الصحيح دون احتياج إلى جار ومجرور، بخلاف قولك: (المقعد مقعود عليه، أو مجلوس عليه).

هذا تعريف للتعدية وتفريق بينها وبين اللزوم، ولكن ما موضع حروف الجر منها؟ تحتل حروف الجر مكانة كبيرة منها، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفعل المتعدّي واللازم، ويتضح ذلك من خلال النقطتين الآتيتين:

أ - أنّ بعض الأفعال تتعدى بنفسها تارة، وبحرف الجر تارة أخرى، وهذه الأفعال تعتبر من الأفعال المتعدية.

ب - أنّ هذه الحروف تعتبر من الوسائل المقيدة التي يتعدى بها الفعل اللازم.

إذن، فهذه الحروف تعدّي الفعل اللازم، وتؤكد تعدية الفعل المتعدّي، وتوضيحاً لذلك نفصل القول في أمرين: أحدهما/ الفعل المتعدّي بنفسه وبحرف الجر، والآخر/ تعدّي الفعل اللازم عن طريق حرف الجر.

أولاً - الفعل المتعدّي بنفسه وبحرف الجر:

ويسمى هذا الفعل المتعدّي بوجهين، وقد أشار إليه ابن مالك حين عرف الفعل المتعدّي

بأنه: " الناصب مفعولاً دون حاجة إلى تقدير حرف جر، فإن حسن تقدير حرف جر معد مع

منصوبه بلا تأول، قيل فيه: متعدّ بإسقاط حرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ

الْمُسْتَقِيمِ ﴿١﴾، وقوله: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ (٢)، والأصل: على صراطك المستقيم، وعن أمر ربحم، ...، وإذا استعمل الفعل متعدياً بنفسه تارة، وبحرف الجر تارة أخرى، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهوراً، قيل فيه: متعدٌّ بوجهين (٣).

وهذا النوع وارد في بعض الأفعال المسموعة، وأول من ذكرها بشيء من التوسع هو ابن قتيبة الدينوري (٤)، فقد خصص له باباً في كتابه (أدب الكاتب)، بعنوان: (باب: إدخال الصفات وإخراجها)، وجاء فيه قوله: "شكرتك، وشكرت لك، ونصحتك، ونصحتُ لك، وكنتك، وكنت لك، واستجبتك، واستجبتُ لك، ...، واشتقتك، واشتقتُ إليك، وبلغتك، وبلغتُ إليك، وهديتك الطريق، وإلى الطريق، ... (٥).

وأكثر هذه الأفعال ذكراً في الكتب النحوية هما فعلاّن: نصح وشكر (٦)، والأكثر ذكر اللام بعدهما، فقد كثر ورود الفعل (شكر) في القرآن الكريم متعدياً باللام، ولم يتعدّ بنفسه إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (٧).

1 - الأعراف: الآية (16).

2 - الأعراف: الآية (150).

3 - شرح التسهيل، 2 / 148.

4- هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276)، ينظر: إنباه الرواة، 2 / 116، وبغية الوعاة، 2 / 38.

5 - أدب الكاتب: للدينوري، ص / 523 - 525.

6 - ينظر: المقتضب، لأبي العباس المبرد، 4 / 338، وشرح المفصل، 2 / 44، وشرح التسهيل، 2 / 149.

7 - النحل: الآية (114).

وأما الفعل (نصح)، فلم يرد في القرآن الكريم إلا متعدياً باللام، وهي لام التخصيص مع الفعل، كقوله تعالى: ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾⁽¹⁾، ولام التقوية مع الوصف، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَنَصِحُونَ ﴾⁽²⁾

وهذا النوع من الأفعال مقصور على السماع، تحفظ ولا يقاس عليها على الأصح، وقد ذكرها بعض النحاة في مؤلفاتهم، منهم ابن هشام الأنصاري الذي ذكر منها الفعل (قصد) نحو: قصدت له، وقصدته، وقصد إليه⁽³⁾، وأورد الدكتور إبراهيم السامرائي مجموعة من هذه الأفعال، منها ما يتعدى بنفسه وبحرف الجر (على)؛ لأنه يقع على المفعول بتسلط وعلو، نحو: علاه وعلا عليه، وقبضه وقبض عليه، وعضّه وعضّ عليه، واحتواه واحتوى عليه، وداسه وداس عليه⁽⁴⁾.

ومنها ما يتعدى بنفسه وبحرف الجر الباء؛ لأنه يدل على حركة ودفع معاً، نحو: أدّى الشيء وأدى به، ودفعه ودفع به، ورماه ورمى به، وحذفه وحذف به، وألقاه وألقى به، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْفَنَهُ عَلَى وَجْهِهِ ﴾⁽⁵⁾، وقوله: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾⁽⁶⁾، ومنها ومنها أيضاً جواز تعدي الفعل (فَعَلَ يَفْعَلُ) لغير العيوب والأعراض بنفسه وبحرف الجر، مثل: أمن منه وأمنه، وخاف منه وخافه، وخشي منه وخشيه⁽⁷⁾.

1 - الأعراف: الآية (79).

2 - يوسف: الآية (11).

3 - ينظر: شرح شذور الذهب، ص/ 334.

4 - ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، ص/ 90.

5 - يوسف: الآية (96).

6 - البقرة: الآية (195).

7 - ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص/ 90.

واختلفت آراء النحاة في الفعل (دخل) فقد عده المبرد والصبان وعباس حسن متعدياً بوجهين⁽¹⁾، وعده ابن السراج⁽²⁾ والرضي فعلاً لازماً يتعدى بحرف الجر⁽³⁾، وأمّا ابن يعيش فقد اضطرب قوله فيه، حيث رجح أولاً مذهب المبرد، قائلاً: "وهو الصواب؛ لأنه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكاناً واحداً كثر استعماله فيه، كما كانت (ذهبت) مقصورة على الشام، فلما كان (دخلت) شائعاً في سائر الأمكنة دل على صحة مذهب أبي العباس"⁽⁴⁾، ثمّ رجح عن ذلك بقوله: "والصواب عندي أنّه من قبيل الأفعال اللازمة، وإنّما يتعدى بحرف الجر، نحو: (دخلتُ إلى البيت)، وإنّما حذف منه حرف الجر لكثرة الاستعمال، والذي يدل على ذلك أنّ مصدره يأتي على (فعول)، نحو: (الدخول)، و(فعول) في الغالب إنّما يأتي من اللازم، نحو: (القعود، والجلوس)"⁽⁵⁾.

والصحيح كونه متعدياً بوجهين، أي تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، كقولك: (دخلت البيت)، و(دخلت في البيت)، والذي يؤيد ذلك قول ابن يعيش السابق، وورود هذا الفعل متعدياً بنفسه في القرآن الكريم أكثر من وروده فيه متعدياً بحرف الجر⁽⁶⁾.

وحرف الجر في هذا النوع من التركيب لا يحكم بتقديره عند سقوطه ولا بزيادته عند ثبوته، قال سيبويه: ".... وكما تقول: نبئتُ زيداً يقول ذاك؛ أي: عن زيد، وليست (عن)

1 - ينظر: حاشية الصبان، 2 / 126، والنحو الوافي، 2 / 162 - 163.

2 - هو أبو بكر محمد بن سهل المعروف بابن السراج (ت: 316). ينظر: إنباه الرواة، 3 / 145، ومعجم الأدباء، 18 / 197.

3 - ينظر: الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، 1 / 170، وشرح الرضي، 4 / 137.

4 - شرح المفصل، 2 / 44.

5 - المصدر نفسه، 7 / 63.

6 - ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص / 85.

و(على) ها هنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾⁽¹⁾، وليس بزيد؛ لأنَّ (عن) و(على) لا يفعل بها ذاك، ولا ب (من) في الواجب⁽²⁾.

أما حكم الفعل فإذا استعمل متعدياً بنفسه انتصب الاسم بعده على المفعولية، ويجوز القول بأنه انتصب على نزع الخافض . أي: بإسقاط حرف الجر . توسعاً لكثرة الاستعمال، وإذا استعمل متعدياً بحرف الجر انجر الاسم بعده، والجار والمجرور متعلقان به، ولا يقال إنَّ المجرور في محل نصب، بخلاف المجرور الواقع بعد الفعل اللازم، وعلى هذا فالاسم في هذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف الجار كما يطرد فيه الجر مع ذكره⁽³⁾.

ثانياً - تعدي الفعل اللازم عن طريق حرف الجر:

هناك عدة وسائل يستعين بها الفعل اللازم ليكون متعدياً إلى مفعول به واحد، أو في حكم المتعدّي إليه، ومن هذه الوسائل إدخال حرف الجر المناسب للمعنى المراد على الاسم، الذي يعتبر في الحكم - لا في الاصطلاح - مفعولاً معنوياً، ولذلك يقال له: المفعول غير الصريح، نحو: (جلستُ على المقعد).

ولا يجوز استعمال وسيلتين من وسائل التعدية في موضع واحد، قال ابن يعيش: "واعلم أنه متى عديت الفعل بالهمزة أو التضعيف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر، لأنَّ الغرض تعدية الفعل، فبأي شيء حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع بينهما"⁽⁴⁾.

أمَّا إعراب الاسم المجرور فيكون لفظه مجروراً، وموضعه نصباً على المفعولية؛ ولذلك يجوز في المعطوف عليه وجهان: الجر والنصب، قال ابن يعيش: "فالجر على اللفظ والنصب

1 - الرعد: الآية (43).

2 - الكتاب، 1 / 81.

3 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 166.

4 - شرح المفصل، 7 / 65.

على الموضع، وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به، ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب، فالجر على الاسم وحده، والنصب على موضع الحرف والاسم معاً⁽¹⁾. والله أعلم

المبحث الثاني المعاني الأصلية لحروف الجر

المبحث الثاني: المعاني الأصلية لحروف الجر

بسّطت كتب النحو واللغة المعاني المتعددة لهذه الحروف، ولا سيما كتب معاني الحروف، كمغني اللبيب لابن هشام، ورفص المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي، والأزهية للهروي وغيرها.

ولعل سائلاً يسأل: ما الداعي لسرد معاني حروف الجر، وما الجديد الذي يضيفه هذا المبحث مع أن هذه الحروف مشروحة المعاني كما ذكرت؟

وللإجابة عن هذا السؤال أقول: خصص هذا المبحث لبيان معاني هذه الحروف للأسباب الآتية:

1 - أن موضوع البحث وهو: (تناوب حروف الجر) يتطلب البحث في المعاني الأصلية لتلك الحروف وأوجه استعمالها قبل الخوض في التناوب؛ لكي يكون القارئ على بينة فيما إذا كان الحرف جاء على معناه الأصلي في السياق أو أنه أخذ معنى حرف آخر.

2 - أن بعض معاني هذه الحروف مختلف فيها، حيث يثبتها بعض النحاة، وينفيها البعض الآخر، وهذا يقتضي الاطلاع على تلك الكتب وآراء العلماء، ثم عرضها ومناقشتها بالأدلة وترجيح بعضها على الآخر.

3 - أن استعمال حرف مكان حرف آخر، وتخريجه على الاستعارة أو التضمين أو النيابة، وبيان آثار هذه الحروف في تغيير الدلالات المحتملة للجملة، من أهم موضوعات هذا البحث، وهذا يتطلب عرض المعاني الأصلية لتلك الحروف؛ لمعرفة المعاني المحتملة لكل حرف وأيها أبلغ في أداء معنى الجملة.

4 - معرفة المعاني المشتركة بين حروف الجر وأيها الأشهر استعمالاً لذلك المعنى ولهذا سنتناول بيان معاني هذه الحروف، ومن باب الإيجاز واختصاراً للوقت والجهد، وإتماماً للمطلوب فإن من الطبيعي أن تقتصر هذه الدراسة على الحروف التي تحدث بينها ظاهرة الإنابة، وقد جمعتها بين قوسين، وهي: (الباء، والكاف، واللام، وعن، وفي، ومن، وإلى، وعلى).

وخدمة لمنهجية البحث سيتم الاختصار - في هذا المبحث - على ذكر المعاني التي لا تدل على موافقة حرف جر بحرف آخر، كموافقة اللام لـ(على) في معنى الاستعلاء مثلاً، وذلك حتى لا يحدث تكرار في البحث والمادة المدروسة؛ لأن هذه المعاني ستذكر بإسهاب وتفصيل في باب النيابة إن شاء الله - تعالى ..

أولاً - المعاني الأصلية لحرف (الباء):

للباء في اللغة عدة معانٍ، أهمها:

1 - الإلصاق: ومعناه: اختلاط الشيء بغيره واتصاله به، وهذا أصل معانيها، قال سيبويه: "وباء الجر إنما هي للإلحاق⁽¹⁾ والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربه إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"⁽²⁾، وسميت بحرف الإلصاق؛ لأنها تلتصق ما قبلها بما بعدها، قال ابن منظور: "وحرف الإلصاق الباء سماها النحويون بذلك؛ لأنها تلتصق ما قبلها بما بعدها، كقولك: مررت بزيد، قال ابن جني: إذا قلت: أمسكت زيدا فقد يمكن أن تكون بأشْرته نفسه، وقد يمكن أن تكون منعه من التصرف

1 - الإلصاق لغة تميم، والإلحاق لغة ربيعة، والإلصاق لغة قيس، ينظر: لسان العرب، (لصق)، 10 / 330.

2 - الكتاب، 2 / 304.

من غير مباشرة له، فإذا قلت: أمسكت بزيد؛ فقد أعلمت أنك باشرته وألصقت محل قدرك أو ما اتصل بمحل قدرك به، فقد صح إذا معنى الإلصاق⁽¹⁾.

ومعنى هذا أن الفعل (أمسك) إذا تعدى بالباء كان أبلغ من تعديه بنفسه؛ لأن تعديه بالباء لا يحتمل معنى غير مباشرة الفاعل بمجرورها، قال عباس حسن: " فمعنى أمسكت به : قبضت على شيء من جسمه، أو مما يتصل به اتصالاً مباشراً، كالثوب ونحوه، وهو - عند كثير من النحاة - أبلغ من: أمسكت اللص؛ لأن معناه مع الباء المنع من الانصراف معنا تاماً"⁽²⁾.

وأطلق عليها الرماني باء الإضافة؛ لأنها تضيف ما بعدها لما قبلها⁽³⁾.

والإلصاق ضربان⁽⁴⁾: حقيقي ومجازي، فالحقيقي هو إصاق جرم بجرم، نحو قوله تعالى:

﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ ﴾⁽⁵⁾، ونحو قولك: (أمسك محمد بعلي)، وأما المجازي فله ثلاثة أوجه:

أ - إصاق معنى بجرم، نحو قوله - تعالى - على لسان يوسف عليه السلام: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾⁽⁶⁾.

ب - إصاق معنى بمعنى، نحو قوله تعالى ﴿ أَنْ أَلْتَفِسَ بِأَلْتَفِسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ ﴾⁽⁷⁾؛ لأن المعنى: النفس مقتولة بقتل النفس، والعين مفقوءة بفقء العين، وجيء بباء الإلصاق هنا "لكون

1 - لسان العرب، (لصق)، 10/ 330، وسر صناعة الإعراب، 1/ 123.

2 - النحو الوافي، 2/ 490.

3 - معاني الحروف: لأبي الحسن الرماني، ص/ 36.

4 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 36، والمغني، 1/ 118.

5 - الأعراف: الآية (150).

6 - يوسف: الآية (100).

7 - المائدة: الآية (45).

المسبب - وهو القصاص - منسوباً إلى الجناية نسبة السببية، فأشبهه لذلك الإلصاق الحقيقي⁽¹⁾.

ج - إلصاق معنى بمكان يقرب من جرم، ولا يلتصق به حقيقة؛ وذلك نحو قولك: (مررت بخالد)؛ أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من خالد، فالإلصاق هنا يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور، ويكون مجازياً إذا كان مفضياً إلى ما يقرب منه⁽²⁾.

2 - التعليل (السببية): وضابطها أن يكون مجرورها علة أو سبباً في حصول معنى عاملها؛

أي: أن ما بعدها سبب وعلة فيما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجْلِ ﴾⁽³⁾؛ أي: بسبب اتخاذه العجل، وقوله: ﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾⁽⁴⁾؛ أي: بسبب ذنوبهم، ونحو قولك: (كل ينجح باجتهاده)؛ أي: بسببه، قال ابن مالك: "وباء التعليل هي التي يحسن غالباً موضعها اللام،.... واحترزت بقولي: (غالباً) من قول بعض العرب: (غضبت لفلان) إذا غضبت من أجله وهو حي، و(غضبت به) إذا غضبت من أجله وهو ميت"⁽⁵⁾.

وقد فرق ابن مالك بين باء السببية وباء التعليل، فهذه الأمتلة عنده للتعليل، أما السببية عنده فهي باء الاستعانة كما ستأتي، وأكثر النحويين لا يفرقون بينهما؛ لأن العلة والسبب عندهم واحد، وهو الصحيح⁽⁶⁾.

1 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 294.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 36، ومغني اللبيب، 1/ 119.

3 - البقرة: الآية (54).

4 - آل عمران: الآية (11).

5 - شرح التسهيل، 3/ 150.

6 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 40.

3. الاستعانة: وهو أكثر معانيها استعمالاً، وضابطها أن يكون ما بعدها آلة - أو ما في حكمها - لحصول معنى ما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ أَصْرِبَ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ ﴾⁽¹⁾، وقولك: (كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين)؛ أي: مستعيناً بالقلم وبالسكين. وقيل: منها باء البسمة؛ أي: استعين بالله؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها⁽²⁾.

وقد خلط ابن مالك بينها وبين باء السببية - كما ذكر سابقاً - واستغنى عن ذكر باء الاستعانة بباء السببية قائلاً: "وأما السببية فهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معادها مجازاً، نحو: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴾⁽³⁾ و﴿ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾⁽⁴⁾، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء من قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ ﴾ وإسناد الإرهاب إلى الهاء من قوله تعالى: ﴿ تَرْهَبُونَ بِهِ ﴾، فقيل: أنزل ما أخرج من الثمرات رزقاً، وما استطعتم يرهب عدو الله، لصح وحسن، لكنه مجاز، والآخر حقيقة، ومنه: كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين، فإنه يصح أن يقال: كتب القلم وقطع السكين⁽⁵⁾.

وفضل ابن مالك السببية على الاستعانة هنا؛ لاجتناب نسبة الاستعانة إلى الله في هذه الأفعال، فقد قال: "وآثرت على ذلك، التعبير بالسببية، من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله - تعالى -، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز⁽⁶⁾.

1 - البقرة: الآية (60).

2 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 120.

3 - البقرة: الآية (22).

4 - الأنفال: الآية (60).

5 - شرح التسهيل، 3/ 150.

6 - شرح التسهيل، 3/ 150.

وفرق أكثر النحاة بين باء السببية وباء الاستعانة، بأن باء السببية داخلة على السبب الذي أدى إلى حصول معنى عاملها، نحو: (مات الرجل بالمرض)، أما باء الاستعانة فهي داخلة على أداة الفعل وآلته التي هي الواسطة بين الفاعل ومفعوله، نحو: (فتحت الباب بالمفتاح)⁽¹⁾، فالفرق بينهما واضح ونستطيع تمييزه.

4. **التعدية:** وهي الباء القائمة مقام همزة النقل، وهي التي يستعان بها في تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به، كما تعديه همزة النقل؛ أي: يستعان بها في إيصال معنى عاملها الضعيف إلى مجرورها، ولذلك تسمى باء النقل، وتصير الفاعل مفعولاً⁽²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ۚ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ﴾⁽³⁾، ونحو قولك: (ذهبت بالمريض إلى المستشفى).

وذكر المرادي وابن هشام أن هذه الباء لا تقتصر على الفعل اللازم؛ بل تدخل مع الفعل المتعدي أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾⁽⁴⁾، والأصل: دفع بعض الناس بعضاً، ونحو قولك: (صككت الحجر بالحجر)؛ أي: صك الحجر الحجر⁽⁵⁾.
وذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعدية تفيد مصاحبة الفاعل للمفعول في الحدث، بخلاف الهمزة، فقولك: (ذهبت بالمريض إلى المستشفى)؛ أي: كنت مصاحباً له في الذهاب.

ورد هذا المرادي وابن هشام وغيرهما⁽⁶⁾ بقوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾⁽¹⁾؛ "لأنه يستحيل يستحيل أن يكون المولى مصاحباً لنورهم في الذهاب بحيث يذهب مع النور"⁽²⁾، وهذا ما ذهب ذهب إليه الجمهور.

1 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 40، ومغني اللبيب، 1/ 120.

2 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 149، والجنى الداني، ص/ 37، ومغني اللبيب، 1/ 119.

3 - القصص: الآية (29).

4 - البقرة: الآية (251).

5 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 38، ومغني اللبيب، 1/ 120.

6 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 37، ومغني اللبيب، 1/ 119 - 120.

وقال الزمخشري في تفسيره للآية: "والفرق بين (أذهبه) و(ذهب به) أن معنى (أذهبه): أزاله وجعله ذاهباً، ويقال: (ذهبت به) إذا استصحبه ومضى معه، وذهب السلطان بماله: أخذه،... والمعنى: أخذ الله نورهم وأمسكه"⁽³⁾.

ويلاحظ أن الباء إذا جاءت للتعدية يكثر إفادتها للمصاحبة، ولذلك يمكن تقييد ما ذهب إليه المبرد والسهيلي بعدم وجود قرينة تصرف المعنى عن مصاحبة الفاعل للمفعول، أما إذا وجدت قرينة فيمنع إفادتها للمصاحبة⁽⁴⁾.

5 - المقابلة: وتسمى باء العوض؛ لدخولها على الأعواض والأثمان⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾⁽⁶⁾، وكقولك: (أخذت الكتاب بدينار)، و(هذا بذاك).

وجعل ابن هشام من ذلك قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁷⁾ خلافا للمعتزلة وغيرهم، فقد قال: "إنما لم نقدر باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله)⁽⁸⁾؛ لأن المعطي بعوض قد يعطي مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباعين جمعاً بين الأدلة"⁽⁹⁾.

1 - البقرة: الآية (17).

2 - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، 1/ 109.

3 - الكشف، 1/ 111.

4 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 296.

5 - ينظر: النحو الوافي، هامش، 2/ 419.

6 - التوبة: الآية (111).

7 - النحل: الآية (32).

8 - الحديث لفظه: (...واعلموا أن لن يدخل أحدكم عمله الجنة...)، ينظر: صحيح البخاري، 4/ 134.

9 - المغني، 1/ 121.

والفرق بين العوض والبذل أن العوض هو دفع شيء مقابل شيء آخر، أما البذل فلا

يشترط فيه المقابل؛ بل هو اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط (1).

6 - القسم: وهي أصل أحرف القسم؛ لتمييزها عن غيرها بأمر (2)، هي:

- جواز ذكر فعل القسم معها، نحو قولك: (أقسم بالله لأفعلن الخير).
- جواز دخولها على الضمير، نحو قولك: (بك - يا الله - لأقومن بواجبي).
- جواز استعمالها في القسم الاستعطافي، نحو قولك: (بالله، هل قدم المسافر؟)؛ أي: أسألك بالله مستحلفاً، ويشترط أن تكون الجملة بعدها إنشائية.
- جواز جررها في القسم وفي غيره، بخلاف واو القسم وتائه، ورد المرادي هذا؛ لاشتراك اللام الجارة فيها، فلا تختص بها وحدها (3).

7 - التجريد: ذكره ابن جني والرضي وغيرهما (4)، ومعناه: إثبات الباء لمجرورها صفة واحدة، وتجريده من باقي الصفات الأخرى؛ للدلالة على المبالغة في كمال تلك الصفة فيه، مدحاً أو ذمماً، فمن المدح قولك: (لقيت بخالد أسداً)؛ أي: لقيت خالداً هو الأسد، بمعنى تجريد خالد من جميع الصفات إلا صفة الأسد وهي الشجاعة، مبالغة في كمالها فيه، ومنه قولهم: (لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر)، و(لئن رأيت فلاناً لترين به القمر)، ومن الذم قولك: (لقيت بزيد كاذباً أو سفيهاً) (5).

ويرى المالقي أن الباء هنا للتشبيه (6)، "ويرده أن التجريد - وإن كان فيه معنى التشبيه - فهو

فهو أبلغ منه في إفادة كمال الصفة المقصودة للممدوح أو المذموم" (1).

1 - ينظر: حاشية الصبان، 2/ 220، والنحو الوافي، 2/ 492.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 45، ومغني اللبيب، 1/ 123.

3 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 45.

4 - ينظر: الخصائص: لأبي الفتح بن الجني، 2/ 475. وشرح الرضي، 4/ 267 - 282.

5 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 305.

6 - ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص/ 147.

ويرى المرادي وابن هشام أنها للسببية⁽²⁾، "ويرده أن مدخولها ليس سبباً في حصول معنى عاملها، وفي تقدير المرادي (لقيت بسبب لقيه الأسد) لا يفيد أن الاسم المجرور بها هو الأسد نفسه، وهو المقصود في باء التجريد"⁽³⁾.

8 التوكيد: تزداد الباء وجوباً؛ لإفادتها التوكيد في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد صيغة (أفعل) المستعملة في التعجب القياسي، نحو قولك: (أحسن بالمعلم)، قال ابن هشام: "في قول الجمهور إن الأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحاً للفظ"⁽⁴⁾.

وهذه الباء زائدة مع الفاعل عند سيبويه والجمهور⁽⁵⁾، "وذهب الفراء والزجاج ومن قال بقولهما، إلى أنها زائدة مع المفعول، وجعلوا فاعل (أحسن) ضمير المخاطب، وكذلك قال ابن كيسان⁽⁶⁾؛ لكنه جعل الفاعل ضمير الحسن، كأنه قال: أحسن يا حسن بزيد، أي: دُم به"⁽⁷⁾.

وذهب الزمخشري إلى جواز كونها زائدة للتوكيد، وكونها أصلية للتعدية، فيكون معنى (أكرم بزيد) أمراً، أي: صيرّ زيدا ذا كرم⁽⁸⁾، ورده ابن يعيش بقوله: "وذلك بعيد الصواب؛ وذلك لأمر منها: أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب،...، ومنها أنه لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه على حسب أحوال

1 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 305.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 48، ومغني اللبيب، 1/ 120.

3 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 306.

4 - مغني اللبيب، 1/ 124.

5 - ينظر: شرح المفصل، 7/ 148، والجنى الداني، ص/ 47.

6 - هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم الملقب بابن كيسان، اشتهر في العربية، عاش في بغداد، وأخذ عن المبرد وثعلب، (ت: 299) من كتبه: المهذب، والمختار في علل النحو، ومعاني القرآن.

ينظر: الأعلام، 5/ 308، ونشأة النحو، ص/ 176.

7 - الجنى الداني، ص/ 47.

8 - ينظر: شرح المفصل، 7/ 147 - 148.

المخاطبين، ومنها أنه كان يصح أن يجاب بالفاء، كما يصح ذلك في كل أمر نحو: أكرم بعمرؤ فيشكرک،...، فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ما ذكرناه فاعرفه⁽¹⁾.

وبشترط لزيادتها وجوباً أن لا يكون الاسم مصدراً مؤولاً من (أنّ) أو (أنّ) المصدرية وصلتها، فإن وقع ذلك جاز حذف الباء وذكرها⁽²⁾، كقولك: (ما أحسن المعلم، وأكرم أنه يربي الجيل الجديد)، ومنه قول الشاعر:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا *** وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ نَكُونَ الْمُقَدَّمَا⁽³⁾

فحذفت الباء من المصدر المؤول في قولك: (أنه يربي)، وفي قول الشاعر: (أن نكون).

الثاني: في التوكيد بكلمة (أجمع)، وهي "من ألفاظ التوكيد القليلة ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكد، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة، وهي زائدة لازمة لا تفارقها"⁽⁴⁾. وقال الرضي: "وقد يضاف (أجمعون) إضافة ظاهرة، فيؤكد به، لكن بباء زائدة، نحو: جاءني القوم بأجمعهم، ولا يقال: جاءني القوم أجمعهم..."⁽⁵⁾.

الثالث: في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِي - *** بِمَا لَأَقْتُ لَبُونَ بَنِي زِيَادٍ⁽⁶⁾

أي: ألم يأتك ما لاققت لبون بني زياد؟ فزيدت الباء قبل (ما) للضرورة الشعرية، ومنه

أيضاً قول الشاعر:

فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنِّ بِمَا بِهِ *** أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصُوبًا⁽¹⁾

1 - شرح المفصل، 148/7.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 48 - 49، والنحو الوافي، 2/ 494.

3 - البيت لعباس بن مرداس، من البحر الطويل، ينظر: شرح التسهيل، 3/ 53، والجنى الداني، ص/ 49.

4 - النحو الوافي، 2/ 494.

5 - شرح الرضي، 2/ 361.

6 - البيت لقيس بن زهير، وهو من الوافر، ينظر: الكتاب، 2/ 216، وشرح أبيات مغني اللبيب، 2/ 353.

أي: فأصبحن لا يسألنه عما به، فزيدت الباء قبل (ما) المجرورة ب(عن) للضرورة.
هذا عن زيادة الباء وجوباً، وأما زيادتها جوازاً للتوكيد فتزاد في عدة مواضع، منها:

الأول: مع الفاعل: ومن أمثلة ذلك زيادتها مع فاعل الفعل (كفى) الذي بمعنى (اكتف)، كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾⁽²⁾، أما فاعل (كفى) الذي ليس بمعنى (اكتف) فلا تزد فيه الباء، كقولك: (يكفيني قليل من المال)، فهنا (كفى) بمعنى (أجزأ وأغنى).

ومن أمثلة ذلك أيضاً زيادتها في فاعل (ناهيك) التي بمعنى (حسبك أو كافيك) نحو قولك: (ناهيك بالعلم سلاحاً) و(ناهيك بالزمن مؤدياً)⁽³⁾.

ويستنتج مما سبق: أن زيادة الباء مع الفاعل تكون واجبة مع فاعل فعل التعجب، وتكون غالبية في فاعل (كفى)، وتكون ضرورة في الشعر.

الثاني: مع المفعول به: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾⁽⁴⁾ وقوله: ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾⁽⁵⁾.

الثالث: مع المبتدأ⁽⁶⁾: وذلك بعد كلمة (حسبك) نحو قولك: (بحسبك درهم)، وبعد (إذا) الفجائية، نحو قولك: (هطل المطر فإذا به بارد)، وبعد (كيف) نحو قولك: (كيف بك إذا اشتد الأمر)، وجعل سيبويه من ذلك كلمة (أيكم)، قال ابن هشام: " ومنه عند سيبويه ﴿ يَا أَيُّكُمْ ﴾

1 - البيت للأسود بن يعفر، وهو من الطويل، ينظر: الخزانة، 11 / 142، وشرح أبيات مغني اللبيب، 6 / 74.

2 - النساء: الآية (79).

3 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 180.

4 - البقرة: الآية (195).

5 - الحج: الآية (15).

6 - ينظر: الجنى الداني، ص / 53، والمعجم الوافي في النحو العربي، علي توفيق الحمد، وجميل الزعبي، 2 / 496.

أَلْمَفْتُونُ ﴿١﴾، وقال أبو الحسن: بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون، ثم اختلف: فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية؛ أي: في أي طائفة منكم المفتون ﴿٢﴾.

الرابع: مع الخبر: والأكثر في دخول الباء الزائدة على خبر المبتدأ أو خبر الناسخ، هو اشتمال الكلام على نفي أو شبهه كالاستفهام، ولذلك كثرت زيادتها بعد (ليس) و(ما) النافية ﴿٣﴾، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ ﴿٤﴾، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٥﴾.

ويقل زيادة الباء في الخبر المنفي بعد (كان) و(لا)، فمن الأول قول الشاعر:

وَأِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ *** بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ ﴿٦﴾

ومن الثاني قولهم: (لا خير بخير بعده النار، ولا شر بشر بعده الجنة) ﴿٧﴾.

وأما الخبر الموجب (غير المنفي) فزيادة الباء فيه قليلة أيضاً، كقولك: (بحسبك الله)، فلفظ الجلالة هو المبتدأ؛ لأنه معرفة ﴿٨﴾، وجعل الأخفش منه زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ ﴿٩﴾، وفي قول الشاعر:

- 1 - القلم: الآية (6).
- 2 - مغني اللبيب، 1 / 128.
- 3 - تكون زائدة بشروط، منها: ألا ينتقض النفي بإلا، وقبوله الإيجاب. ينظر: شرح التسهيل، 1 / 382، والجنى الداني، ص / 53 - 54.
- 4 - التين: الآية (8).
- 5 - البقرة: الآية (74).
- 6 - البيت للشنفرى، وهو من الطويل، ينظر: خزنة الأدب، 3 / 340، وشرح أبيات مغني اللبيب، 7 / 189.
- 7 - هذا النص منسوب للإمام علي - كرم الله وجهه - .
- 8 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 182.
- 9 - يونس: الآية (27).

فَلَا تَطْمَعُ، أَبَيْتَ اللَّغْنَ فِيهَا *** وَمَنْعَهَا بِشْيءٍ يُسْتَطَاعُ⁽¹⁾

ويرى المرادي وابن هشام أن الأولى تعليق الجار والمجرور في الآية بمحذوف هو الخبر، وتعليق (بشيء) بقوله: (منعها) في البيت؛ أي: ومنعها بشيء ما يستطاع⁽²⁾.

وقد تدخل الباء الزائدة على خبر الناسخ، كقوله تعالى: ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزَمْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽³⁾، قال الزجاج: " فالباء في (بقادر) زائدة؛ لأنه خبر (أن) وجاءت زيادتها للحاق النفي أول الكلام "⁽⁴⁾؛ أي: يشترط لزيادة الباء في خبر الناسخ أن يسبقه نفي أو شبهه.

الخامس: مع الحال المنفي عاملها، كقول الشاعر:

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ *** حَكِيمٍ بِنِ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا⁽⁵⁾

أي: فما رجعت خائبة ركاب، ووصف النكرة إذا تقدم عليها صار حالاً منها. وخرج أبو حيان هذا البيت على تقدير: فما رجعت بحاجة خائبة⁽⁶⁾، فالباء غير زائدة؛ بل للإلصاق أو المصاحبة، ويرده أن فيه حذف الموصوف من غير دليل⁽⁷⁾.

السادس: مع التوكيد المعنوي بالنفس والعين⁽⁸⁾: كقولك: (خرج القائد بنفسه يتفقد أحوال جيشه)، وقولك: (سلمت على الأستاذ بعينه وهو مقبل).

1 - البيت لعبيدة بن ربيعة، وهو من الوافر، ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، 2 / 388 - 389.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 55 ، ومغني اللبيب، 1 / 128.

3 - الأحقاف: الآية (33).

4 - إعراب القرآن: للزجاج، 2 / 673.

5 - البيت للقحيف العقيلي، وهو من الوافر، ينظر: خزنة الأدب، 10 / 137 - 139، وشرح أبيات مغني اللبيب، 2 / 319.

6 - ينظر: ارتشاف الضرب، 3 / 1219 - 1220، ومغني اللبيب، 1 / 128.

7 - ينظر: شرح أبيات المغني، 2 / 392.

8 - ينظر: مغني اللبيب، 1 / 129.

السابع: زيادتها عوضاً عن أخرى محذوفة: أجازها ابن مالك، ومثّل لها بقول الشاعر:

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ *** إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثَقَّ (1)

أي: فانظر من تثق به، فزاد الباء قبل (مَنْ) عوضاً عن الباء المحذوفة.

ثانياً - المعاني الأصلية لحرف (الكاف):

الكاف حركتها الفتح دائماً، قال الرمّاني: " فتحت على ما يجب في الحروف الأحادية،

وذلك أن الفتح أخف الحركات، فاختير لها ذلك " (2)، ولها عدة معان، أهمها:

1. **التشبيه:** وهو الأصل والأشهر في استعمالها، وتدخّل غالباً على المشبه به الذي ينقسم

نوعين (3): أحدهما: حسي، نحو قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ ﴾ (4)،

والآخر معنوي، نحو قولك: (الذكاء كالكهرباء كلاهما لا يدرك إلا بآثاره) (5).

2. **التعليل:** ذكره بعض النحاة، منهم: ابن هشام (6)، وابن مالك (7)، والسيوطي (8)،

والأشموني (9)، ولكن اختلفوا في شرطها، فذهب ابن مالك ومن وافقه إلى أنها تكون بمعنى

1 - البيت لسالم بن وابصة، وهو من البسيط، ينظر: مغني اللبيب، ص/ 192، وشرح أبياته، 3/ 244.

2 - معاني الحروف، ص/ 47.

3 - ينظر: النحو الوافي، 2/ 515.

4 - الرحمن: الآية (14).

5 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 306.

6 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 199.

7 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 169 - 173.

8 - هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضير، إمام حافظ ومؤرخ أديب (ت: 911)، له

نحو 600 مصنف منها: الإتقان في علوم القرآن، والاقتراح، ومتشابه القرآن.

ينظر: الأعلام، 3/ 301، ونشأة النحو، ص/ 291. وينظر قوله في التعليل في كتابه: همع الهوامع في

شرح جمع الجوامع، 2/ 447.

9 - هو أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، من فقهاء الشافعية، (ت: 900)، من كتبه:

شرح الألفية، ونظم المنهاج، ونظم جمع الجوامع.

التعليل إذا دخلت عليها (ما) الكافة فقط، قال ابن مالك: " وتحدث (ما) الكافة في الكاف معنى التعليل كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُمْ﴾⁽¹⁾ (2).

وذكر ابن هشام معنى التعليل للكاف سواء كانت مكفوفة بـ (ما) الزائدة، أو المصدرية، أو غير مكفوفة، وجاء ذلك في قوله: " وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ(ما)، كحكاية سيبويه: [كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه] والحق جوازه في المجردة من(ما) نحو: ﴿وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾⁽³⁾؛ أي: أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ(ما) الزائدة كما في المثال، وبـ(ما) المصدرية نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾⁽⁴⁾، قال الأخفش: [أي: لأجل إرسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني] وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُمْ﴾⁽⁵⁾.
والصحيح أن معنى التعليل موجود في الكاف، ولكن يظهر أوضح إذا كفت بـ(ما) الزائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾⁽⁶⁾؛ أي: لإحسانه إليك، بخلاف غير المكفوفة فلا يظهر فيها معنى التعليل واضحا.

3 . التوكيد: وتقيد الكاف إذا كانت زائدة، ولا تزداد الكاف إلا بشرطين:

أ - إذا أمن لبسها بالكاف الأصلية، وذلك عندما تدخل على كلمة (مثل)، أو تدخل (مثل) عليها، أو تدخل هي على ما لا يقتضيه التشبيه، قال الرضي: "ويحكم بزيادتها عند دخولها

ينظر: الأعلام، 5 / 10، ونشأة النحو، ص / 292. وينظر: قوله في التعليل في شرحه، 1 / 472.

1 - البقرة: الآية (198).

2 - شرح التسهيل، 3 / 173.

3 - القصص: الآية (82).

4 - البقرة: الآية (151).

5 - مغني اللبيب، 1 / 199 - 200.

6 - القصص: الآية (77).

على (مثل) في نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽¹⁾ أو دخول (مثل) عليها، كقوله: [..فصيّروا مثل كعصف مأكول]؛ إذ الغرض أنه لا يشبهه بالمشبه، فلا بد من زيادة إحدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو على حرف أولى⁽²⁾. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَلِ اللَّوْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾⁽⁴⁾.

ب - ألا تقع مع مجرورها خبراً عن كلمة (مثل)، بفتح الميم والثاء، أما إذا كانت الكاف ومجرورها واقعين خبراً لـ (مثل) فالكاف أصلية، وتقيد تشبيهه حالة بحالة أخرى، وذلك كما جاء في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾⁽⁵⁾، قال الزمخشري: "قد استعير المثل استعارة الأسد المقدم للحال أو الصفة أو القصة، إذا كان لها شأن، وفيها غرابة، كأنه قيل: حالهم العجيبة الشأن كحال الذي استوقد ناراً.."⁽⁶⁾، والدليل على كونها أصلية وليست زائدة أنه استغنى عن ذكر (المثل)، ولم يستغن عن ذكر الكاف عند العطف، فقد قال: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾⁽⁷⁾.

4 . المبادرة: ذكره ابن هشام في مغنیه عن ابن الخباز⁽⁸⁾، وأبي سعيد السيرافي⁽¹⁾، ووصفه بأنه معنى غريب جداً⁽²⁾، وذلك إذا اتصلت بـ(ما)، نحو قولك: (سلم كما تدخل)، و(صل كما

1 - الشورى: الآية (11).

2 - شرح الرضي، 4 / 324 - 325.

3 - البقرة: الآية (259).

4 - الواقعة: الآيتان (22 - 23).

5 - البقرة: الآية (17).

6 - الكشاف، 1 / 109.

7 - ينظر: التحرير والتوير. لابن عاشور، 1 / 302.

8 - هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلی (ت: 639) من كتبه: الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية،

الألفية، وشرح ألفية ابن معط. ينظر: الأعلام، 2 / 117، ونشأة النحو، ص / 210.

يدخل الوقت)، وأشار الرضي إلى هذا المعنى أيضاً، وعبر عنه بقران الفعلين في الوجود، ومثّل له بنحو: (ادخل كما يسلم الإمام)، و(كما قام زيد قعد عمرو)⁽³⁾.

5 والجدير بالذكر أن هناك استعمالاً جديداً للكاف لم يظهر عند القدماء، ولم يذكره النحويون، وهو مثل قولك: (تكلم فلان كمثل للاتحاد...)، وقولك: (فلان كعربي...)، وقد انقسم العلماء في صحة هذا الاستعمال إلى قسمين: أحدهما: يرى أنه أثر من آثار الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وهو تشويه وعيب في العربية، أحدثته الترجمة الحرفية الرخيصة؛ حيث إن هذه الكاف أخذت تحل محل استعمال الحال، والمفعول به، والمفعول له، والمطلق وغيره⁽⁴⁾، وهذا ما يراه الدكتور (محمد عبد الرحمن مرحبا)، حيث قال: "اقرأ هذه العبارات: (ما أحسنه كمتعلم!) و(ما أحسنه ككاتب!) و(دخل عليهم كرئيس للبلاد)، و(فعل هذا كمنأوة له)، و(قال كتعليق على كلامه)، و(اعتبر العربية كلغة أساسية)، و(عامله كحيوان)، والأصح أن يقال: (ما أحسنه متكلماً!)، و(ما أحسنه كاتباً!)، و(دخل عليهم رئيساً للبلاد)، و(فعل هذا منأوة له)، و(قال تعليقا على كلامه)، و(اعتبر العربية لغة أساسية)، و(عامله معاملة حيوان)"⁽⁵⁾.

والقسم الآخر: يرى أن هذا الاستعمال صحيح، وتأخذ الكاف معنى التشبيه أو التعليل أو تكون زائدة، وقد عرض الأستاذ عبد الله كنون - عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - هذا الاقتراح على المجمع، واعتبره صحيحاً في مثل قولهم: (فلان كسفير يمثل بلاده خير تمثيل)؛ لأن

1 - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، عالم بالنحو والأدب، تولى نيابة القضاء، وكان معتزلياً متعافياً،

(ت:368)، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، وكتاب أخبار النحويين البصريين، وكتاب الإقناع.

ينظر: الأعلام، 2/ 196، ونشأة النحو، ص/ 199.

2 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 202.

3 - ينظر: شرح الرضي، 4/ 328.

4 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 313.

5 - المصدر نفسه، ص/ 313، نقلاً عن مجلة اللسان العربي، المجلد 7، 1/ 159.

الكاف هنا للتشبيه، ويراد بها ما يراد بكلمة (مثل)، فالمقصود: فلان نفسه، وإنما يستعمل هذا التعبير لقصد الكناية التي هي أبلغ من التصريح⁽¹⁾.

وقد ذكر الأستاذ عبد اللطيف أحمد الشويرف أن لجنة الأصول بالمجمع قد أقرت جواز استعمال الكاف فيما تستعمل فيه حديثاً، وجاء في ذلك ما يأتي:

[تجري أقلام الكتاب المعاصرين بنحو قولهم: فلان كأديب، وهو كسفير، وأنا كعربي،... إلخ، وترى اللجنة أن مثل هذا التعبير فصيح، يجري على الضوابط العامة، وأن الكاف للتشبيه أو للتعليل أو زائدة]⁽²⁾. وقد وافق عليه أكثر أعضاء المجمع. والله أعلم.

ثالثاً : المعاني الأصلية لحرف (اللام) :

تميز حرف اللام باهتمام العلماء، وكثرة الدراسات والمؤلفات حوله، فقد أفرد له بعض النحاة كتاباً، مثل: النحاس، والزجاجي، وابن فارس، كما سبق ذكره في التمهيد، وتميز أيضاً بكثرة أقسامه ومعانيه، وخاصة اللام الجارة.

وتستعمل اللام الجارة مكسورة ومفتوحة، وذلك في مواضع محدودة⁽³⁾ هي:

1. تأتي مكسورة مع الاسم الظاهر، إلا مع المستغاث المباشر ل(يا)، فتكون مفتوحة، نحو: (يا لله)، و(يا لزيد)، وكسرت مع الظاهر- مع أن الأصل فيها الفتح - لئلا تلتبس بلام الابتداء.
2. تأتي مفتوحة إذا دخلت على المضمرة، نحو: (له، لك) إلا مع ياء المتكلم فمكسورة (لي). فعندما دخلت على المضمرة رجعت إلى أصلها وهو الفتح؛ لأمن الالتباس بها؛ لوضوح الفرق بين المضمرة المجرورة، والمضمرة المرفوعة، قال سيبويه: " هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله، فمن ذلك قولك: لعبد الله مال، ثم تقول: لك مال، وله مال (فتفتح اللام)، وذلك أن

1 - ينظر: تصحيحات لغوية: لعبد اللطيف أحمد الشويرف، ص/ 339.

2 - المصدر نفسه، ص/ 339.

3 - ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي، ص/ 257. وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 314.

اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال إن هذا لعلي، ولهذا أفضل منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها؛ لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر⁽¹⁾.

وتأتي اللام الجارة لمعان كثيرة، أهمها:

1 . الملك: وهو أشهر معانيها، وتقع بين ذاتين⁽²⁾، الثانية تملك الأولى حقيقة؛ أي: المجرور منهما هو الذي يملك، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾، وقولك: (الكتاب لزيد)، وقد يتأخر المملوك لغرض بلاغي أو نحوي، فتقدم اللام في اللفظ دون الرتبة كقولك: (الزيد كتاب)⁽⁴⁾.

2 . الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنى وذات⁽⁵⁾، ومجرورها هو الذي يستحق، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁶⁾، وقوله: ﴿وَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ﴾⁽⁷⁾، وقد تقع بين ذاتين، نحو قولك: (النار للكافرين)، وذكر المرادي عن بعض النحاة أن هذا هو معناها العام⁽⁸⁾، وجعل من ذلك ابن مالك اللام المفهمة المقابلة لـ(على)⁽⁹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ^ط وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلِيَهَا﴾⁽¹⁰⁾.

1 . الكتاب، 2 / 376 - 377.

2 . ينظر: الكتاب 4 / 217، وشرح المفصل، 8 / 25 - 26، وحاشية الصبان، 2 / 215.

3 . البقرة: الآية (284).

4 . ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي، ص / 257.

5 . ينظر: مغني اللبيب، 1 / 233.

6 . الفاتحة: الآية (1).

7 . الصافات: الآية (9).

8 . ينظر: الجنى الداني، ص / 96.

9 . ينظر: شرح التسهيل، 3 / 144.

10 . فصلت: الآية (46).

والفرق بين الملك والاستحقاق من وجهين:

أحدهما: أن الملك يكون لما حصل وثبت، كملك الله تعالى للسماوات والأرض في الآية السابقة، أما الاستحقاق فيكون لما حصل، ولما لم يحصل بعد، كعذاب النار للكافرين، ولكنه في حكم الحاصل من حيث استحققه صاحبه⁽¹⁾.

والآخر: أن هناك من الأشياء ما تستحق ولا يقع عليها الملك، وهي الأشياء المعنوية، كالكرم، والصدق، والشجاعة، وكالفضل في قولك: (الفضل فيما تسديه إلى الناس لمحمد)، فهذه الأشياء لا تملك ملكية خاصة ولكنها تستحق⁽²⁾.

3. الاختصاص: وهي الواقعة بين ذاتين⁽³⁾، ويكون مجرورها منهما لا يملك الآخر ملكاً حقيقياً، وإنما يختص به، جاء في المعجم الوافي: "ولكن الثاني لا يملك الأول، وإنما هو من خصوصياته، نحو: السرج للحصان"⁽⁴⁾. لهذا قد يعبر عنه بشبه الملك، وهو نحو قولك: (الجنة الجنة للمؤمنين) و(البيت لسكانه) و(هذا الشعر لحبيب)، وهذا أصل معانيها عند بعض النحاة كالزمخشري، والرضي، والمرادي⁽⁵⁾، لذلك استغنى بعضهم بذكره عن ذكر المعنيين السابقين، ورجح ابن هشام ذلك بوجهين:

أحدهما: أن الاعتماد على معنى الاختصاص فقط فيه تقليل لمعاني اللام، "فهو أعم من كل منهما، فكل لام للملك أو الاستحقاق فهي للاختصاص، وليس كل لام للاختصاص للملك ولا للاستحقاق"⁽⁶⁾.

1 - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 4 / 339.

2 - ينظر: كتاب اللامات للزجاجي، ص / 65، وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 315.

3 - ينظر: حاشية الصبان، 2 / 215.

4 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص / 257.

5 - ينظر: شرح المفصل، 8 / 25، وشرح الرضي، 4 / 684-685، والجنى الداني، ص / 96 - 109.

6 - مغني اللبيب، 1 / 234.

والآخر: "أنه إذا قيل: (هذا المال لزيد والمسجد) لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنياه دفعة وأكثرهم يمنعه"⁽¹⁾.

وفي هذا نظر، فهناك بعض الأشياء التي تستحق ولكن لا تكون مختصة، فاللام في قولك: (النار للكافرين) لا تفيد إلا الاستحقاق؛ لأن النار مع كونها مستحقة لهم فليسوا مختصين بها؛ بل يشاركون فيها العصاة من المؤمنين، وإن كان الخلود فيها مختصاً بالكفار. وكذلك هناك الأشياء المعنوية التي ذكرت سابقاً كالكرم والصدق والفضل، فهي معان عامة يستحقها من تنسب إليه، ولكن لا تختص به وحده⁽²⁾.

وربما يصح القول بأن الاختصاص والملك قد يشتركان في معنى واحد مع عموم الاختصاص؛ لأن كليهما واقع بين ذاتين، أما الاستحقاق فليس من الضروري أن يندرج تحت الاختصاص، فقد يوافق الاختصاص كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾، وقولك: (العزة لله، والملك لله)، وقد لا يوافقه كما شرح سابقاً؛ لأن الاستحقاق واقع بين ذات ومعنى، وغالباً ما يكون المعنى عاماً ولا يختص بتلك الذات. والله أعلم.

4 . التملك: نحو قولك: (قدمت لولدي منزلاً)، وقولك: (جعل الله للمحتاج عطاءً ثابتاً وهو الزكاة)، فالمنزل صار ملكاً للولد، والعطاء صار ملكاً للمحتاج، يتصرفان فيه تصرف المالك لملكه، ومثل بعض النحاة⁽⁴⁾ بنحو: (وهبت لزيد ديناراً)، وعلق عليه الصبان بقوله: "إن التملك التملك مستفاد من الفعل لا من اللام، بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت: (وهبت زيدا ديناراً) كان الكلام صحيحاً دالاً على التملك، ولو مثل بـ(جعلت لزيد ديناراً) لكان أحسن"⁽⁵⁾.

1 . نفسه، والصفحة ذاتها

2 . ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 316.

3 . الفاتحة: الآية (1).

4 . كابن مالك في شرح التسهيل، 3 / 144، والمرادي في الجنى الداني، ص/ 96، وابن هشام في المغني،

1 / 234.

5 . حاشية الصبان، 2 / 216.

5. شبه التملك: نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾⁽¹⁾، فالأزواج والبنون والحفدة ليست ملكا حقيقيا ولكن بمنزلة المملوك.

6 - التعليل: وهو أن يكون مجرورها علة في حصول معنى عاملها، ويكون حصول ما قبلها سابقا على حصول ما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ ﴾⁽²⁾ وقوله: ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾⁽³⁾، وتسمى لام (كي) الداخلة لفظاً على الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾⁽⁴⁾، ويكون الفعل بعدها منصوباً بـ (أن) مضمرة جوازاً عند الجمهور، أو باللام أصالة عند أكثر الكوفيين أو نيابة عند ثعلب⁽⁵⁾، أو بـ (كي) عند السيرافي وابن كيسان.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن (أن) قد تظهر مع اللام؛ بل إنها تظهر وجوباً إذا لقرن الفعل بـ (لا) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾⁽⁶⁾، وذلك لكراهة توالي لامين، وظهور النقل بالتقائهما⁽⁷⁾.

7. التبیین: فصل ابن هشام القول في هذا المعنى وقسم لام التبیین إلى ثلاثة أقسام، هي:

1. النحل: الآية (72).

2. الإنسان: الآية (9).

3. طه: الآية (14).

4. النحل: الآية (44).

5. هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، من أئمة الكوفيين في النحو واللغة، من كتبه: الفصيح، وشرح ديوان زهير، ومعاني القرآن، (ت: 291).

ينظر: الأعلام، 1/ 267، ونشأة النحو، ص/ 120.

6. الحديد: الآية (29).

7. ينظر: مغني اللبيب، 1/ 235.

أ - ما يبين المفعول من الفاعل: أي أن مجرورها مفعول به في المعنى وتتعلق بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً أو نحوهما، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾⁽¹⁾، ونحو قولك: (ما أحبني لصديقي، وما أبغضني لعدوي)، فالصديق والعدو مفعولان في المعنى، والمتكلم هو فاعل الحب والبغض، فإذا تم الجر بـ(إلى) كان خلاف المعنى؛ أي: قولك: (ما أحبني إلى صديقي، وما أبغضني إلى عدوي) فمعناه عكس قولك الأول؛ لأن المتكلم أصبح هو المفعول في المعنى⁽²⁾.

أ - ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية: وهي اللام الواقعة بعد المصادر الدعائية النائبة عن الفعل؛ لتبين من هو المدعو له، نحو قولك: (سقياً لزيد) و(رعياً له)، واختلف في متعلق اللام على عدة آراء، أهمها:

- أنها متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين، وهذا قول ابن مالك⁽³⁾، ورده ابن هشام بقوله: "وفي هذا تهافت؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين"⁽⁴⁾.

- أنها متعلقة بمحذوف تقديره: (أعني)، وهو قول ابن عصفور والمرادي⁽⁵⁾، ورده ابن هشام أيضاً بأن الفعل (أعني) يتعدى بنفسه ولا يحتاج إلى حرف جر، فقد قال: "وليس تقدير المحذوف (أعني) كما زعم ابن عصفور؛ لأنه يتعدى بنفسه"⁽⁶⁾.

1 - البقرة: الآية (165).

2 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 317.

3 - ينظر: شرح التسهيل 3/ 321.

4 - مغني اللبيب، 1/ 247.

5 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 97، ومغني اللبيب، 1/ 247.

6 - مغني اللبيب، 1/ 247.

- أنها متعلقة باستقرار محذوف هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (إرادتي)، وهذه الجملة الاسمية جواب لسؤال مقدر، فكأنه قيل: (لمن تريد السقي أو الرعي؟) وهذا القول لابن هشام، ويكون التقدير عنده في المثال السابق: (اسق يارب، إرادتي لزيد)؛ أي: أن (سقيا) جملة، و(لزيد) جملة أخرى مستأنفة⁽¹⁾.

ولعل الأولى أن يقدر المبتدأ بـ(دعائي) بدلا من (إرادتي) تماشيا مع سياق الجملة الأولى، فيكون الدعاء (اسق يارب)، فيقال: (لمن السقي؟)، فيجاب: (دعائي لزيد)؛ أي: كائن أو مستقر لزيد⁽²⁾. والله أعلم.

ب - ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية: وهو اللام الواقعة بعد المصادر الدعائية النائبة عن الفعل؛ لتبين من هو المدعو عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿ فَسَحَقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾⁽⁴⁾، واللام هنا متعلقة بمحذوف كالسابق، والتقدير عند ابن هشام في الآية الأولى: تعسوا، إرادتي لهم؛ أي: كائنة أو مستقرة لهم، وفي الثانية: سحقوا، إرادتي لهم، فالآيتان مكونتان من جملتين، ولكن المخاطب واحد⁽⁵⁾.

8 . التبليغ: وهي الجارة لاسم السامع أو المخاطب أو ضميره بعد القول أو ما في معناه، نحو: (قلت له) و(فسرت لك) و(ذكرت له) و(أذنت لك) و(حكيت لزيد)⁽⁶⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿

1 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 247.

2 - ينظر: النحو الوافي، 2/ 516 - 517، وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 318.

3 - محمد: الآية (8).

4 - الملك: الآية (11).

5 - ينظر: المغني 1/ 247، وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 318.

6 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 145، ومغني اللبيب، 1/ 239.

تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ ⁽¹⁾، وقوله: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ⁽²⁾﴾.

9- الصيرورة: وهي التي ما بعدها يخالف غرض ما قبلها، وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المال⁽³⁾؛ لأنها تدل على العاقبة والمآل، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَطَهُ أَهْلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ⁽⁴⁾، وهذه اللام في الأصل هي لام التعليل، ومعنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز لا الحقيقة؛ لأن العلة في التقاط فرعون لسيدنا موسى - عليه السلام - هو المحبة والتبني، وليس ليكون له عدوًّا وحزنًا، فشبه دافع العداوة والحزن بدافع المحبة والتبني للمبالغة في قوة الترتب والعاقبة في كل، ثم حذف دافع المحبة والتبني وحل محله دافع العداوة والحزن، فهذه استعارة في حرف اللام، قال الزمخشري في شرح الآية الكريمة: "هي لام (كي) التي معناها التعليل، كقولك: (جئتك لتكرمني) سواء بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله"⁽⁵⁾.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ⁽⁶⁾، فقد نكر ابن عاشور⁽¹⁾ في تفسيره أن المفسرين تردوا في محل اللام

1 - يوسف: الآية (21).

2 - النور: الآية (30).

3 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 146، وشرح الرضي، 4/ 284، ووصف المباني، ص/225، والجنى

الداني، ص/ 120.

4 - القصص: الآية (8).

5 - الكشاف، 3/ 153 - 158.

6 - يونس: الآية (88).

اللام هنا، وقال: "والذي سلكه أهل التدقيق منهم أن اللام لام العاقبة.... ، فاللام الموضوعة للتعليل مستعارة لمعنى الترتب والتعقيب الموضوع له فاء التعقيب، على طريقة الاستعارة التبعية في متعلق معنى الحرف، فشبهه ترتب الشيء على شيء آخر ليس علة فيه، بترتب المعلول على العلة للمبالغة في قوة الترتب حتى صار كأنه مقصود لمن ظهر عنده أثره، فالمعنى: أنك أتيت فرعون وملاه زينة وأموالاً فضلوا بذلك وأضلوا"⁽²⁾.

ويرى ابن هشام أن هذه اللام تحتل أن تكون للدعاء، ويؤيده أن في آخر الآية: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِيهِمْ وَأَشُدِّدْ عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾⁽³⁾ "والله أعلم".⁽⁴⁾

10. التعجب: ويشمل هذا المعنى قسمين:

أحدهما: التعجب المقترن بالقسم، وبعضهم يسميها لام القسم فقط⁽⁵⁾، وتختص بالدخول على لفظ الجلالة (الله) فقط⁽⁶⁾؛ "لأنها تأتي خلفاً للتاء، ولا يذكر فعل القسم معها؛ لأنه لا يتعدى بغير الباء"⁽⁷⁾. ولا يكون هذا القسم إلا في الأمر العظيم الذي يتعجب منه، وذلك نحو: (الله لا يؤخر الأجل!)، وقولك: (الله لا ينجو من الموت أحد إلا الله!)، ومنه قول الشاعر:

لله يَبْقَى عَلَى الْإَيَّامِ ذُو حَيْدٍ *** بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانِ وَالْأَسِ⁽⁸⁾

1. هو محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن عاشور، (ت: 1393هـ)، ينظر: معجم

المؤلفين، 3/ 363، الأعلام، 6/ 174.

2. التحرير والتنوير، المجلد 6، 11/ 268.

3. يونس: الآية (88).

4. مغني اللبيب، 1/ 239.

5. ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي، ص/ 257.

6. ينظر: الجنى الداني، ص/ 97، ومغني اللبيب، 1/ 240..

7. حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 320.

8. الحيد: جمع (حيدة) وهي عقدة في قرن الوعل، أو كل نتوء في قرن أو جبل، والمشمخر: الجبل، والظيان:

ياسمين البر، والأس: الريحان، والبيت نُسِبَ إلى أمية بن أبي عائد، ونسب أيضاً إلى مالك الخناغي،

والآخر: التعجب المجرد عن القسم، وتأتي فيه اللام مفتوحة في النداء تشبيها لها بلام المستغاث به⁽¹⁾، نحو قولك: (يا له رجلاً عالماً!) و(يا له من رجل كريم!)، ومنه قول الشاعر:

فيا لك من ليلٍ كأنَّ نجومَه *** بكلِّ مغارِ الفتلِ شُدَّتْ بِبِذْبُلٍ!⁽²⁾

وتستعمل مكسورة في غير النداء، نحو قولك: (الله دره)، قال الأصمعي⁽³⁾: "أي الله ما يجيء منه بمنزلة در الناقة، ثم كثر ذلك في كلامهم حتى جعلوه لما يتعجب منه وكان ذلك في الأصل، إنما يقال: إذا حمد فعل الرجل أو ما يجيء منه"⁽⁴⁾. ومنه قول الشاعر:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ *** فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا!⁽⁵⁾

11. الاستغاثة: وهي قسمان: أحدهما: لام المستغاث به وهي مفتوحة، ولا تدخل على المضمر؛ لأن الغرض من الاستغاثة ذكر اسم المستغاث به⁽⁶⁾. والآخر: لام المستغاث له وهي مكسورة للتفريق بينهما، وهذه اللام بقسميها تأتي دائماً بعد ياء النداء، كقولك: (يا للأقوياء للضعفاء)، وقولك: (يا لزيد لعمره)⁽⁷⁾، وجاء في مختار الصحاح: "وقد يحذفون المستغاث به ويبقون المستغاث له فيقولون: يا للماء، يريدون يا قوم للماء؛ أي: للماء أدعوكم، فإن عطفت

وهو من البسيط، ينظر: الكتاب، 3/ 497. وشرح المفصل، 9/ 98، وشرح أبيات مغني اللبيب، 4/ 100.

1. ينظر: حاشية الصبان، 2/ 215، وجامع الدروس العربية: لمصطفى الغلاييني، 3/ 560.
2. مغار الفتل: محكمه، يذبل: اسم جبل، والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل، ينظر: ديوانه، ص/ 152، وشرح أبيات مغني اللبيب، 4/ 301.
3. هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب، أحد أئمة اللغة والأخبار (ت: 215) صنف: غريب القرآن، خلق الإنسان، معاني الشعر وغيرهم. ينظر: إنباه الرواة، 2/ 197، وبغية الوعاة، 2/ 112.
4. ينظر: الجنى الداني، ص/ 97.
5. البيت للأعشى ميمون بن قيس البكري، وهو من الطويل، ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، 4/ 302.
6. ينظر: رصف المباني، ص/ 220.
7. ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 320.

على المستغاث به بلام أخرى كسرتها؛ لأنك قد أمنت اللبس بالعطف كقوله: (يا للكهول وللشبان للعجب)⁽¹⁾.

واختلف النحويون في لام الاستغاثة من حيث أصلتها أو زيادتها، وتفصيلاً لذلك أذكر هذه الآراء:

أ - ذهب المبرد وابن خروف⁽²⁾ إلى أنها زائدة، بدليل صحة إسقاطها، نسب ابن هشام ذلك لهما ومال إليه؛ لأنه ذكر لام الاستغاثة ضمن لام التوكيد⁽³⁾.

ب - ذهب سيبويه والجمهور إلى أنها أصلية⁽⁴⁾، واختلفوا في تعلقها كما سيأتي.

ج - ذهب الكوفيون إلى أنها بقية اسم هو (آل) في نحو: (يا لزيد)، والأصل: (يا آل زيد)، ثم حذفتم همزة (آل) للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، و(زيد) مجرور بالإضافة⁽⁵⁾.

د - ذهب الزجاجي إلى: " أن لام المستغاث به عوض من الزيادة التي تقع آخر المنادى المتراخي عنك في قولك: يا زيداه، وبإعرابه، ولا يجوز الجمع بينهما، فلو قلت: يا لزيداه لم يجز؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان "⁽⁶⁾.

والصحيح أن لام الاستغاثة بنوعها أصلية كما ذهب إليه الجمهور، وذلك لما يأتي⁽⁷⁾:

• أن الحرف إذا زيد في الكلام فلا معنى له إلا التوكيد والتقوية، وهذه اللام لها معنى مستقل وهو الاستغاثة وليست للتوكيد.

1 - مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، باب اللام، ص/ 587.

2 - هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي.

ينظر: بغية الوعاة، 2/ 203، والأعلام، 4/ 330.

3 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 244.

4 - ينظر: الكتاب، 1/ 291 - 421.

5 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 104، ومغني اللبيب، 1/ 245.

6 - كتاب اللامات، ص/ 90.

7 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 322.

• أن القول بجواز إسقاطها ليس مسلماً به، لأنها لو أسقطت من مجرورها؛ لتحول الكلام إلى النداء، فلا يصح حذف لام المستغاث به إلا بوجود لام المستغاث له، ليكون دليلاً على أنها محذوفة.

• أن ابن هشام نفسه جعل لام المستغاث له من لام التعليل، فقد قال: "ومنها اللام الثانية في نحو: (يا لزيد لعمر) وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة؛ أي: أدعوك لعمر، أو اسم هو حال من المنادى؛ أي: مدعوا لعمر، قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني، فنقل الإجماع على الأول"⁽¹⁾. ولام التعليل أصلية وليست زائدة.

• أن قول الكوفيين بأن اللام بقية من اسم هو (آل) فيه ما لا يخفى من التعسف، ولو كان صحيحاً لورد في لسان العرب ما يستشهد به على ذلك.

• وأما قول الزجاجي بأنها عوض عن الزيادة في المنادى المترخي فغير مسلم به؛ لأن هذه اللام لا تدخل على المنادى المترخي فقط، مثل قولك: (يا للأقوياء للضعفاء)، وبما أنها عوض عن الزيادة فهي زائدة، وهذا مردود كما سبق ذكره.

أما متعلق اللام فقد اختلف النحويون فيه على النحو التالي:

أ - ذهب سيبويه إلى أنها متعلقة بفعل النداء المحذوف⁽²⁾، ونسب ابن هشام هذا القول لابن الضائع⁽³⁾ وابن عصفور، ورد بأن فعل النداء متعد بنفسه لا بحرف اللام، وقد أورد ابن هشام جوابين على هذا الرد:

أحدهما: أن فعل النداء ضمن معنى الالتجاء في نحو: (يا لزيد)؛ أي: التجئ لزيد لأجل خلاص عمرو، وضمن الفعل أيضاً معنى التعجب في نحو: (يا للدواهي)؛ أي: أتعجب من

1 - مغني اللبيب، 1/ 235.

2 - ينظر: الكتاب، 1/ 291 - 421.

3 - هو علي بن محمد الكتامي الإشبيلي، نحوي أندلسي، (ت: 680) من كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح

الجملة. ينظر: بغية الوعاة، 2/ 204، والأعلام، 4/ 333.

كثرة الدواهي ونسب هذا الجواب لابن أبي الربيع⁽¹⁾، والآخر: أن فعل النداء ضعف بالتزام الحذف، فقوي تعديه باللام، ونسبه إلى ابن عصفور⁽²⁾.

والصحيح أن هذين الجوابين غير مسلم بهما، فالقول بتضمين الفعل معنى الالتجاء يجعل اللام حينئذ للتعدية وليست للاستغاثة، والقول بتضمين الفعل معنى التعجب فيه اعتراض أيضاً؛ "لأن مادة التعجب تتعدى ب (من) لا باللام إلا أن تجعل اللام بمعنى (من) التعليلية، وفيه بعد"⁽³⁾.

أما الجواب الآخر الذي يقول بضعف الفعل لالتزامه الحذف، فقد رده ابن هشام بقوله: "وفيه نظر؛ لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة"⁽⁴⁾.
ب - ذهب ابن جني والرضي إلى أن اللام متعلقة بحرف النداء أصالة لما فيه من معنى الفعل⁽⁵⁾، ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، قال ابن هشام: "وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال في نحو قوله:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً *** لدى وكرها العناب والحشيف البالي"⁽⁶⁾.

1 - هو عبید الله بن أحمد الإشبيلي، نحوي أندلسي (ت: 688)، له: شرح كتاب سيبويه وشرح الإيضاح وشرح الجمل. ينظر: بغية الوعاة، 2/ 125، والأعلام، 4/ 191.

2 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 244.

3 - حاشية الدسوقي، 1/ 230.

4 - مغني اللبيب، 1/ 244.

5 - ينظر: الخصائص، 2/ 276 - 277، وشرح الرضي، 4/ 261.

6 - مغني اللبيب، 1/ 244، والحشف: هو أردأ التمر، والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل، ينظر: ديوانه،

ص/ 143، وشرح أبيات مغني اللبيب، 1/ 342 - 344

12. **توكيد النفي:** وهي اللام "الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) ناقصتين مستتدتين إلى ما أسند إليه الفعل المقرون باللام"⁽¹⁾، ومثالها قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطَّلِعَ عَلَيْكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾⁽⁴⁾ وهي تفيد توكيد النفي أو الإنكار، وأكثر النحاة يطلقون عليها اسم لام الجحود، لملازمتها للجحد؛ أي: النفي، واعترض على هذه التسمية النحاس كما نقل ابن هشام عنه في قوله: "والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار"⁽⁵⁾.

واختلفت النحاة في نصب المضارع بعدها والعامل فيها على ثلاثة مذاهب⁽⁶⁾:

أ - أن المضارع بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة، والمصدر المؤول من (أن) والفعل في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف وجوباً هو الخبر لـ (كان) أو (يكن)، وهو كون خاص مقيد، وعلى ذلك يكون التقدير في الآيات السابقة على الترتيب: (ما كان الله يريد إطلاعكم)، و(ما كان الله يريد تعذيبهم)، و(ولم يكن الله يريداً لمغفرتهم ولا لهدايتهم)، وهذا مذهب البصريين.

ب - أن المضارع منصوب باللام، والجملة الفعلية في محل نصب خبر (كان) أو (يكن)، ولا حذف في الكلام، وهذا مذهب الكوفيين.

ج - أن المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً، والمصدر المؤول من (أن) والفعل هو الخبر لـ (كان) أو (يكن)، وهذا المذهب لابن مالك، وهو مذهب مركب من المذهبين السابقين⁽¹⁾.

1 - المصدر نفسه، 1/ 236.

2 - آل عمران: الآية (179).

3 - الأنفال: الآية (33).

4 - النساء: الآية (137).

5 - مغني اللبيب، 1/ 236.

6 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 118، ومغني اللبيب، 1/ 235 - 236.

والأرجح هو المذهب البصري، وذلك لسببين⁽²⁾:

- أن نفي القصد أو الإرادة لمعنى الفعل في الآيات الكريمة أبلغ من نفي الفعل نفسه.
- أن الخبر المحذوف قد صرح به في قول الشاعر:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو *** وَلَكِنَّ الْمَضِيْعَ قَدْ يُصَابُ⁽³⁾

(ف) أهلا): خبر لـ (كان) الذي كان الأصل فيه أن يكون محذوفاً، وهذا يدل على أن هناك حذفاً في الكلام كما ذهب إليه البصريون.

13 . تقوية عامل ضعيف وتعديه إلى مجرورها: وهذا أحد المعنيين الذي تفيده اللام الزائدة، ومعنى كونها زائدة هو إمكان حذفها دون أن يتأثر المعنى في غير القرآن الكريم، وهذه اللام تزداد في المعمول تقوية لعامله الضعيف، إما بسبب كونه فرعاً للفعل في العمل نحو قوله تعالى: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾⁽⁴⁾، وقوله: ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾⁽⁵⁾، وإما بسبب تأخره عنها وعن مجرورها، نحو قوله: ﴿ وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ ﴾⁽⁶⁾، وتفيد هذه اللام للعامل - لا للجملة - معنى جديداً هو التقوية، ولذلك تتعلق به، ولكن يمكن الاستغناء عنها دون تأثير في المعنى، ولذلك سميت: (حرف شبيه بالأصلي) كما سبق بيانه؛ لأن زيادتها غير محضنة⁽⁷⁾.

1 - هذا قول ابن مالك، وهو ظاهر كلام سيبويه. ينظر: الكتاب 3 / 7، وشرح التسهيل، 4 / 22.

2 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 121.

3 - لم أقف على قائل البيت وهو من الوافر، مذكور في الجنى الداني، ص / 119، وشرح التصريح، 2 / 235.

4 - البقرة: الآية (91).

5 - هود: الآية (107).

6 - الأعراف: الآية (154).

7 - ينظر: شرح التسهيل، 3 / 148، ومغني اللبيب، 1 / 254، ويراجع الرسالة، ص / 26.

ويرى ابن مالك أن زيادة هذه اللام المقوية قياسية، فقد قال: "فإن كانت زيادتها لتقوية

عامل ضعيف بالتأخير، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽¹⁾ أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿

إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾⁽²⁾ جاز القياس على ما سمع منها"⁽³⁾.

كما وضع ابن مالك قيداً لزيادة لام التقوية وهو دخولها مع العامل المتعدي إلى مفعول واحد فقط، ولا يجوز زيادتها مع معمول عامل يتعدى إلى اثنين أو أكثر بنفسه، جاء في شرح الكافية الشافية: "ولا يفعل ذلك إلا بمتعد إلى واحد، إذ لو فعل ذلك بمتعد إلى اثنين فإما أن تزداد فيهما أو في أحدهما، وفي كليهما محذور، أما الزيادة فيهما فيلزم منها تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد، ولا نظير له، وأما الزيادة في أحدهما فيلزم منها ترجيح دون مرجح، وإيهام غير المقصود، فوجب اجتنابه"⁽⁴⁾.

وتبعه أبو حيان في ذلك⁽⁵⁾، وأما ابن هشام فقد أجاز زيادتها في أحدهما دون الآخر، بشرط إذا تقدم على العامل؛ لأنه لا يلزم فيه الترجيح دون مرجح، قال ابن هشام: "وهذا الأخير - أي لزوم الترجيح بدون مرجح - ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك"⁽⁶⁾.

واستدل على ذلك بقول الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾⁽⁷⁾ بإضافة

(كل)، فجعله من قبيل زيادة اللام في (كل) مع تقدمه على العامل، والمعنى عنده: الله مول

1 - يوسف: الآية (43).

2 - هود: الآية (107).

3 - شرح التسهيل، 3 / 148.

4 - شرح الكافية الشافية، 2 / 803 - 804.

5 - ينظر: ارتشاف الضرب، 2 / 435.

6 - مغني اللبيب، 1 / 243.

7 - البقرة: الآية (148).

كل ذي وجهة وجهته، ويرى أن الضمير في (موليها) للتولية؛ أي: مفعول مطلق، ويكون المعنى: (مول كل ذي وجهة وجهته تولية)⁽¹⁾، واعترض الدسوقي "بأنه لا مانع من عود الضمير على الوجهة، وليس في الآية إلا حذف (ذي)، والمعنى: والله مول كل ذي وجهة إياها"⁽²⁾.

ولا يقال بمنع عود الضمير على المضاف إليه، وإنما الغالب عوده على المضاف، والقليل عوده على المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾⁽³⁾، وقل لين هشام هشام في شرحه للآية الكريمة: "وإنما لم يجعل (كلا) والضمير مفعولين ويستغني عن حذف (ذي) و(وجهته)؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً"⁽⁴⁾، ويقصد بالظاهر هنا هو (كل)؛ لأن (كل) في المعنى عين وجهته.

وذكر الصبان في حاشيته نقلاً عن التفتازاني⁽⁵⁾ في حاشية الكشاف إعراباً آخر للآية، فأجاز التفتازاني الاستغناء عن تقدير المضاف، وجعل الضمير للجهة، وقدر عاملاً للظاهر يفسره عامل الضمير؛ أي: لكل وجهة الله مول موليتها، والمفعول الآخر محذوف؛ أي: أهلها، وعلى هذا لا يوجد تقديم أحد المفعولين عن العامل⁽⁶⁾.

وخلاصة ذلك أن لام التقوية لا يجوز دخولها على المفعولين معاً، إذا تقدما عن العامل أو تأخرا عنه، ويجوز دخولها إذا تقدم أحد المفعولين عن العامل دون الآخر؛ لأمن اللبس

1 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 243.

2 - حاشية الدسوقي، 1/ 229.

3 - آل عمران: الآية (59).

4 - مغني اللبيب، 1/ 243.

5 - هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي، من أئمة العربية والبيان والمنطق، (ت:

793)، من كتبه: حاشية الكشاف، والحاشية على شرح العضد، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح.

ينظر: بغية الوعاة، 2/ 285. والأعلام، 7/ 219.

6 - ينظر: حاشية الصبان، 2/ 216.

وجود المرجح وهو الاهتمام بالمقدم،" نحو قولك: (للمجاهدين أعطى الغني زكاة ماله)، ولكن إذا قلت: (أعطى الغني للمجاهدين زكاة ماله) فاللام زائدة زيادة محضة، وليست لام التقوية. والله أعلم⁽¹⁾.

14 . توكيد المعنى العام في الجملة: وهذه اللام لا تتعلق مع مجرورها بشيء؛ لأنها زائدة زيادة محضة، ويمكن الاستغناء عنها لفظاً ومعنى، ولها مواضع هي:

أ. أكثر ما تكون زيادتها بين الفعل المتعدي بنفسه ومفعوله، نحو قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾⁽³⁾، والمعنى: يريد الله أن يبين لكم، وأمرنا أن نسلم لرب العالمين، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾⁽⁴⁾، مثل بها الرضي على زيادة اللام؛ أي: وما أمروا إلا أن يعبدوا الله، وتعتبر اللام فيها صلة؛ " لأن الفعل (أمر) يقتضي مفعولاً، والمصدر المؤول من (أن) المقدره والفعل (ليعبدوا) مفعول به؛ أي: وما أمروا إلا أن يعبدوا الله، ويؤيد ذلك أمران: **أحدهما:** قوله تعالى: ﴿ وَأْمُرْتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾⁽⁵⁾، **وثانيهما:** قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وهي: ((وَمَا أُمِرُوا إِلَّا أَنْ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ)) بدون اللام⁽⁶⁾.

وهناك بعض الآيات الكريمة الممثلة لهذه اللام التي اختلف العلماء في كونها زائدة أو

أصلية، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾⁽⁷⁾، فقد ذهب

1 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 199.

2 - النساء: الآية (26).

3 - الأنعام: الآية (71).

4 - البينة: الآية (5).

5 - الزمر: الآية (12).

6 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 194 - 195.

7 - النمل: الآية (72).

المبرد والرضي وأكثر المفسرين إلى أن اللام هنا زائدة؛ لأن الفعل (ردف) متعد بنفسه⁽¹⁾، وأجاز الزمخشري وأبو حيان أن تكون هذه اللام صلة، وأن تكون أصلية عن طريق تضمين الفعل (ردف) معنى فعل آخر يتعدى باللام⁽²⁾.

قال الزمخشري: "استعجلوا العذاب الموعود فقليل لهم: (عسى أن يكون ردفكم بعضه)، وهو عذاب يوم بدر، فزيد اللام للتأكيد،....، أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو: (دنا لكم) و(أزف لكم)، ومعناه: تبعكم ولحقكم"⁽³⁾.

وقال ابن هشام بأصالة اللام بالتضمين في الآية الكريمة، ومن قوله: "وليس منه (ردف لكم) خلافاً للمبرد ومن وافقه؛ بل ضمن (ردف) معنى (اقترب)"⁽⁴⁾.

ب - تكون زائدة بين المتضايفين، وهي المسماة بالمقحمة أو المعتزضة، ومقصورة على السماع، ذكرها سيبويه في كتابه: "ومن ذلك قولهم: (لا أباً لزيد، ولا أخاً له، ولا غلاماً له)"⁽⁵⁾.

ويرى أن اسم (لا) النافية مضاف لما بعد اللام، وزيدت هنا لتأكيد اختصاص المضاف بالمضاف إليه. ولكن هل العامل في المجرور اللام أم المضاف؟

الصحيح أنه مجرور باللام الزائدة "السببين: أحدهما: أن اللام أقرب إلى المجرور من

المضاف، والآخر: أن حرف الجر لا يعلق عن العمل حتى وإن كان زائداً"⁽⁶⁾.

ج - وتكون زائدة في خبر (لكن)، نحو قولك: (ولكن الأمر لشديد).

1 - ينظر: شرح الرضي، 4 / 50 - 56.

2 - ينظر: الكشف، 3 / 151، والبحر المحيط، 7 / 90.

3 - الكشف، 3 / 151.

4 - المغني، 1 / 241.

5 - الكتاب، 2 / 277.

6 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 197.

د. ومنها أيضاً اللام الزائدة في فاعل اسم الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾⁽¹⁾.

رابعاً - المعاني الأصلية للحرف (عن):

(عن) حرف جر نونها ساكنة إلا إذا لقيها ساكن فتكسر لالتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾⁽²⁾، وقد ترد (ما) بعدها، فندغم النون بالميم، ولا تكفها عن العمل نحو: عما قليل⁽³⁾، وتأتي في تركيب الجملة لإفادة العديد من المعاني، أهمها:

1 - المجاوزة: وهو أظهر معانيها وأكثرها استعمالاً، قال ابن مالك: "استعمال (عن) للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها، ولاقتضائه المجاوزة عُدِّي بها: صدّ، وأعرض، وأضرب، وانحرف، وعدل، ونهى، ونأى، ورحل، واستغنى، وغفل، وسها، وسلا، ولذلك عُدِّي بها: رغب، ومال، ونحوها إذا قصد ترك المتعلق به، نحو: رغبت عن اللهو، وملت عن التواني"⁽⁴⁾.

ومعنى المجاوزة: "هو ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبل"⁽⁵⁾؛ أي: بسبب عاملها، فمثال الابتعاد المذكور قولك: (رميت السهم عن القوس)؛ أي: جاوزت السهم القوس بسبب الرمي، ومثال غير المذكور قولك: (رضي الله عنه)؛ أي: جاوزته المؤاخذه بسبب الرضا⁽⁶⁾.

وهذه المجاوزة لها ثلاث حالات⁽⁷⁾:

- 1 - المؤمنون: الآية (36).
- 2 - المعارج: الآية (37).
- 3 - ينظر: النحو الوافي، 2 / 515، والمعجم الوافي، ص / 208.
- 4 - شرح التسهيل، 3 / 158.
- 5 - النحو الوافي، " هامش "، 2 / 463.
- 6 - ينظر: شرح الرضي، 4 / 319، وحاشية الصبان، 2 / 223، وحروف الجر، ص / 333.
- 7 - ينظر: النحو الوافي، 2 / 463، والمعجم الوافي، ص / 208، وحروف الجر، ص / 333.

أ - قد تكون حقيقية كالمثال السابق: (رمى السهم عن القوس) وقولك: (رحلت عن المكان).
ب - وقد تكون مجازية، كقولك: (أخذت العلم عن العالم) وقولك: (رواه عن الرسول ﷺ)؛
لأن المأخوذ - وهو العلم - والمروي كأنه مجاوز عن أخذ عنه.

ج - وقد تكون المجاوزة بسبب العجز عن الوصول إلى الشيء، نحو قولك: (عجزت عنه)،
و(ضعفت عنه).

2. الببل: وضابطها صحة وضع (ببل) مكانها⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فِيهَا نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾⁽²⁾، وقولهم: (حج فلان عن أبيه، وقضى عنه ديناً)، وقولك: (أديت العمل عن صديقي المريض)؛ أي: بدل صديقي⁽³⁾.

3 - التعليل: ومعناه أن ما بعدها علة أو سبب فيما قبلها⁽⁴⁾؛ أي: يكون مجرورها علة في حصول معنى متعلق، وكثيراً ما تفيد هذا المعنى إذا سبقها نفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأبيه إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ...﴾⁽⁵⁾، وقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَا وَمَنْ نَحْنُ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁶⁾؛ أي: إلا بسبب الموعدة، وبسبب قولك، ومنه قولك: (لم أحضر إليك إلا عن طلب منك)؛ أي: بسبب طلبك.

4 - زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة: ذكر ابن جني وابن مالك هذه الزيادة واستشهدوا عليها بقول الشاعر:

1 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 159، والجنى الداني، ص/ 245، ومغني اللبيب، 1/ 168.

2 - البقرة: الآية (48).

3 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 159، والجنى الداني، ص/ 245 - 246.

4 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 169، والنحو الوافي، 2/ 513، والمعجم الوافي، ص/ 208.

5 - التوبة: الآية (114).

6 - هود: الآية (53).

5 أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا *** فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ⁽¹⁾

قال ابن جني: "أراد فهلاً عن التي بين جنبيك تدفع، فحذف (عن) وزادها بعد (التي) عوضاً"⁽²⁾، وأنكر سيبويه زيادتها لا لعوض ولا لغير عوض، وتبعه في ذلك أبو حيان⁽³⁾.

والصحيح ما ذهب إليه ابن جني وابن مالك لسماعه ممن يُحتجّ بكلامهم، قال البغدادي⁽⁴⁾ البغدادي⁽⁴⁾ في ردّه على أبي حيان: "وهذا مذهب يونس، وكان المبرد ذهب إليه قديماً، وذكره في كتاب (الرد على سيبويه) ثم رجع عنه، وقال ناظر الجيش⁽⁵⁾: ولا يخفى أن المعنى ليس على ما قاله، إنما المعنى على الأول - أي الزيادة عوضاً - والمتأمل لا يخفى عليه ذلك"⁽⁶⁾.

خامساً - المعاني الأصلية للحرف (في):

تفيد عدة معانٍ، أهمها:

1 - **الظرفية**: وهو أصل معانيها وأكثرها استعمالاً، ومعنى الظرفية "احتواء الشيء في داخله شيئاً آخر، كما يحتوي الظرف المظروف"⁽⁷⁾؛ أي: احتواء مجرورها معنى متعلقها كما يحتوي الظرف المظروف، وتنقسم في هذا إلى قسمين⁽¹⁾:

- 1 - الجزع: نقيض الصبر، والجمام: قضاء الموت وقدره. والبيت لزيد بن رزين الملوح، وهو من الطويل.
ينظر: شرح التسهيل، 3/ 161، وشرح أبيات مغني اللبيب، 3/ 303 - 305.
- 2 - شرح أبيات مغني اللبيب، 3/ 304.
- 3 - ينظر: الكتاب، 1/ 38، وارتشاف الضرب، 4/ 1729، وهمع الهوامع، 2/ 416، وشرح أبيات مغني اللبيب، 3/ 241 - 304.
- 4 - هو عبد القادر بن عمر البغدادي، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار، من كتبه: خزانة الأدب، وشرح وشرح أبيات المغني، (ت: 1093هـ)، ينظر: الأعلام، 4/ 41.
- 5 - هو محمد محب الدين بن يوسف، ولد بطلب، وتوفي بالقاهرة (ت: 778هـ).
ينظر: الأعلام، 7/ 153، ونشأة النحو، ص/ 284 - 285.
- 6 - شرح أبيات مغني اللبيب، 3/ 241.
- 7 - النحو الوافي "هامش"، 2/ 480.

ظرفية حقيقية، وظرفية مجازية.

* فالظرفية الحقيقية إما أن تكون مكانية، وإما أن تكون زمانية، فالأولى كقوله تعالى: ﴿... وَلَا تَبْشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ...﴾⁽²⁾، ونحو قولك: (المعدن متراكمة في جوف الأرض، والنفط حبيس في طبقاتها)⁽³⁾، والثانية كقوله تعالى: ﴿...وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ...﴾⁽⁴⁾، وقد اجتمع في قوله: ﴿الْمَ غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾⁽⁵⁾.

* وأما الظرفية المجازية فمثالها قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ...﴾⁽⁶⁾، وكقولك: (السعادة في راحة النفس، والغنى في التعفف عما لا يملكه المرء)⁽⁷⁾، هذا وسيأتي تفصيلها وذكر أنواعها في مبحث الاستعارة . إن شاء الله . .

2. التعليل (السببية): نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁸⁾؛ أي: بسبب ما أخذتم، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁹⁾؛ أي: بسبب ما أفضتم فيه، "ولما كان المسبب متعلقاً بالسبب جعل السبب ظرفاً لتعلق المسبب، لا لنفس المسبب، فلذلك يفيد الظرف معنى السببية"⁽¹⁰⁾.

1 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 250، ومغني اللبيب، 1/ 191.

2 - البقرة: الآية (187).

3 - ينظر: النحو الوافي، 2/ 507.

4 - البقرة: الآية (203).

5 - الروم: الآية (1 - 4).

6 - البقرة: الآية (179).

7 - ينظر: النحو الوافي 2/ 507.

8 - الأنفال: الآية (68).

9 - النور: الآية (14).

10 - مجاز القرآن، لعز الدين بن عبد السلام، ص/ 155.

ومنه أيضاً قوله على لسان امرأة العزيز: ﴿... فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ...﴾⁽¹⁾؛ أي: بسببه.

3 - المقايسة: أو الموازنة⁽²⁾، وتكون فيه واقعة بين مفضول سابق، وفاضل لاحق غالباً، أي كون ما قبلها ملحوظاً بالقياس إلى ما بعدها، فتدخل غالباً بين مفضول سابق وفاضل لاحق⁽³⁾، قال عباس حسن: "معناهما: ملاحظة شيء بالقياس إلى شيء آخر، والحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما، كالحسن أو القبح، والزيادة أو النقص . . ." ⁽⁴⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَعَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾⁽⁵⁾؛ أي: متاع الدنيا بالقياس على متاع الآخرة، ومن أمثلة تقدم الفاضل وتأخر المفضول قوله ﷺ: (وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشَّرْكِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ)⁽⁶⁾.

4 - الزيادة للتوكيد أو التعويض:

أ - زيادتها للتوكيد: ذكر بعض النحاة أنها تزداد في ضرورة الشعر لإفادة التوكيد، كقول الراجز:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا *** تَخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرِنْدَجَا⁽⁷⁾

1 - يوسف، الآية (32).

2 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 156، ومغني اللبيب، 1/ 192، والبرهان، 4/ 303، وشرح الأشموني، الأشموني، 2/ 219.

3 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 192، وحاشية الصبان، 2/ 219.

4 - النحو الوافي " هامش "، 2/ 507.

5 - التوبة: الآية (38).

6 - وله روايات أخرى. ينظر: صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تقديم: كتاب الإيمان، باب باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، حديث رقم (221)، 1/ 200.

7 - البيت لسويد بن أبي كاهل بن ذبيان بن كنانة المكنى بأبي سعد، شاعر مخضرم وأبوه شاعر له شعر في هجاء بني شيبان.

اليرندج: هو الجلد الأسود. ينظر: همع الهوامع 2/ 447، وشرح أبيات مغني اللبيب، 4/ 81.

"وذكر المرادي وابن هشام عن بعض النحويين أن (في) تزداد للتوكيد في الاختيار، في نحو قوله: ﴿...أَرْكَبُوا فِيهَا...﴾⁽¹⁾، والظاهر أن (في) هنا أصلية؛ لأن الفعل (ركب) يتعدى بها، ولم يثبت أن (في) تزداد للتوكيد في الاختيار"⁽²⁾.

ب - زيادتها للتعويض عن المحذوفة: ذكر هذا المعنى ابن مالك قياساً على زيادة (عن) و (على) والباء للتعويض، قال ابن مالك: "ويجوز عندي أن تعامل بهذه المعاملة - أي: زيادتها للتعويض - (من)، واللام، و(إلى)، و(في)، قياساً على (عن) و(على) والباء، فيقال: عرفت ممّن عجبت، ولمن قلت، وإلى من أويت، وفي من رغبت"⁽³⁾. والله أعلم.

سادساً - المعاني الأصلية للحرف (من):

(من) حرف جر ثنائي الوضع، خلافاً لما ذهب إليه الكسائي والفراء من أن أصلها (منا) فحذفت منها الألف لكثرة الاستعمال⁽⁴⁾، مكسورة الميم، "وكان حقها الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين (مَنْ) الاسمية"⁽⁵⁾، مبنية على السكون، "وتحرك نونها بالفتح إذا وليها (أل) التعريف، خلافاً لقاعدة التخلص من التقاء الساكنين بالكسر، نحو: حضرت من المدرسة، وإن وليها همزة وصل جاز تحريكها بالكسر، نحو: عجبت من استهانة المسلم بصلاته"⁽⁶⁾، وتأتي في التركيب لتؤدي عدة معانٍ، أهمها:

1 - هود: الآية (41).

2 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 345.

3 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 130، وارتشاف الضرب، 4/ 1718.

4 - همع الهوامع، 2/ 460، نقلاً عن ابن درستويه.

5 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص/ 315.

6 - ينظر: شرح الرضي، 4/ 265، وحاشية الصبان، 2/ 211.

1 - ابتداء الغاية: والغاية هنا تعني المسافة، لا معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء، وضابطها أن يحسن في مقابلتها (إلى) أو ما يفيد فائدتها⁽¹⁾، وإفادتها ابتداء الغاية على قسمين:

أ - ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية: وتستعمل معها (إلى) مذكورة أو منوية، واستعمالها في المكان كثير، ولا خلاف بين النحاة في ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا...﴾⁽²⁾، وأما مجيئها لابتداء الغاية في الزمان قليل ومختلف فيه⁽³⁾، فذهب أكثر البصريين إلى أنها لا تأتي لابتداء الغاية في الزمان، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وتبعهم ابن مالك والرضي والمرادي وأبو حيان وابن هشام وغيرهم، واستدل الكوفيون بورودها في القرآن والشعر دالة على الزمان، كقوله تعالى: ﴿...لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ...﴾⁽⁴⁾، وكقول زهير بن أبي سلمى⁽⁵⁾:

لَمِنَ الدِّيَارِ بَقْتَةَ الْحَجْرِ *** أَقْوِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ⁽⁶⁾

والشاهد فيه قوله: (من حجج ومن دهر) فدخلت (من) لإفادة الغاية الزمانية.

1 - ينظر: شرح ابن عقيل، 2 / 15.

2 - الإسراء: الآية (1).

3- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي سعيد الأنباري، 1 / 317.

4- التوبة: الآية (108).

5 - هو حكم الشعراء في الجاهلية وفي أئمة الأدب، كان أبوه وخاله وأختاه وابناه شعراء، أقام في الحجاز، كانت له قصائد تسمى الحوليات، وهو من الكامل. ينظر: الشعر والشعراء، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة،

1 / 20، والأعلام، 3 / 52.

6 - القنتة: أعلى الجبل، الحجر: منازل ثمود، أقوين: أقفرن وخلون، الحجج: جمع حجة وهي السنة. =

= ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، 1 / 18، والإنصاف، 1 / 315، وشرح التصريح، 1 / 669.

ورد البصريون على هذين الاستدلاليين بأن (من) في المكان نظير (مذ) في الزمان؛ "لأن (من) وُضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أن (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان"⁽¹⁾، أما الآية الكريمة ففيها تقدير مضاف محذوف؛ أي: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وأما قول زهير فقد قالوا إن الرواية الصحيحة هي: (مذ مرّ حجج ومذ دهر) أو بالتقدير فيه أيضاً: (من مرّ حجج ومن مرّ دهر)، وقيل: إن (من) هنا زائدة⁽²⁾.

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأن الأصل عدم الحذف⁽³⁾، قال ابن مالك: "وأما استعمال (من) في الزمان فمنعه غير صحيح؛ بل الصحيح جوازه؛ لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة"⁽⁴⁾.

ورد السهيلي على هذا التقدير بأنه لو قيل هكذا لاحتج إلى تقدير الزمان⁽⁵⁾، قال الدسوقي: "أي: فالأصل من وقت تأسيس أول يوم، ومن وقت مضي أزمان"⁽⁶⁾.

وإن كان البيت السابق اختلف في أصله فهناك أشعار كثيرة دالة على ذلك، منها قول الشاعر:

تُخِيرَنَ مِنْ أَرْزَامِنِ يَوْمِ حَلِيمَةَ *** إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ⁽¹⁾

1 - الإنصاف، 1/ 318.

2 - ينظر: المصدر نفسه 1/ 320 - 321.

3 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 1/ 638.

4 - شرح التسهيل، 3/ 131.

5 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 349.

6 - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، 1/ 318.

وقال الرضي: "والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا مانع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال"⁽²⁾.

ب - ابتداء غايته الفاعل والمفعول: "وهي التي تدخل على اسم هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً، وتأتي لهذا المعنى مع مفعول الفعل المتعدي"⁽³⁾.

وقد ذكر سيبويه هذا المعنى لها، بقوله: "وتقول رأيت من ذلك الموضوع، فجعلته غاية رؤيتك، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى"⁽⁴⁾.

ومعنى ذلك أنك تستغني عن استعمال (إلى) في هذا السياق، حيث إن (من) بهذا المعنى تقوم بوظيفة ابتداء الغاية وانتهائها، قال ابن السراج: "وحقيقة هذه المسألة: أنك إذا قلت: رأيت الهلال من خلال السحاب، ف (من) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك: رأيت من ذلك الموضوع، وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية. . . . ، إنما جاز هذا لأن للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل"⁽⁵⁾.

ومثل ابن مالك بنحو قولك: قريت منه، وقال: "فإنه مساوٍ لقولك: قريت إليه، وقد أشار سيبويه إلى أن من معاني (من) الانتهاء"⁽⁶⁾، ومثل له الرضي بقولك: شممت المسك من داري

1 - البيت للناطقة الذبياني، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، وكان أحسن شعراء العرب

ديباجة لا تكلف في شعره، عاش عمراً طويلاً (ت18ق.هـ)، وهو من الطويل. ينظر: الخزانة،

331/3، وشرح التسهيل، 3/ 132.

2 - شرح الرضي، 4/ 264 - 265.

3 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 355.

4 - الكتاب، 4/ 225.

5 - الأصول، 1/ 411 - 412.

6 - شرح التسهيل، 3/ 136، وينظر قول سيبويه في الكتاب، 4/ 225.

من الطريق، وعبر عن هذا المعنى بابتداء غايته الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركاً بينهما⁽¹⁾.

2 - التبعض: وهو أكثر معانيها استعمالاً، وضابطها جواز استعمال (بعض) مكانها، قال سيبويه: "وتكون أيضاً للتبعض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه"⁽²⁾، وقد يكون هذا البعض ظاهراً أو مقدرًا، قال الرضي: "وتعرف (من) التبعية بأن يكون هناك شيء ظاهر، وهو بعض المجرور بـ (من) نحو: ﴿حَذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾⁽³⁾ أو مقدر نحو: (أخذت من الدراهم)؛ أي: من الدراهم شيئاً"⁽⁴⁾.

3 - بيان الجنس: ومعناه بيان لجنس عام مذكور قبلها أو بعدها، قال الرضي: "وتعرفها بأن يكون المجرور بـ (من) تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال مثلاً للرجس إنه الأوثان، والعشرين إنها الدراهم، في قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير في قولك: عز من قائل، إنه القائل، بخلاف التبعية، فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده؛ لأن ذلك المذكور بعض المجرور"⁽⁵⁾. فضابطها هو صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها⁽⁶⁾، ومثالها من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿...فَأَجْتَكِنُوا الرِّجْسَ مِنْ

1 - ينظر: شرح الرضي، 4 / 265.

2 - الكتاب، 4 / 225.

3 - التوبة: الآية (103).

4 - شرح الرضي، 4 / 265 - 266.

5 - شرح الرضي، 4 / 266.

6 - ينظر: حاشية الصبان 211/2.

الْأَوْثَانِ ﴿⁽¹⁾؛ أي: هو الأوثان، وقوله: ﴿... يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ ...﴾ ⁽²⁾؛ أي: هي ذهب، وهي سندس.

ويكثر وقوع (من) البيانية بعد (ما) و(مهما) قال ابن هشام: "وكثيراً ما تقع (ما) و(مهما) وهما بها أولى؛ لإفراط إيهامهما"⁽³⁾. فوقوعها بعد (ما) نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا...﴾ ⁽⁴⁾، وما بعد (مهما) فمثله قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ⁽⁵⁾.

وأنكر بعضهم مجيء (من) لبيان الجنس، وقالوا هي لابتداء الغاية وانتهائها، قال ابن هشام: "... ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه"⁽⁶⁾، إليه"⁽⁶⁾، وقال المرادي: "وأنكره أكثر المغاربة، وقالوا هي في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ لابتداء الغاية وانتهائها؛ لأن الرجس ليس هو ذاتها، ف (من) في الآية ك (من) في نحو: (أخذته من التابوت)، وأما قوله: ﴿مِنْ سُنْدُسٍ﴾ ففي موضع الصفة، فهي للتبويض"⁽⁷⁾، ورد ابن هشام بأنه تكلف⁽⁸⁾.

1 - الحج: الآية (30).

2 - الكهف: الآية (31).

3 - مغني اللبيب، 1/ 349.

4 - فاطر: الآية (2).

5 - الأعراف: الآية (132).

6 - مغني اللبيب، 1/ 349.

7 - الجنى الداني، ص/ 310.

8 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 350.

- 4 - التعليل: "وضابطها أن يكون مجرورها علة في حصول معنى متعلقها"⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا ﴾⁽²⁾؛ أي: بسبب خطيئاتهم، وقوله تعالى: ﴿...وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقْتُمْ... ﴾⁽³⁾؛ أي: بسبب الإملاق⁽⁴⁾.
- 5 - البدل: وهي التي يجوز أن يوضع (بدل) مكانها⁽⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿...أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ... ﴾⁽⁶⁾؛ أي: بدل الآخرة، وقوله: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾⁽⁷⁾؛ أي: بدلاً منكم، قال ابن هشام: "وأنكر قوم مجيء (من) للبدل، فقالوا: التقدير في: ﴿...أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ... ﴾؛ أي: بدلاً منها، فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأما (من) فلا ابتداء، وكذا الباقي"⁽⁸⁾، ويرده صحة وضع (بدل) مكانها، وإذا وإذا استوى التقدير وعدم التقدير وعدم التقدير أولى.
- 6 - الدلالة على الفصل: وهي الداخلة على ثاني المتضادين في الجملة، ذكره ابن مالك والمرادي والزرکشني وابن هشام وغيرهم⁽⁹⁾، ومثلوا لها بقوله تعالى: ﴿...وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ

1 - ينظر: النحو الوافي 2/463.

2 - نوح: الآية (25).

3 - الأنعام: الآية (151).

4 - الإملاق: هو الافتقار، وأصله: الإنفاق، فاستعملوا لفظ السبب في موضع المسبب حتى صار به أشهر. ينظر: لسان العرب، (ملق)، 10/348.

5 - ينظر: شرح الرضي 4/267، والبرهان، 4/419.

6 - التوبة: الآية (38).

7 - الزخرف: الآية (60).

8 - مغني اللبيب، 1/351.

9 - ينظر: شرح التسهيل، 3/137، والجنى الداني، ص/314، والبرهان، 4/421، ومغني اللبيب، 1/

أَمْصَلِحٍ ... ﴿⁽¹⁾، وقوله: ﴿... حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ ...﴾ ﴿⁽²⁾، قال ابن هشام: "وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن (ماز) و(ميز) بمعنى (فصل)، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن (من) في الآيتين للابتداء، أو بمعنى: (عن)" ﴿⁽³⁾، ورجح الصبان كونها بمعنى: (عن)﴾⁽⁴⁾.

وأثبت ابن عاشور معنى الفصلية لـ (من) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَتَاتُونَ الدُّكَرَانَ مِنْ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿⁽⁵⁾، فقد قال: "و(من) فصلية، أي: تفيد معنى الفصل بين متخالفين، بحيث لا يماثل أحدهما الآخر، فالمعنى: مفصولين من العالمين لا يماثلكم في ذلك صنف من العالمين، وهذا المعنى جوزه في الكشف ثانياً، وهو أوفق بمعنى: (العالمين)، ... ، وإثبات معنى الفصل لحرف (من) قاله ابن مالك، ... ، ونظر فيه ابن هشام في مغني اللبيب، وهو معنى رشيق متوسط بين معنى الابتداء ومعنى البدلية، وليس أحدهما" ﴿⁽⁶⁾.

7 - الدلالة على الاتصال: وهو معنى فرعي للتبعيض، ذكره ابن عاشور في شرحه لقوله تعالى: ﴿... فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ...﴾ ﴿⁽⁷⁾، فقد قال: "وقوله ﴿فَلَيْسَ مِنِّي﴾ أي: فليس متصلاً بي، ولا علاقة بيني وبينه، وأصل (من) في مثل هذا التركيب

1 - البقرة: الآية (220).

2 - آل عمران: الآية (179).

3 - مغني اللبيب، 1/ 353.

4 - ينظر: حاشية الصبان، 2/ 213.

5 - الشعراء: الآية (165).

6 - التحرير والتنوير، م 9، 19/ 179. وانظر نص الزمخشري في الكشف: 3/ 334 - 335، وقول

ابن مالك في شرح التسهيل، 3/ 137، وقول ابن هشام في مغني اللبيب، 1/ 353.

7 - البقرة: الآية (249).

للتبعيض، وهو تبعيض مجازي في الاتصال، وقال تعالى: ﴿...وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ...﴾ (1) ،.....، وسمى بعض النحاة (من) هذه بالاتصالية⁽²⁾.

8 - الدلالة على القسم: عُرف فيما سبق أن حروف الجر التي تفيد القسم ثلاثة، هي: الباء والواو والتاء، وأضاف سيبويه حرف (من) سواء كانت مكسورة الميم أو مضمومتها، وتختص بالدخول على (الرب)، قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: من ربي لأفعلن ذلك، ومن ربي إنك لأشتر، كما لا يدخلون التاء في غير (الله) ، ولا تدخل الضمة في (من) إلا هاهنا"⁽³⁾.

9 - الدلالة على التوكيد: وهي (من) الزائدة، وتزداد في الكلام لإفادة أحد المعنيين⁽⁴⁾، أحدهما: التنصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنفى، والآخر: تأكيد العموم من نكرة مختصة بالنفى أو شبهه، وقد جمع سيبويه بينهما في المعنى السابع الذي أثبتته لـ (من) فقد قال: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد"⁽⁵⁾.

أ . إفادتها التنصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنفى: ويقصد بذلك أن إفادتها العموم ليست قطعاً، وإنما تفيد العموم مع احتمال خروج بعض الأفراد أو الأجزاء من المعنى المنفي في سياق الجملة، ويحدث هذا عندما يكون الاسم المجرور نكرة غير مختصة بالنفى، كمثال سيبويه السابق: (ما أتاني من رجل)، فلفظ (رجل) نكرة قد تقع في سياق نفي أو إثبات، وأصل

1 - آل عمران: الآية (28).

2 - التحرير والتنوير، م2، 2 / 497.

3 - الكتاب، 3 / 499.

4 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 316، ومغني اللبيب، 1 / 353.

5 - الكتاب 4 / 225.

الكلام (ما أتاني رجل) ففي هذا المثال يصح نفي الجنس كله - أي نفي العموم - والمعنى: لم يأتني رجل قط، ويصح نفي الواحد من هذا الجنس، ولهذا يصح أن يعطف عليها بـ (بل) فتقول: (ما أتاني رجل بل رجلان)⁽¹⁾.

وقد ردّ ابن السراج هذا المعنى؛ لأن (من) هنا أفادت التنقيص على العموم؛ فإذا كانت تفيد معنى غير التوكيد فهي ليست زائدة⁽²⁾، وردّ عليه خالد الأزهري: "بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد كما قالوا في (لا) إنها زائدة في قولهم: (جئت بلا زاد) مع أن سقوطها يخل بالمعنى"⁽³⁾، وهذا معنى الزيادة أيضاً عند سيبويه في قوله السابق.

ب - إفادتها توكيد العموم من نكرة مختصة بالنفي أو شبهه: نحو قولك: (ما جاءني من أحد)، فلفظ (أحد) من النكرات الملازمة للنفي الدالة على العموم نصاً؛ لأن قولك: (ما جاءني من أحد)، و(ما جاءني أحد) سيان في إفادة العموم⁽⁴⁾.

ويشترط في زيادة (من) - بنوعها - ثلاثة شروط هي:

1 - أن يكون الاسم المجرور بها نكرة، فلا تزداد في المعرفة؛ لأن إفادتها للعموم حاصلة من ذكر النكرة، وهذا قول الجمهور.

1 - ينظر: النحو الوافي، 2/ 460 - 461، وحروف الجر، ص/ 200.

2 - ينظر: الأصول، 2/ 259.

3 - شرح التصريح، 1/ 639.

4 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 130، ومغني اللبيب، 1/ 353 - 354، وشرح التصريح، 1/ 639.

2. أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام⁽¹⁾، فالنفي كقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾⁽²⁾، والنهي كقولك: (لا تظلم من أحد)⁽³⁾، والاستفهام كقوله تعالى: ﴿ ... فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾⁽⁴⁾، وعند الجمهور لا تزداد في الإيجاب إلا في حالتين:

أ - إذا وقعت في تمييز (كم) الخبرية، وفصل بينهما وبين (كم) بفعل متعد لم يستوفِ مفعوله، وذلك كما جاء في قوله: ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً ... ﴾⁽⁵⁾، فتأتي (من) هنا وجوباً؛ لكي لا يلتبس التمييز وهو (قرية) بمفعول هذا الفعل⁽⁶⁾.

ب - إذا وقعت في تمييز التعجب إذا خيف التباسه بحال، نحو قولك: (لله دره كاتباً)، وتقول: (لله دره من كاتب)⁽⁷⁾.

هذا وقد خالف أبو الحسن الأخفش وابن مالك ما ذهب إليه الجمهور، فأجازا وقوع (من) الزائدة في الإيجاب وجرها للمعرفة، واستدلا على ذلك ببعض الآيات الكريمة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأُمْسَلِينَ ﴾⁽⁸⁾، وقوله: ﴿ ... فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ... ﴾⁽⁹⁾، وقوله: ﴿ وَيُكَفِّرُ ﴾

1 - خصص الأزهري الاستفهام ب (هل) فقط، وفي إلحاق الهمزة بها نظر، وذلك لأن (هل) لطلب

التصديق دائماً، وخصص عباس حسن الاستفهام بالهمزة و (هل) فقط.

ينظر: شرح التصريح، 639/1، والنحو الوافي " هامش "، 2 / 462.

2 - الأنعام: الآية (59).

3 - ينظر: النحو الوافي " هامش "، 2 / 462.

4 - الملك: الآية (3).

5 - الأنبياء: الآية (11). ينظر: حاشية الصبان، 2 / 212، والنحو الوافي، 2 / 462.

6 - ينظر: حاشية الصبان، 2 / 212، والنحو الوافي، 2 / 462.

7 - ينظر: حروف الجر، ص / 201.

8 - الأنعام: الآية (34).

9 - المائدة: الآية (4).

وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ⁽¹⁾، ف (من) في هذه الآيات الثلاثة جرت المعرفة، ولم يسبقها نفي أو شبهة، وقد ردّ ابن هشام دليل الأخفش وابن مالك في الآية الأولى، بأن هناك حذفاً للموصوف، ثم ضعف ذلك، فقد قال: ". . . ولقد جاءك هو، أي جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية؛ لأن الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه"⁽²⁾.

ويرى ابن مالك أن تقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل أولى من تقدير غيره؛ أي: ولقد جاءك جاء من نبأ المرسلين؛ وذلك لدلالة الفعل عليه لفظاً ومعنى⁽³⁾. ويرى الهروي أن (من) هنا للتبعيض، جاء في أزهيته: ". . . ف (من) هنا للتبعيض، والفاعل محذوف، والمعنى - والله أعلم - وقد جاءك قصص من نبأ المرسلين، فاختصر لعلم المخاطب"⁽⁴⁾.

وأجاز ابن عاشور أن تكون (من) هنا اسم فاعل بمعنى (بعض) فتكون صفة لمحذوف، ورجح ذلك قائلاً: "والأحسن أن تجعل صفة لموصوف محذوف تقديره: لقد جاءك من نبأ المرسلين"⁽⁵⁾.

وأما الآية الثانية، وهي قوله: ﴿... فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ...⁽¹⁾﴾، فقد ردّ ابن يعيش بقوله: "أما قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ف (من) هنا غير زائدة؛ بل هي للتبعيض، أي: كلوا من اللحم دون الرفث والدم فإنه محرم عليكم"⁽²⁾.

1 - البقرة: الآية (271).

2 - مغني اللبيب، 1/ 356.

3 - ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، ص/ 128.

4 - كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، ص/ 230.

5 - التحرير والتنوير، م4، 7/ 203.

ولما قوله: ﴿ وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾⁽³⁾، فقد ذهب ابن يعيش إلى أن (من) هنا للتبويض أيضاً؛ "لأن الله وَجَّكَ وَعَدَ عَلَى عَمَلٍ لَيْسَ فِيهِ التَّوْبَةُ وَلَا اجْتِنَابَ الْكِبَائِرِ تَكْفِيرَ بَعْضِ السَّيِّئَاتِ، وَعَلَى عَمَلٍ فِيهِ تَوْبَةٌ وَاجْتِنَابَ الْكِبَائِرِ تَمْحِيطُ جَمِيعِ السَّيِّئَاتِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ... ﴾⁽⁴⁾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فَجِيءَ بِ (من) هَا هُنَا، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنْ جَتَّابُوا كِبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكْفِرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾⁽⁵⁾ لَمْ يَأْتِ بِ (من)"⁽⁶⁾.

وعلّل ذلك ابن يعيش بأن الله - سبحانه - وعد باجتنب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد بإخراج الصدقة ما على حد فيها تكفير بعض السيئات لا جميعها⁽⁷⁾.

وقال الزركشي: "... وجوّز الأخص زياتها في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿ يَعْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ... ﴾⁽⁸⁾ والمراد الجميع، بدليل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ... ﴾⁽⁹⁾ فوجب حمل الأول على الزيادة دفعاً للتعارض"⁽¹⁰⁾، ثم وفق بين هاتين الآيتين بأن الآية الأولى (من) فيها للتبويض؛ لأنها خاصة لقوم نوح عليه السلام والآية الأخرى لهذه الأمة، فلا تعارض بينهما.

1 - المائة: الآية (4).

2 - شرح المفصل، 8 / 13.

3 - البقرة: الآية (271).

4 - البقرة: الآية (271).

5 - النساء: الآية (31).

6 - شرح المفصل، 8 / 13 " بتصرف ".

7 - ينظر: المصدر نفسه، 8 / 13.

8 - نوح: الآية (4).

9 - الزمر: الآية (53).

10 - البرهان، 4 / 423.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن (من) لا تكون لاستغراق الجنس إلا إذا سبقها نفي أو شبهه، وهذا ما أثبتته أكثر النحاة في مؤلفاتهم، ومنهم الأخفش نفسه عند شرحه لمعنى قوله تعالى: ﴿...أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى...﴾⁽¹⁾ فقد قال: "أي: فاستجاب بأنني بأنني لا أضيع عمل عامل منكم، أدخل فيه (من) زائدة، كما تقول: (قد كان من حديث) و(من) ها هنا لغو؛ لأن حرف النفي قد دخل في قوله: (لا أضيع)"⁽²⁾.

هذا وقد أجاز ابن مالك زيادة (من) عوضاً عن أخرى محذوفة، ولم أقف على سماع يثبت ذلك، وإنما أجاز ابن مالك قياساً على ما ورد في الباء و(عن) - كما ذكر سابقاً - ومثل لذلك بنحو قولك: (عرفت ممن عجبت)، والأصل: عرفت من عجبت منه⁽³⁾. والله أعلم.

3 - وأما الشرط الثالث من شروط زيادة (من) فهو كون مجرورها النكرة إما فاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا...﴾⁽⁴⁾ وإما مبتدأ نحو قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرَزُقُكُمْ﴾⁽⁵⁾ أو ما كان أصله مبتدأ، نحو قوله: ﴿...وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ...﴾⁽⁶⁾، وإما مفعولاً به، نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ...﴾⁽⁷⁾، وإما مفعولاً مطلقاً، كما ذهب إليه العكبري ورجحه ابن هشام قائلاً: "تقييد المفعول بقولنا (به) هي عبارة ابن مالك، فخرج بقية المفاعيل، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، وهن في المعنى بمنزلة المجرور ب (مع) وباللام وب (في)، ولا تجامعهن (من) ولكن لا يظهر للمنع في

1 - آل عمران: الآية (195).

2 - معاني القرآن، للأخفش، 1/ 429.

3 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 162.

4 - الأنعام: الآية (59).

5 - فاطر: الآية (3)

6 - المؤمنون: الآية (91).

7 - المؤمنون: الآية (91).

المفعول المطلق وجه⁽¹⁾، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿... مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ...﴾⁽²⁾ ف (من) عندهما زائدة، و (شيء) في موضع المصدر؛ أي: تقريظاً، ولا يجوز أن يكون (شيء) مفعولاً به؛ لأن الفعل (فرط) يتعدى بحرف الجر (في) وقد عدى بها إلى الكتاب⁽³⁾.

هذا ولا تزداد (من) في غير هذه المواضع الخمسة، إلا في النادر المحمول على الشذوذ.

سابعاً - المعاني الأصلية للحرف (إلى):

تفيد (إلى) في التركيب عدة معانٍ، أهمها:

1 - انتهاء الغاية مطلقاً: وهو أصل معانيها، والمراد بانقطاع الغاية "أن معنى متعلقها ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها"⁽⁴⁾، والمراد بـ (مطلقاً)؛ أي: سواء كانت انتهاء غاية زمان أو مكان أو غيرهما كالأحداث والأشخاص، وسواء كانت نهاية الغاية هي الآخر الحقيقي لما قبلها أم أنها متصلة به اتصالاً مباشراً قريباً أو بعيداً⁽⁵⁾، فمثال انتهاء الغاية الزمانية قوله تعالى: ﴿... ثُمَّ أْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ...﴾⁽⁶⁾، ومثال الغاية المكانية قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾⁽⁷⁾، ومثالها في الأحداث قولك: (تؤدي عملية الجراحة بالمريض إلى الشفاء)، وفي الأشخاص قولك: (جاء الطالب إلى الأستاذ الكريم).

1 - مغني اللبيب، 1 / 354.

2 - الأنعام: الآية (38).

3 - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، 1 / 493، ومغني اللبيب، 1 / 354.

4 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 367.

5 - ينظر: النحو الوافي، 2 / 468.

6 - البقرة: الآية (187).

7 - الإسراء: الآية (1).

ومثل عباس حسن لاتصال ما بعدها اتصالاً قريباً بقوله: (نمت الليلة إلى سحرها)،
واتصالاً بعيداً بقوله: (قرأت الكتاب إلى ثلثه)⁽¹⁾.

واشترط النحاة لدخول مجرورها في حكم متعلقها وجود قرينة دالة على دخوله أو
خروجه، كقولك: (صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير)، وقولك: (أكملت قراءة
الكتاب كله من أوله إلى الصفحة الأخيرة)، فصيام الشهر المفروض يقتضي صوم اليوم
الأخير منه، وإكمال قراءة الكتاب كله يستوجب قراءة الصفحة الأخيرة منه أيضاً، فهذه قرائن
تدلّ على دخول المجرور⁽²⁾، أما القرينة الدالة على خروجه فمثالها قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ
إِلَى الْيَلِّ ﴾⁽³⁾ وهي قرينة معلومة من الشرع، وقوله: ﴿ فَنَظَرْنَا إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾⁽⁴⁾ قال الدسوقي:
"والقرينة معنوية، وهي أنه لو دخلت الميسرة لكان يلزم عليه أنه ينتظره عسراً ويسراً فيضيع
الدين حينئذ، أو يقال: إن القرينة هنا تعليق الأنظار أولاً على العسرة وحينئذ فينتفي
بانتهائها"⁽⁵⁾.

هذا إذا وجدت القرينة، أما إذا لم توجد القرينة الدالة ففيه خلاف بين النحويين على
دخول مجرورها في حكم متعلقها وعدمه، فذهب الجمهور إلى أنه لا يدخل⁽⁶⁾، وذهب
بعضهم⁽⁷⁾ إلى أنه يدخل إذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور
الجمهور وهو عدم دخولها إلا إذا دلت عليه قرينة، قال المرادي: "والصحيح أنه لا يدخل، وهو

1 - ينظر: النحو الوافي، 2 / 468.

2 - ينظر: المرجع نفسه، 2 / 468 - 469.

3 - البقرة: الآية (187).

4 - البقرة: الآية (280).

5 - حاشية الدسوقي، 1 / 80.

6 - ينظر: شرح الرضي، 4 / 271.

7 - كالإربلي في جواهر الأدب، ينظر: حروف الجر، ص / 368.

قول أكثر المحققين؛ لأن الأكثر مع القرينة ألا يدخل، فيحمل عند عدمها على الأكثر⁽¹⁾، وقال ابن هشام: " فقليل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد"⁽²⁾. والله أعلم.

2 - التبيين: وهي التي تبين فاعلية مجرورها، بعدما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل⁽³⁾، وضابطها أن يصح جعل فعل تعجب أو اسم تفضيل فعلاً من لفظيهما، يكون فاعله المعنوي هو الاسم المجرور بالحرف، ومفعوله المعنوي هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب، فإن استقام المعنى مع (إلى) فهو صحيح، وإلا فوجب العدول عنها إلى حرف آخر، وذلك نحو قوله تعالى على لسان يوسف عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿ رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي ﴾ إِلَيْهِ...⁽⁴⁾، فضمير المتكلم هو الفاعل المعنوي - لا الإعرابي - لـ (أحب) و(السجن) هو مفعوله المعنوي، وكقولك: (احتمال المشقة أحب إلى النفس الكريمة من الاستعانة بلئيم الطبع، فما أبغض الاستعانة به إلى نفوس الأحرار)، فكلمتا (النفس) و(نفوس الأحرار) فاعلتان لـ (أحب) و(أبغض) في المعنى، واحتمال المشقة والاستعانة بلئيم الطبع مفعولان لهما في المعنى، لصحة قولك: (أحب السجن، وتحب النفس الكريمة احتمال المشقة، وتبغض نفوس الأحرار الاستعانة بلئيم الطبع)⁽⁵⁾.

3 - زائدة للتوكيد أو التعويض:

1 - الجنى الداني، ص/ 385.

2 - المغني، 1/ 88.

3 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 42، والجنى الداني، ص/ 386، والمغني، 1/ 88 - 89.

4 - يوسف: الآية (33).

5 - ينظر: النحو الوافي، 2/ 469، وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 369 - 370.

أ - **للتوكيد:** أجاز الفراء زياد (إلى) لإفادة توكيد المعنى وليس التعويض ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿... فَأَجْعَلْ أَفئدةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ...﴾⁽¹⁾، واستدلّ على ذلك بقراءة بعض القراء (تهوى إليهم) بفتح الواو، بمعنى: تهواهم⁽²⁾.

وخرّج العكبري وأبو حيان وغيرهما قراءة (تهوى) بالفتح على التضمين، فضمن الفعل معنى (تميل)؛ أي: فاجعل أفئدة من الناس تميل إليهم، وبهذا لا تكون (إلى) زائدة هنا⁽³⁾.

أما ابن مالك فذهب إلى أن الأصل (تهوي)، بمعنى: تسقط، وهي لغة طائفة⁽⁴⁾، وردّ ابن هشام قائلاً: "وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل"⁽⁵⁾، وهذا الشرط غير متوفر في (تهوي) بخلاف (رضي)، والأرجح أن تخرج على التضمين كما ذهب إليه العكبري وأبو حيان.

ب - **للتعويض:** أجاز ابن مالك قياساً على زيادة (عن) و(على) والياء للتعويض، وذلك نحو: عرفت إلى من أويت؛ أي: عرفت من أويت إليه⁽⁶⁾.

ثامناً - المعاني الأصلية للحرف (على):

1 - إبراهيم: الآية (37).

2 - ينظر: معاني القرآن للفراء، 2 / 78، وبعض القراء هم: علي بن أبي طالب وزيد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد.

ينظر: البحر المحيط، في التفسير لأبي حيان الأندلسي، 5 / 421.

3 - ينظر: التبيان، 2 / 771، والبحر المحيط، 5 / 421.

4 - ينظر: شرح التسهيل، 3 / 143.

5 - مغني اللبيب، 1 / 89.

6 - ينظر: شرح التسهيل، 3 / 162.

اختلف النحاة في حرفية (على) واسميتها، وخالصة الخلاف أربعة أقوال: أولها: أنها حرف في كل موضع تقع فيه، وهو قول الفراء وإحدى قولي سيبويه⁽¹⁾. ثانيها: أنها اسم في كل موضع تقع فيه وهو القول الآخر لسيبويه⁽²⁾ ومن تبعه. ثالثها: أنها حرف إلا في موضع وهو إذا دخل عليها حرف جر، وهو قول الجمهور. رابعها: أنها حرف إلا في موضعين: أحدهما: إذا دخل عليها حرف جر، والآخر: إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قولك: (هون عليك) وهذا القول للأخفش وابن عصفور⁽³⁾. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور، أما معانيها فتدخل في الجملة لإفادة عدة معانٍ، أهمها خمسة، هي:

1 - الاستعلاء: وهو الأصل فيها والأكثر استعمالاً، ومعناه: وقوع معنى الذي قبلها - أي المتعلق - فوق الاسم المجرور بها، وقوعاً حسيّاً أو معنوياً⁽⁴⁾، فالحسي كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾⁽⁵⁾، والمعنوي كقوله: ﴿تِلْكَ أَلْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ...﴾⁽⁶⁾، ومن الاستعلاء المعنوي ما يقع بعد الأفعال: (وجب) وشبهه، و(كذب) وشبهه، و(ضعف)، و(عسر)، و(عظم)، وما فيه دلالة على التمكن⁽⁷⁾، نحو قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ...﴾⁽⁸⁾.

1 - ينظر: الكتاب، 1/ 38.

2 - ينظر: المصدر نفسه، 3/ 231.

3 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 162، والنحو الوافي، 2/ 510.

4 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 162، والنحو الوافي، 2/ 510.

5 - المؤمنون: الآية (22).

6 - البقرة: الآية (253).

7 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 162 - 163، وهمع الهوامع، 2/ 439.

8 - البقرة: الآية (5).

وقد يكون الاستعلاء على المجرور مباشرة كما تقدّم، أو على ما يقربه، نحو قوله تعالى: ﴿...أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾⁽¹⁾؛ أي: أجد الهدى قرب النار⁽²⁾.

ومن هذا المعنى ما تفيدُه (على) المقابلة للام المفهومة ما يجب⁽³⁾، نحو قوله: ﴿... لَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ...﴾⁽⁴⁾.

2 - الاستدراك والإضراب: معناه: إبعاد المعاني الفرعية بـ (على) من عموم كلام سابق، وإبطال ما يرد منها على النفس لإثبات كلام بعدها⁽⁵⁾، فهو كالاستدراك المستفاد من (لكن)، ومثاله كما كما أورده ابن هشام قولك: (فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله - تعالى -)⁽⁶⁾، ومنه قول الشاعر⁽⁷⁾:

بِكُلِّ تَدَاوِينَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بَنَّا *** عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ *** إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وُدٍّ⁽⁸⁾

1 - طه: الآية (10).

2 - ينظر: النحو الوافي، " هامش " 509 / 2.

3 - ينظر: شرح التسهيل، 162 / 3.

4 - البقرة: الآية (286).

5 - ينظر: مغني اللبيب، 166 / 1، وحاشية الصبان، 223 / 2، والنحو الوافي، 510 / 2 - 511.

6 - ينظر: مغني اللبيب، 165 / 1.

7 - البيتان لعبد الله بن عبيد الله بن الدمينه بن خثعم، كان شاعراً وفقهياً أهل المدينة، عالماً بالعربية

وفصيحاً (ت: 130) وله ديوان، وهو من الطويل. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن

خلكان، 382 / 3، والأعلام، 85 / 4.

8 - ينظر: مغني اللبيب، 166 / 1، وشرح أبيات مغني اللبيب، 260 / 3، والنحو الوافي، 510 / 2.

في هذين البيتين بين الشاعر أولاً أن التداوي لم يفده سواء بالقرب أو البعد، ثم أبطل هذا الوهم بـ (على) الأولى، وأثبت أن قرب الدار خير من البعد، وكون القرب خيراً من البعد يوهم أنه مطلق في كل أحوال القرب، فأبطل هذا بـ (على) الثانية، وأثبت أن القرب لا ينفع إذا كان من يحبه لا يبادلُه في الحب⁽¹⁾.

3 - **الدلالة على الشرط والإلزام:** أشار الزجاج إلى هذا المعنى في شرح قوله حكاية عن شعيب مع موسى عليهما السلام: ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيْ هَتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ ... ﴾⁽²⁾ ثم قال: ﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ﴾⁽³⁾، قال الزجاج: "ومعناه: ما شرطت عليّ فلك، وما شرطت لي فلي، كذلك الأمر بيننا"⁽⁴⁾.

ثم أثبت لها ابن الجوزي⁽⁵⁾ هذا المعنى وفسرها: أي على أن تكون أجيراً لي ثماني سنوات⁽⁶⁾.

4 - **الدلالة على الإيجاب والإلزام:** نكره ابن عاشور في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾⁽¹⁾، فقد قال: "و(على) في قوله: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾ مستعملة في الإيجاب والإلزام، وهو في الأول حقيقة، وفي الثاني مجاز في الوجوب لله بالتزامه به"⁽²⁾.

1 - ينظر: مغني اللبيب، 1/ 166، وحاشية الصبان، 2/ 223، والنحو الوافي، 2/ 510 - 511.

2 - القصص: الآية (27).

3 - القصص: الآية (28).

4 - معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 4/ 141.

5 - هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي البغدادي، علامة عصره في التاريخ والحديث، له نحو ثلاثمائة مصنف، منها: روح الأرواح، والياقوتة، وتلبيس إبليس، وصيد الخاطر (ت: 597هـ). ينظر: الأعلام، 3/ 316.

6 - ينظر: منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، لابن الجوزي، ص/ 178.

والجدير بالذكر أن (على) إذا وردت في حق الله - تعالى - فهي تفيد تحقق الوعد بفضلته؛ لأنه لا شيء واجب على الله أو ملازم به⁽³⁾، قال الزركشي: "حيث وردت في حق الله تعالى فإن كانت في جانب الفضل كان معناه الوقوع وتأكيد، كقوله - تعالى -: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾"⁽⁴⁾.

6 - زائدة للتوكيد أو التعويض: ذهب بعض النحاة إلى جواز زيادتها للتوكيد⁽⁵⁾، ومنهم ابن مالك، واستشهد على ذلك بقول حميد بن ثور⁽⁶⁾:

7

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ *** عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءَ تَرُوقُ⁽⁷⁾

وردّه ابن هشام بقوله: " وفيه نظر؛ لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا وإنما المراد تعلق وترتفع"⁽⁸⁾، أي أنه ضمن الفعل (تروق) معنى العلو والارتفاع، ولعلّه سارع في ذلك؛ لأن مما قيل في معنى البيت أن سرحة مالك: اسم امرأة، والمراد بالأفنان: النسوة؛

1 - الرعد: الآية (40).

2 - التحرير والتنوير، 13 / 170.

3 - ينظر: حروف الجر، ص / 421.

4 - البرهان، 4 / 285.

5- ينظر: همع الهوامع، 2 / 441، وشرح التصريح، 1 / 665، والمعجم الوافي، ص / 204.

6- هو أبو المثنى حميد بن ثور بن حزن الهلالي، شاعر مخضرم، شهد حنيناً مع المشركين، وأسلم ومات في خلافة عثمان سنة (30هـ).

ينظر: الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني، 4 / 350، والأعلام، 2 / 283.

7 - البيت من الطويل. ينظر: مغني اللبيب، 1 / 165، وهمع الهوامع، 2 / 441، وشرح التصريح، 1 / 665.

8 - المغني، 1 / 165.

أي: أن هذه المرأة أعجبت كل النسوة المشبهة بالفروع، وعلى هذا تكون (على) زائدة بخلاف المعنى الآخر للبيت⁽¹⁾.

أما سيبويه فقد نص على أن (عن) و (على) لا يزدان عوضاً ولا غير عوض، فقد قال: "... وكما تقول (نبئت زيدا) يقول ذاك؛ أي: عن زيد، وليست (عن) و(على) ها هنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾⁽²⁾ وليس بزید؛ لأن (عن) و(على) لا يفعل بها ذاك، ولا يـ (من) في الواجب"⁽³⁾.

أما زيادتها للتعويض فقد اختلف فيها النحاة، وانقسموا إلى قسمين: قسم قالوا بجواز زيادتها عوضاً عن أخرى محذوفة، وهو مذهب ابن جني وابن مالك ومن تبعهم، واستشهدوا عليه بقول الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ *** إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَىٰ مَنْ يَتَّكِلُ⁽⁴⁾

أي: إن لم يجد من يتكل عليه، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل (من) عوضاً عن المحذوفة، وذكر سيبويه هذا البيت في كتابه مستشهداً به على جواز زيادة (على) عن أخرى محذوفة، ونسب هذا القول إلى الخليل ثم ضعفه مع جوازه، فقد قال: "وقد يجوز أن

1 - ذكر الجوهري في صحاحه المعنى الأول للبيت، والمعنى الآخر هو أن سرحة هي الشجرة العظيمة، والأفنان: هي الغصون، ومالك: اسم رجل، وأخذ ابن هشام هذا المعنى؛ ولذلك قال بعدم زيادتها، وأغفل كون سرحة مالك هي كنية لامرأة، فالمعنى الآخر مماثل للمعنى الأول.

ينظر: الصحاح، 2/ 397.

2 - الرعد: الآية (43).

3 - الكتاب، 1/ 38.

4 - أنشد سيبويه وبعض النحاة هذا البيت في مؤلفاتهم ولم ينسبوه إلى قائل معين، ولم أقف على قائله. و

(يعتمل): اضطرب في العمل. وهو من الرجز. ينظر: الكتاب، 3/ 81، والخصائص، 2/ 305،

وشرح التسهيل، 3/ 160، وشرح الرضي، 4/ 322، وشرح التصريح، 1/ 664.

تقول: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، إذا أردت معنى: عليه، وبه، وليس بحد الكلام وفيه ضعف⁽¹⁾.

وقال القسم الآخر بعدم جواز زيادتها للتعويض، وهو مذهب أبي حيان ومن تبعه⁽²⁾، ويرى في البيت السابق أن الكلام قد تم عند قوله: (يوماً)؛ أي: إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم استأنف مستفهماً، فقال: على من يتكل؟⁽³⁾.

والصحيح ما ذهب إليه القسم الأول لسببين⁽⁴⁾:

أ - أن السياق في البيت المذكور بعيد عما حمل عليه أبو حيان من التأويل وفيه تعسف.

ب - أن القول بأصالة حرف الجر يستلزم تعليق الفعل المتعدي قبله بلا معمول، وقطع الصلة بين أجزاء الكلام المترابطة. والله أعلم.

1 - الكتاب، 3 / 81.

2 - ينظر: ارتشاف الضرب، 4 / 1736، وهمع الهوامع، 2 / 422، وشرح أبيات مغني اللبيب، 3 / 241 - 304.

3 - ينظر: ارتشاف الضرب، 4 / 1737.

4 - ينظر: حروف الجر، ص / 209.

الفصل الثاني: تناوب حروف الجر

الفصل الثاني:

تناوب حروف الجر

المبحث الأول: التناوب.

المبحث الثاني: المجاز والتضمين.

المبحث الأول التناوب

تمهيد

تناولت في الفصل الأول دراسة حروف الجر التي يقع بينها التناوب، وبينت أهم أحكامها ومعانيها، وفي هذا الفصل سأبين ظاهرة التناوب ومعناها، ومذاهب النحاة فيها، وموقف الباحثين المحدثين منها. وأوجه استعمال حرف مكان حرف آخر، بالإضافة إلى مناقشة وتحليل لظاهرتي التضمن والمجاز، لكي أصل إلى ترجيح ظاهرة على أخرى، ووضع هذه الأقوال في ترتيبها الصحيح، مستدلة على ذلك بالنصوص القرآنية وبعض الشواهد الشعرية، وقبل الشروع في ذلك تجدر الإشارة إلى الأمور الآتية:

1 - أن منهجية البحث تقتضي الفصل بين المعاني الأصلية للحرف، التي ذكرت سابقاً وبين المعاني التي توافق فيها الحروف بعضها البعض، والتي ستكون محلاً للدراسة والمناقشة في باب النياحة في هذا المبحث.

2 - أن حروف الجر التي يحدث بينها تناوب تتميز بتعدد معانيها - كما ذكر سابقاً - ولهذا قد يشترك أكثر من حرف في إفادة بعض المعاني، فمثلاً معنى التعليل قد تؤديه اللام في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ... ﴾⁽¹⁾، وقد تؤديه (عن) كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ ﴾⁽²⁾.

3 - اختلف النحاة في إفادة الحرف الواحد عدة معانٍ، واستعمال حرف مكان آخر وهو ما يُسمى بالتناوب، فأكثر البصريين لا يقولون بالنياحة، وإنما يؤولون تأويلاً يقبله اللفظ، إما عن طريق المجاز، أو عن طريق التضمن، وإن لم يجدوا تأويلاً حملوه على شذوذ النياحة، ويرى

1 - الإنسان: الآية (9).

2 - هود: الآية (53).

الكوفيون وبعض البصريين والمتأخرين صحة نيابة حرف عن آخر، ولا يحملون ذلك على الشذوذ، وهذا ما سأعالجه في هذا الفصل بعونه تعالى.

المبحث الأول:

التناوب

أولاً: معنى التناوب.

ثانياً: موقف العلماء من النيابة.

ثالثاً: أهم مواضع تناوب حروف الجر.

أولاً - معنى التناوب:

ذكر علماء اللغة معنى التناوب، فقد جاء في لسان العرب: "وناب الشيء عن الشيء ينوب: قام مقامه، وأنبته أنا عنه، وناوبه: عاقبه"⁽¹⁾.

وقد يطلق التعاقب على معنى التناوب، كما جاء في حديث الرسول ﷺ: (إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، . . .)⁽²⁾؛ أي: يتناوبون ويتوالون مرة بعد أخرى.

إن، فالتناوب لغة هو دخول شيء مكان شيء مطلقاً، سواء احتفظ كل منهما بخصائصه أم لم يحتفظ، ولكن يشترط وجود علاقة جامعة بين الشيئين المتناوبين، فمثلاً قولك: (ناب محمد عن سالم في العمل) معناه: أن محمداً أخذ مكان سالم، ونفهم من ذلك أن محمداً وسالماً توجد بينهما علاقة تجمعهما في مكان واحد، وهي "العمل"، فلولا وجود هذه العلاقة لما استطاع محمد أن ينوب عن سالم، كما لا يستطيع أبو سالم وإخوته أن ينوبوا عنه، لعدم توفر هذه العلاقة.

أما في الاصطلاح فمعنى تناوب حروف الجر هو (جواز وضع حرف جر مكان حرف جر آخر، بضابط وجود اشتراك بينهما في تأدية معنى معين)⁽³⁾.

فهذا التعريف يشمل ثلاث نقاط أساسية تحتاج إلى الشرح والتحليل، وهي:

أ - جواز وضع حرف جر مكان آخر.

ب - الضابط أو العلاقة المشتركة بين الحرفين.

1 - لسان العرب، (نوب)، 1/ 775.

2 - ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، باب فضل صلاة العصر، حديث

رقم: (530)، 2/ 34.

3 - ينظر: النحو الوافي، 2/ 537.

ج - توافقهما في تأدية معنى معين.

أولاً: القول بجواز وضع حرف جر مكان آخر: ومعناه يشمل جانبين:

* الجانب الأول: أن يحتفظ كل حرف منهما بمعناه الأصلي، فيحذف أحدهما بمعناه، ويدخل حرف جر على آخر بمعنى جديد يحمله، ويحدث هذا النوع من التناوب عند تقارب معنى الحرفين، ويسميه بعضهم بالتعاقب، قال ابن السراج: "فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجز"⁽¹⁾، وتجري عملية التعاقب عندما يتعدى الفعل أو ما في معناه بحرفين أو أكثر من الحروف الجارة، للكشف عما يفيد له كل واحد منهما من الدلالات الدقيقة والمعاني اللطيفة⁽²⁾.

من ذلك تعاقب الحرفين اللام و (إلى) مع الفعل (هدى) في موضع واحد، ويبقى كل واحد منهما على معناه، ولكن يفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر، ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ... ﴾⁽³⁾، ففي هذه الآية الكريمة تعدى الفعل (يهدي) مرتين بـ (إلى) التي تفيد معنى الانتهاء، وتعدى مرة واحدة باللام التي تفيد هنا غاية الانتهاء، قال البيضاوي في تفسيره لهذه الآية: "و(هدى) كما يعدى بـ (إلى) لتضمنه معنى الانتهاء، وتعدى مرة واحدة باللام للدلالة على أن المنتهى غاية الهداية، وأنها لم تتوجه نحوه على سبيل الاتفاق، ولذلك عدي بها ما أسند إلى الله تعالى"⁽⁴⁾.

وإذا تتبعنا تعدية الفعل (هدى) مع اللام في القرآن الكريم نجده يدل على غاية الهداية حقاً، لاقتترانه بلفظ الجلالة أو نور الله، أو الدين، أو الإيمان وغيره، وما عُدي إليه بـ (إلى) فإنه

1 - الأصول، 1/ 414.

2 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 494.

3 - يونس: الآية (35).

4 - تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، 1/ 435.

مقترن برسول أو شركاء أو غير ذلك، وهذا ما أثبتته ابن عاشور حيث يرى أن: (هديته إلى كذا) بمعنى: أوصلته إلى معرفته، وأن: (هديته لكذا) بمعنى: أرشدته لأجل كذا⁽¹⁾.

ويرى أبو البقاء الكفوي⁽²⁾ أن: اللام في هذه الآية تفيد الاختصاص، فقد قال: "ثم إن فعل الهداية متى عدي بـ (إلى) تضمن معنى الإيصال إلى الغاية المطلوبة، فتأتي بحرف الغاية، ومتى عدي بـ (اللام) تضمن التخصيص بالشيء المطلوب، فتأتي باللام الدالة على الاختصاص والتعيين"⁽³⁾.

ومن أمثلة هذا التعاقب أيضاً تعاقب الحرفين اللام و(في) في موضع واحد، ويفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر من الدلالة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ... ﴾⁽⁴⁾، فاللام هنا تفيد الملك والاختصاص، و(في) ظرفية للوعاء، ويلاحظ العدول عن اللام إلى (في) في الأصناف الأربعة الأخيرة، فما السر في ذلك؟ تعددت التعليقات في ذلك، ومنها:

أ - وجّه بعض المفسرين كالزمخشري وأبي حيان والزرکشي⁽⁵⁾ هذا العدول للتبنيه بأن هذه الأصناف الأربعة أرسخ في استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ذكرهم مع اللام؛ لأن (في) للوعاء، فنبه على أنهم أحق بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشيء في وعائه، وذلك لما في فك الرقاب من الرق، وفك الغارمين من الغرم من التخليص والإنقاذ، وتكرار (في) في الصنفين الأخيرين دليل على ترجيح سبيل الله وابن السبيل، على الرقاب والغارمين؛ لجمع

1 - ينظر: التحرير والتنوير، م1، 1/ 187 - 188، وحروف الجر، ص/ 507.

2 - هو أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الحنفي القاضي، توفي وهو قاضٍ في القدس سنة:

(1094هـ) له معجم في المصطلحات يسمى الكليات. ينظر: الأعلام، 2/ 38.

3 - الكليات، ص/ 953.

4 - التوبة: الآية (60).

5 - ينظر: الكشاف، 2/ 270، والبحر المحيط، م5، ص/ 62، والبرهان، 4/ 175 - 176.

الغازي الفقير أو المنقطع للعبادة بين الفقر والعبادة، وابن السبيل بين الفقر والغربة عن الأهل والمال⁽¹⁾.

ويرى الفارسي فيما نقله عنه الزركشي أن التمييز بـ (في) في قوله: (وفي الرقاب) للدلالة على أن العبد لا يملك، قال الفارسي: "وإنما قال: "وفي الرقاب" ولم يقل: "والرقاب" ليدل على أن العبد لا يملك"⁽²⁾، وعلّق عليه الزركشي قائلاً: "وفيه نظر؛ بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب"⁽³⁾.

ب - وقيل: إن العدول إلى (في) للدلالة على أن الصدقات تُصرف في مصالح تتعلق بتلك الأصناف، "فالmaal الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله المكاتبون البائعون لتخليصهم من الرق، ونصيب الغارمين من الزكاة إنما يصرف لأرباب ديونهم لإنقاذهم منها، ولا يفيد هذه المعاني إلا حرف (في)، وأما تكريره في الصنفين الأخيرين؛ فلتأكيد تنزيلهما منزلة الظرف قبلهما، فاقترض ذلك تكريره"⁽⁴⁾.

* **الجانب الثاني:** يقصد بوضع حرف الجر مكان الآخر بأن يأخذ أحد الحرفين معنى الحرف الآخر، ويتخلّى عن معناه الأصلي، وربما يصح القول بأن الجانب الأول هو تناوب الألفاظ؛ أي: تناوب لفظي الحرفين دون معنهما، أما في هذا الجانب فالتناوب يحدث في المعاني، حيث يترك الحرف معناه الأصلي الذي عُرف به، ويأخذ معنى حرف آخر لعلاقة مشتركة بينهما.

1 - ينظر: الكشاف، 2/ 270، وحروف الجر، ص/ 503.

2 - البرهان، 4/ 176.

3 - المصدر نفسه، 4/ 176.

4 - حروف الجر، ص/ 503 - 504.

ومنهم مَنْ عبّر عنها بالمخالفة⁽¹⁾، والقول الشائع عند النحاة هو الموافقة كما قال ابن هشام عن إحدى معاني اللام: "... موافقة (على) في الاستعلاء الحقيقي . . ." ⁽²⁾.

ومن أمثلة هذا النوع تناوب الحرفين الباء و(في) في أداء معنى الظرفية، فتخلّت الباء عن معناها الأصلي وهو الإلصاق، وأخذت معنى الظرفية الوعائية من (في)؛ لتدل على احتواء مجرورها معنى عاملها، وتلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَانْتَمَ أَذَلَّةٌ... ﴾ ⁽³⁾؛ أي: في بدر، وقوله: ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ ⁽⁴⁾؛ أي: في الوادي.

ومن أمثله أيضاً تناوب الحرفين اللام و(عن) في موضع واحد، فتخلّت اللام عن معناها الأصلي وهو الملك، ووافقت (عن) في معنى المجاوزة، للدلالة على ابتعاد شيء عن مجرورها بسبب عاملها⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ... ﴾ ⁽⁶⁾؛ أي: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا، ولو لم تكن اللام بمعنى (عن) لقل: ما سبقتمونا إليه.

ثانياً - القول بالضابط أو العلاقة المشتركة بين الحرفين:

ومعناه ضرورة وجود علاقة بين الحرفين المتناوبين، بحيث يصح وضع أحدهما مكان الآخر، دون أن يفسد المعنى المراد من الجملة، وهذا هو الضابط الحقيقي للتناوب، ومن خلال دراسة مواضع التناوب بين هذه الحروف، أجد نوعين من العلاقة:

1 - ينظر: نظرية الحروف العاملة، لهادي عطية مطر الهلالي، ص/ 225.

2 - مغني اللبيب، 1/ 238.

3 - آل عمران: الآية (123).

4 - طه: الآية (12).

5 - ينظر: حروف الجر، ص/ 324.

6 - الأحقاف: الآية (11).

* النوع الأول: تقارب معنى الحرفين وتداخلهما وتناسبهما، قال ابن السراج: "اعلم أن العرب تتسع فيها فتيقن بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني"⁽¹⁾، وقال البطليوسي: "(عن) و(بعد) يتقارب معناهما ويتداخلان، فلذلك يقع كل واحد منهما موقع الآخر؛ لأن (عن) تكون لما عدا الشيء وتجاوزه، و(بعد) لما تبعه وعاقبه..."⁽²⁾. وذلك كتقارب المعنى بين الباء و(في) في إفادة الظرفية⁽³⁾، وخاصة إذا دخلت الباء على ظرف مكان أو زمان، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ...﴾⁽⁴⁾، وقوله: ﴿...بَجَّيْنَهُمْ سِحْرٍ﴾⁽⁵⁾، وكقولك: "فلان بمكة وفي مكة"، وإنما وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: (في موضع كذا) فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز"⁽⁶⁾.

ومن أمثلة هذه العلاقة تناوب الحرفين (من) و(عن) في إفادة معنى المجاوزة للتناسب بينهما، نحو قوله تعالى: ﴿...فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ...﴾⁽⁷⁾؛ أي: عن نكر الله، وقوله: ﴿...يَوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا...﴾⁽⁸⁾؛ أي: عن هذا، قل سبويه في حديثه عن

1 - الأصول، 1/ 414. في حديثه عن حروف الجر.

2 - الاقتضاب، 1/ 350.

3 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 151، والجنى الداني، ص/ 40.

4 - آل عمران: الآية (123).

5 - القمر: الآية (34).

6 - الأصول، 1/ 414.

7 - الزمر: الآية (22).

8 - الأنبياء: الآية (97).

عن (عن): "وقد تقع (من) موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيْمَة"⁽¹⁾.

وقال ابن مالك: "ولاشترك (عن) و(من) في معنى المجاوزة تعاقبا في تعدية بعض الأفعال، نحو: كسوته عن عري، ومن عري، وأطعمته عن جوع، ومن جوع، ونزعت الشيء عنه ومنه، وتقبل عنه ومنه، ومنع عنه، ومنه"⁽²⁾.

واختلف في (من) المصاحبة لأفعل التفضيل، هل هي للابتداء أو المجاوزة؟ فقل فيها ثلاثة أقوال:

- 1 - ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من معنى التبويض⁽³⁾.
- 2 - وذهب المبرد ومن تبعه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبويض⁽⁴⁾.
- 3 - وأما ابن مالك والرضي⁽⁵⁾ فقالا إنها للمجاوزة، قال ابن مالك: "ولهذا المعنى صاحبت أفعل أفعل التفضيل، فإن القائل: زيد أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيد عمراً في الفضل، وهذا أولى من أن يقال لابتداء الارتفاع في نحو: (أفضل منه) والانحطاط في (شر منه) كما زعم سيبويه، إذ لو كان الابتداء مقصوراً لجاز أن تقع بعدها (إلى)"⁽⁶⁾.

1 - الكتاب، 4 / 227، والعيْمَة: هي شهوة اللبن. ينظر: لسان العرب، (عيم)، 12 / 432.

2 - شرح التسهيل، 3 / 158.

3 - ينظر: الكتاب، 4 / 225.

4 - ينظر: المقتضب، 1 / 44.

5 - ينظر: شرح التسهيل، 3 / 134، وشرح الرضي، 4 / 265.

6 - شرح التسهيل، 3 / 134 - 135.

وردّ عليه ابن هشام قائلاً: " قد يقال: ولو كانت للمجازة لصح في موضعها (عن)"⁽¹⁾، ويرده قول الرضي عن (من): "لكنه لا يستعمل (عن) مكانها؛ لأنها صارت علماً في التفضيل، وكبعض حروف أفعال التفضيل فلا تغير ولا تبدل"⁽²⁾، وقوله عن (من) التفضيلية: "وإذا قصدت بـ (من) مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عن الشيء، وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشيء ممتد جاز أن يقع موقعه (عن)؛ لأنها لمجرد التجاوز"⁽³⁾.

ومن هذه الآراء يُستنتج جواز كونها للابتداء، وجواز كونها للمجازة، فقول سيبويه في (زيد أفضل من عمرو) ظاهره أن الفضل ملحوظ ابتداءً من زيد وانتهاءً إلى عمرو، ف (إلى) واقعة بعد (من) في المعنى، قال الدسوقي: "وهذا يكفي في كون (من) ابتدائية، ولا يشترط التصريح بها بالفعل في التركيب كما لاحظته المعترض"⁽⁴⁾.

ومع هذا فإن الأرجح القول بالتجاوز؛ لأنه هو الأنسب لأفعال التفضيل. والله أعلم.

*النوع الثاني: أما النوع الآخر للعلاقة، فهو كون الحرفين متضادين، وهو نوع قليل الاستعمال، منه وقوع (إلى) وهو لانتهاء الغاية، موقع (من) وهو لابتدائها، وذكره ابن قتيبة وابن مالك عن الكوفيين⁽⁵⁾، وتبعهم المرادي، وابن هشام، والسيوطي، والأشموني وغيرهم، ولكن ولكن انفقوا على الاستشهاد عليه بشاهد واحد، وهو قول الشاعر:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يزوي إليّ ابن أحمر⁽⁶⁾

1 - مغني اللبيب، 352/1.

2 - شرح الرضي، 265 / 4.

3 - المصدر نفسه، 265 / 4.

4 - حاشية الدسوقي، 320 / 1.

5 - ينظر: أدب الكاتب، ص/ 402، وشرح التسهيل، 3 / 143.

6. البيت لعمرو أحمر، في وصف ناقته، والكور: الرجل بأداته، والسقي: مستعار للركوب، وعدم الارتواء

الارتواء كناية عن عدم السامة من الركوب.

أي: فلا يروى منّي، قال البطليوسي: "هذا من مواضع (من)، وجاز استعمال (إلى) هاهنا؛ لأنّ الرّيّ من الماء ونحوه لا يكون إلا عن ظماً إليه، فلما كان الظماً هو السبب الداعي إلى الرّي استعمل الحرف الذي يتعدى به أحد الضدين، مكان الحرف الذي يتعدى به ضده، كاستعمالهم (على) التي يتعدى بها السخط، مكان التي يتعدى بها الرضا..."⁽¹⁾.

وخرّج المرادي البيت على التضمين؛ أي: فلا يأتي إلى الرواء⁽²⁾، وكلا التخريجين جائز، وقاس عليه الأستاذ عباس حسن بقوله: "وهذا قليل في المسموع، نحو: ((شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء))"⁽³⁾؛ أي: من الماء، وذكر في الهامش أنه لا يحسن القياس عليه، وهو الصحيح، "إذ لو جاز القياس عليه لأدى إلى فساد في الاستعمال لهذين الحرفين المتضادين"⁽⁴⁾.

هذه هي العلاقة الجائزة بين الحرفين المتناوبين، أما إذا اختلفا وتباينا فلم يجز التناوب بينهما في الغالب، فإذا وُجد هذا الاستعمال مع التباين يجب علينا البحث عن وجه آخر يفيد السياق، وهو إما حمله على الاستعارة أو على التضمين كما سيأتي.

ثالثاً - أما القول في التعريف السابق إن الحرفين يشتركان في تأدية معنى معين فهو أمر مسلم به، إذ كل حرف له معان عديدة، وليس معنى واحداً كما يعتقد البعض؛ إذ لو كان لكل حرف معنى حرف آخر لتشارك بينهما كما بينّا سابقاً، والجدير بالذكر هنا أن القول بأن البصريين لا يرون للحرف أكثر من معنى، وأن حروف الجر لا ينوب بعضها مكان بعض قول خاطئ غير

ينظر: الجنى الداني، ص/ 388، والمغني، 1/ 150-151، وهمع الهوامع، 4/ 155، وشرح

الأشموني، 2/ 214، وشرح أبيات مغني اللبيب، 2/ 130.

1 - الاقتضاب، 2/ 277.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص/ 46.

3 - النحو الوافي، 2/ 470.

4 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 376.

مسلم به، لأنك لو فتحت مؤلفات الأخفش وأبي عبيدة⁽¹⁾ والمبرد- وهم بصريون - لوجدت الكثير من معاني كل حرف وضرباً من أمثلة التناوب؛ بل إن سيبويه ذكر في كتابه سبعة معانٍ لـ(من)⁽²⁾؛ لهذا فالصحيح أن البصريين يرون تعدد المعاني للحرف الواحد، وجواز نيابة بعضها عن بعض، فالقول بالتناوب قول بصري وكوفي معاً، وإنما الكوفيون توسعوا فيه أكثر من البصريين الذين وضعوا له قيوداً وضوابط. والله أعلم

ثانياً - موقف العلماء من النيابة

عرض أكثر علماء اللغة ظاهرة النيابة في مؤلفاتهم، فمنهم من أوجز، ومنهم من أسهب وفصل، وقبل المرور بإطلالة موجزة على أقوالهم وآرائهم في تناوب حروف الجر يجدر طرح هذا التساؤل: هل ظاهرة النيابة عند العلماء خاصة بحروف الجر، أم تحدث في بقية حروف المعاني؟

عند الاطلاع على أهم كتب حروف المعاني وبعض التفاسير نجد أن بعض العلماء قد ذكروا ظاهرة تعاقب حرف مكان حرف آخر في تأدية معنى معين، ومن أمثلة ذلك مجيء (أم) بمعنى (بل) وقد أثبت هذا الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه⁽³⁾، وابن منظور في لسان العرب⁽⁴⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ

1 - هو أبو عبيدة مَعَمَر بن المثنى التيمي البصري، من أئمة العلم باللغة والأدب، له: مجاز القرآن،

ونقائض جرير والفرزدق.

ينظر: بغية الوعاة، 2/ 294، والأعلام، 7/ 272.

2 - ينظر: الكتاب، 4/ 225 - 226.

3 - ينظر: كتاب العين، للفراهيدي، 8/ 435.

4 - ينظر: لسان العرب، (أمم)، 12/ 22.

... ﴿⁽¹⁾؛ أي: بل حسبتم، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿...فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ أَمْ أَنْزَلْنَا...﴾⁽²⁾؛ أي: بل أنزلنا.

ومن أمثلة تناوب حروف المعاني مجيء (إلا) بمعنى (لكن) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ...﴾⁽³⁾؛ أي: لكن رحمة من ربك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾⁽⁴⁾، قال ابن عثور: "... (إلا) بمعنى (لكن)؛ لأن ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبلها، فإن الأولوية التي أثبتت لأولي الأرحام أولوية خاصة، وهي أولوية الميراث، بدلالة السياق دون أولوية حسن المعاشرة..."⁽⁵⁾، ومثّل له ابن فارس في باب (إلا) بقوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(٣٢) إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾⁽⁶⁾؛ أي: لكن من تولى وكفر⁽⁷⁾.

وأكثر من فصل في تناوب حروف المعاني هو الثعالبي⁽⁸⁾ في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) فقد خصص لها فصلاً بعنوان: (فصل مجمل في وقوع حروف المعاني مواقع بعض)، وذكر حروفاً عديدة تقع بعضها مكان بعض، وأكثر الاستشهاد على ذلك من القرآن الكريم،

1 - آل عمران: الآية (142).

2 - الروم: الآيتان (34 - 35).

3 - القصص: الآية (86).

4 - الأحزاب: الآية (6).

5 - التحرير والتنوير، 21 / 272.

6 - الغاشية: الآيتان (22 - 23).

7 - ينظر: الصاحبى في فقه اللغة، لابن فارس، ص/ 66.

8 - هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الملقب بالثعالبي، ينسب إلى نيسابور كان أديباً

فاضلاً فصيحاً صنف الكثير منها: الأشباه والنظائر، والأصول في الفصول، الإيجاز والإعجاز

(ت: 429هـ). ينظر: بغية الوعاة، 1 / 125، والأعلام، 4 / 381.

ومن ذلك وقوع (أم) موقع (بل) في تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ... ﴾⁽¹⁾؛ أي: بل يقولون شاعر، ومنه أيضاً وقوع (أني) بمعنى (كيف) كما في قوله تعالى: ﴿ ... أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ... ﴾⁽²⁾؛ أي: كيف يحيي، وذكر من حروف الجر وقوع (حتى) موقع (إلى) في قوله تعالى: ﴿ سَلَّمْهُ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾⁽³⁾؛ أي: إلى مطلع الفجر⁽⁴⁾.

إن، فظاهرة التناوب أو التعاقب ليست خاصة بحروف الجر؛ بل تحدث في بقية حروف المعاني لتؤدي المعنى المقصود من السياق، ولكن تظل حروف الجر تحتل المرتبة الأولى في وقوع هذه الظاهرة، وقد نالت النصيب الأوفر في الشرح والتفصيل من قِبَل العلماء، فأول من تعرض لها من العلماء المتقدمين هو الفراء في كتابه (معاني القرآن)⁽⁵⁾، وأبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن)⁽⁶⁾، وأبو الحسن الأخفش في كتابه (معاني القرآن)⁽⁷⁾، وأول من توسع فيها هو ابن قتيبة الدينوري في كتابه (أدب الكاتب) حيث خصص فيه باباً بعنوان: (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)⁽⁸⁾، ثم جاء المبرد وقد ذكر هذه الظاهرة وبدون توسع عند حديثه عن ظاهرة القسم ومثل لها بقوله تعالى: ﴿ ... يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ... ﴾⁽⁹⁾؛ أي: بأمر الله⁽¹⁰⁾.

1 - الطور: الآية (30).

2 - البقرة: الآية (259).

3 - القدر: الآية (5).

4 - ينظر: فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، 2/ 624.

5 - انظره: 1/ 63، 218، 324، 2/ 70، 186 - 187، 3/ 242 - 243.

6 - ينظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة بن معمر بن المثنى، 1/ 14، 94، 268، 324، 2/ 23 - 24.

24.

7 - انظره: 1/ 205 - 206، 316 - 317.

8 - انظره: ص/ 394 - 414.

9 - الرعد: الآية (11).

10 - ينظر: المقتضب، 2/ 319.

فهؤلاء العلماء قد مثلوا علماء القرن الثالث الهجري، ثم جاء من بعدهم علماء القرن الرابع، وعلى رأسهم الزجاج في كتابه: (معاني القرآن)⁽¹⁾، وابن السراج في أصوله حيث قال: "علم أن العرب تتسع فيها فتقويم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: فلان بمكة، وفي مكة..."⁽²⁾، ثم جاء من بعده الزجاجي في كتابه: (معاني الحروف)⁽³⁾، ثم ابن جني الذي خصص له باباً بعنوان: (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) في كتابه: (الخصائص)⁽⁴⁾ ثم الجوهري في الصحاح⁽⁵⁾.

أما القرن الخامس الهجري فقد تصدره الهروي بكتابه: (الأزھية في علم الحروف)⁽⁶⁾، والثعالبي في كتابه: (فقه اللغة وسر العربية)⁽⁷⁾، وابن سيده⁽⁸⁾ في (المخصص)، فقد خصص فيه قسماً في دخول بعض الصفات مكان بعض⁽⁹⁾، ثم جاء عبد القاهر الجرجاني⁽¹⁰⁾ من علماء

1 - انظره، 1 / 217، 3 / 368، 4 / 331، 5 / 297.

2 - الأصول، 1 / 414.

3 - ينظر: معاني الحروف، للزجاجي، ص / 74 - 87.

4 - انظره: 2 / 306 - 315.

5 - ينظر: الصحاح، (منن)، 7 / 59.

6 - انظره: ص / 267 - 290.

7 - انظره: 2 / 624.

8 - هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، إمام في اللغة وآدابها، كان ضريباً، واشتغل بنظم الشعر مدة، صنف: المخصص، والمحكم، والمحيط الأعظم، وغيرها، (ت: 458هـ).

ينظر: إنباه الرواة، 2 / 225، وسير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، 18 / 144، والأعلام، 4 / 263 - 264.

9 - ينظر: المخصص، لابن سيده، 14 / 64 - 69.

10 - هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، واضع أصول البلاغة، ومن أئمة اللغة، وله شعر رقيق (ت: 471)، من كتبه: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والعوامل المائة.

ينظر: بغية الوعاة، 2 / 106، وسير أعلام النبلاء، 18 / 434، والأعلام، 4 / 49، وتعدر الحصول على كتابه: (العوامل المائة).

البلاغة، وتكلم عن حروف الجر ومعانيها، ومجيء بعضها مكان بعض، وذلك في كتابه: (العوامل المئة النحوية)⁽¹⁾.

وجاء البطليوسي في القرن السادس الهجري بكتابه: (الاقتضاب) الذي حكم فيه بأن القول بالنيابة موقوف على السماع⁽²⁾، ثم جاء الزمخشري وذكر التناوب في بعض الآيات القرآنية في تفسيره المشهور (الكشاف)⁽³⁾، ثم جاء ابن الشجري⁽⁴⁾ بأماليه التي خصص فيها فصلاً في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض⁽⁵⁾.

وجاء المتأخرون وهم علماء القرن السابع ومن بعدهم، ودرسوا الخلاف بين أكثر البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فاختر أكثرهم مذهب القول بالنيابة، ومنهم: ابن الحاجب في كافيته⁽⁶⁾، وابن مالك في شرحه⁽⁷⁾، والرضي في شرحه على الكافية⁽⁸⁾، والمالقي في كتابه: كتابه: (رصف المباني)⁽⁹⁾، وابن منظور في لسان العرب، فقد نصّ على ذلك في قوله: "وقولهم في القسم: (من ربي ما فعلت) ف (من) حرف جر وضعت موضع الباء ها هنا؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض إذا لم يلتبس المعنى"⁽¹⁰⁾.

1 - ينظر: الاقتضاب، 1/ 233.

2 - الاقتضاب، 1/ 241 - 242.

3 - انظره: 4/ 212.

4 - هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني، من أئمة العلم باللغة والأدب (ت: 542هـ)

من كتبه: الأمالي، والحماسة، وشرح لمع ابن جني. ينظر: البغية 2/ 324، والأعلام 8/ 84.

5 - ينظر: الأماني، لابن الشجري، 2/ 209 - 610.

6 - ينظر: شرح الرضي على الكافية، 4/ 270.

7 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 130، وشرح الكافية الشافية، 1/ 350 - 375.

8 - ينظر: شرح الرضي على الكافية، 4/ 264 - 271.

9 - ينظر مواقع حروف الجر في (رصف المباني).

10 - لسان العرب، (منن)، 13/ 423.

ثم جاء أبو حيان في كتابه: (ارتشاف الضرب)⁽¹⁾، وتفسيره المسمى: (البحر المحيط)⁽²⁾، ثم المرادي في كتابه: (الجنى الداني)⁽³⁾، وابن هشام في المغني حيث ذكر الخلاف في نيابة حرف عن آخر، ورجّح مذهب القائلين به بقوله: " ومذهبهم أقلّ تعسّفاً"⁽⁴⁾، ثم توالى العلماء من بعده بالقول بالنيابة في مؤلفاتهم، كابن عقيل⁽⁵⁾، والأزهري⁽⁶⁾، والسيوطي⁽⁷⁾، والأشموني⁽⁸⁾ والأشموني⁽⁸⁾ وغيرهم .

هذا، وأما موقف الباحثين المحدثين من النيابة فليس أقلّ شأناً من سابقهم، فأكثر من ألف في النحو وحروف المعاني من الباحثين المحدثين قالوا بالنيابة، منهم عباس حسن في (النحو الوافي)، فقد جعل المسألة (92) بعنوان: (نيابة حرف جر عن آخر)، وذكر الخلاف بين أكثر البصريين والكوفيين حول هذه المسألة، وذكر ضرباً من الأمثلة على المجاز والتضمين، وقد رجّح النيابة في قوله: "لا شك أن المذهب الثاني نفيس كما سبق، فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل ونحوهما من غير داعٍ، فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معانٍ مختلفة، وكلها حقيقي كما قلنا، ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى المشترك اللفظي"⁽⁹⁾.

1 - انظره: باب (المجرور)، 4 / 1695.

2 - انظره: 1 / 439، 3 / 148، 4 / 163، 8 / 81.

3 - ينظر مواقع حروف الجر في: (الجنى الداني).

4 - المغني، 1 / 130.

5 - ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية، (مواضع حروف الجر)، 2 / 3 - 21.

6 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 1 / 630 - 672.

7 - ينظر: همع الهوامع، (مواضع حروف الجر)، 2 / 413 - 460.

8 - ينظر: شرح الأشموني، 2 / 210.

9 - النحو الوافي، 2 / 537 - 543.

وممن قالوا بالنيابة الشيخ مصطفى الغلاييني⁽¹⁾، والدكتور هادي عطية مطر الهلالي، فقد ذكر التناوب بين الحروف في كتابه: (نظرية الحروف العاملة ومبناها، وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً)، وعنون له عنواناً: (تعاقب الحروف بعضها مكان بعض)، وقد مثل لها بآيات قرآنية وناقش آراء العلماء فيها، هذا وقد نقل عن الدكتور إبراهيم مصطفى قوله بأن نيابة بعض الحروف عن بعض أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير، حتى كأن الفعل فعلان بأثر حروف الإضافة⁽²⁾.

ومنهم أيضاً الدكتور إميل يعقوب⁽³⁾، والدكتور علي توفيق الحمد، والأستاذ يوسف جميل الزعبي⁽⁴⁾، وأما الدكتورة نور الهدى لوشن فقد تحدثت عن النيابة في كتابها: (حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة) وذلك تحت عنوان: (خروج الحروف إلى معاني حروف أخرى) وجعلت هذا العنوان في فصل: (التضمين)، وخلطت الأمثلة بينهما، فقد ذكرت التضمين أولاً وعرفته واستشهدت له بأمثلة أكثرها تصلح للنيابة، ثم ناقشت المعاني التي يؤديها كل حرف نيابة عن حرف آخر مع التمثيل بشواهد قرآنية وشعرية⁽⁵⁾، وفيما يبدو لي أنها لم تبين الفرق بين النيابة والتضمين، ويتضح ذلك من خلال:

أ - أنها عرّفت التضمين بقولها: "هو وقوع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه"⁽⁶⁾، فمفهوم التضمين التضمين عندها هو كل لفظ يقع موقع غيره، وبدون شرط، ولعل هذا التعريف كان السبب في وقوعها في اللبس بين النيابة والتضمين، إذ إن التعريف يشملهما معاً؛ بل إنه هو أقرب للنيابة منه إلى التضمين.

1 - ينظر: جامع الدروس العربية، 3/ 126 - 150.

2 - ينظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، إعداد: هادي عطية الهلالي، ص/ 164 - 182 - 200.

3 - ينظر: موسوعة الحروف في العربية، د/ إميل يعقوب، 2/ 12.

4 - ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي، ص/ 58 - 59 - 109 - 142 - 204 - 224 - 260.

5 - ينظر: حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، نور الهدى لوشن، ص/ 98 - 119.

6 - حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، ص/ 93.

ب - أنها عند ذكرها لموضوع النيابة في بعض الحروف تستعمل لفظ (تضمنت)، فعند تعدادها لخروج (إلى) - مثلاً - عن معناها الأصلي تقول: "وتضمنت المعاني الآتية:

1 - أن تكون بمعنى (مع) ...⁽¹⁾، وهذا يؤكد أنها طبقت معنى التضمين على الحروف أيضاً.

هذا تتبع موجز لظاهرة النيابة عند القائلين بها، ومما سبق نلاحظ الأمور الآتية:

1 - أن أكثر العلماء قد اهتموا بموضوع التناوب، وذكروه في مؤلفاتهم، ويتضح ذلك أكثر عند المتأخرين والمحدثين، حيث تناولوها كمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين.

2 - لم تقتصر دراسة التناوب على علماء النحو فقط؛ بل اهتم به علماء اللغة كالخليل وابن سيده وابن منظور وغيرهم، وعلماء البلاغة كالجرجاني والزمخشري وغيرهم؛ بل كثرت تلك الدراسات وتوسعت عند دراسة القرآن الكريم وعلومه، وهذا ما نجده عند مؤلفي علوم القرآن كالفرّاء، والزرّاج، والزرّكشي، وغيرهم، ومؤلفي التفاسير القرآنية كأبي حيان، والرازي⁽²⁾، وابن عاشور، وغيرهم.

3 - أن المحدثين قالوا بالنيابة، ومنهم من خلط بينها وبين التضمين، وسبب هذا الخلط هو الخلاف بين أكثر البصريين والكوفيين في تأويل الجمل وبعض الآيات القرآنية، فمنهم من قال بالتناوب، ومنهم من قال بالتضمين أو الاستعارة، وهذا الخلاف مشهور، وكان محلاً للدراسة والتحليل عند أكثر المحدثين، وهذا ما سيبيّن - إن شاء الله تعالى - .

ثالثاً - أهم مواضع التناوب في القرآن الكريم:

1 - المصدر نفسه، ص/ 110.

2- هو أبو عبد الله، محمد بن عمر الحسين التميمي البكري، المعروف بفخر الدين الرازي، إمام ومفسر

وفقيه شافعي، صنف: مفاتيح الغيب، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.

ينظر: وفيات الأعيان، 4 / 248، والأعلام، 6 / 313.

ذُكرت سابقاً المعاني الأصلية لحروف الجر، وبقي توضيح تناوب هذه الحروف بعضها مكان بعض ودراسة آراء العلماء وخلافهم في ذلك، فقد ذكرت كتب اللغة وتفسير القرآن بعض مواضع الخلاف بين العلماء في ظاهرة التناوب، فمنهم من رجح التناوب، ومنهم من رجح التضمين أو الاستعارة، وسأحللها هنا بعض هذه الآيات القرآنية للوصول إلى الترجيح المناسب، والوصول إلى توضيح بعض المسائل، مثل: كيف يختار الحرف النائب عن الآخر؟ وهل يحتفظ الحرف المنوب عنه ببعض معناه وخصائصه أو لا؟ وهل لا بد من توفر العلاقة بينهما؟ وما نوع هذه العلاقة؟

هذه التساؤلات وغيرها ينبغي أن توجد لها إجابات من خلال دراسة أفصح كلام نزل وهو كلام الله ﷻ.

أولاً - مواضع تناوب الباء مع غيره من حروف الجر:

1 - التناوب بين الباء واللام:

ذُكر سابقاً أن شرط حدوث التناوب هو تقارب المعنى بين الحرفين، وهو الأكثر، أو تضادهما، وهو قليل الذكر، فالحرفان الباء واللام توجد علاقة تقارب بينهما، فالباء من معانيها السببية واللام أيضاً معناها التعليل، ويغض النظر عن الفرق بين السبب والتعليل - كما ذكره بعض العلماء. فهذه العلاقة أجازت تعاقب الحرفين، فيجوز أن تحل الباء محل اللام، ويجوز أن تحل اللام محل الباء، قال ابن مالك: "وباء التعليل هي التي يحسن غالباً في موضعها اللام"⁽¹⁾.

أ- مجيء الباء بمعنى اللام:

ذكر بعض العلماء وخاصة المفسرين مواضع لهذا التعاقب، من ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي...﴾⁽²⁾ فهذه الباء لها ستة أوجه هي:

1 - شرح التسهيل، 3/ 150.

2 - الأعراف: الآية (16).

1 - ذكر ابن عطية⁽¹⁾ والرازي⁽²⁾ وأبو حيان⁽³⁾ وغيرهم⁽⁴⁾ أن الباء للقسم، و(ما) مصدرية، واللام في (لأفعدن) جواب القسم؛ أي: قال الشيطان: (أقسم بإغوائك إياي لأفعدن لهم صراطك المستقيم)، قال الزمخشري: "وإنما أقسم بالإغواء؛ لأنه كان تكليفاً من أحسن أفعال الله؛ لكونه تعريضاً لسعادة الأبد، فكان جديراً أن يقسم به"⁽⁵⁾، وقال الرازي في تفسير الآية: "بقدرتك عليّ ونفاد سلطانك فيّ لأفعدن لهم على الطريق المستقيم الذي يسلكونه إلى الجنة، بأن أزيّن لهم الباطل وما يكسبهم المآثم"⁽⁶⁾، والدليل على أنها للقسم قوله في سورة (ص): ﴿ قَالَ فِعْرَنُكَ لَأُعْزِبَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾⁽⁷⁾.

2 - ذهب الزمخشري والرازي وابن عاشور وغيرهم⁽⁸⁾ إلى أن الباء للسببية، و(ما) مصدرية، والمعنى: بسبب إغوائك إياي لأفعدن لهم، قال الزمخشري: "والمعنى: فبسبب وقوعي في الغي لأجتهدن في إغوائهم حتى يفسدوا بسببي كما فسدت بسببهم"⁽⁹⁾، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره (أقسم)، والمعنى: فبسبب إغوائك أقسم بالله لأفعدن لآدم وذريته ترصداً بهم، ويمتنع تعلقها بالفعل (لأفعدن) على الأرجح؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها⁽¹⁰⁾.

1- هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي، مفسر فقيه، صاحب تفسير (المحرر الوجيز

في تفسير الكتاب العزيز)، (ت: 542هـ).

ينظر: الأعلام، 3/ 282.

2 - ينظر: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ، 14/ 32.

3 - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/ 275.

4 - كالألوسي في كتابه روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 8/ 94. وكابن عادل

الدمشقي في كتابه اللباب في علوم الكتاب، 9/ 37.

5 - الكشاف، 2/ 88.

6 - التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، 14/ 32.

7- ص: الآية (82).

8 - ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 9/ 37، وروح المعاني، 8/ 94، والتحرير والتنوير، 8/ 64.

9- الكشاف، 2/ 87.

10 - ينظر: البحر المحيط، 4/ 275، وروح المعاني، 8/ 94 - 95.

- 3 - قال بعضهم: إن الباء للمجاوزة، كقولك: (فباكرامك لي يا زيد لأكرمئك)، والمعنى: (فلأنك أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم)⁽¹⁾، قال ابن عطية: "وهذا أليق المعاني بالقصة"⁽²⁾.
- 4 - وذهب بعضهم إلى أن (ما) ليست مصدرية؛ بل هي استفهامية، أي يريد بقوله: (فبما) الاستفهام بأي شيء أغواه، ثم قطع ذلك وابتدأ الإخبار عن قعوده لهم⁽³⁾.
- وفي هذا إشكال وهو إثبات الألف عند دخول حرف الجر على (ما) وهو قليل، قال الألويسي⁽⁴⁾: "وجوز بعضهم كون (ما) استفهامية ولم يحذف ألفها، وأن الجار متعلق بأغويتني، بأغويتني، ولا يخفى ضعفه"⁽⁵⁾.
- 5 - وذكر بعضهم أن الباء هنا بمعنى (مع)؛ أي: فمع إغوائك لي لأقعدن، والمعنى: "ومع ما أنا عليه من سوء الحال لأتجلدنّ ولأقعدنّ"⁽⁶⁾.
- 6 - وذكر العكبري⁽⁷⁾ والقرطبي⁽⁸⁾ أن الباء في هذه الآية جاءت بمعنى اللام؛ أي: للتعليل، والمعنى: فلا إغوائك إياي؛ أي: بسبب إغوائك إياي لأقعدن، وهذا المعنى نفسه الذي ذكر في باء السببية السابقة، وهذه العلاقة هي التي جوزت تعاقب الحرفين في موضع واحد. والله أعلم.

1- ينظر: النكت والعيون، المشهور بتفسير الماوردي: للقاضي أبي الحسن الماوردي، 2/ 206، وينظر:

وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، 2/ 380.

2 - المحرر الوجيز، 2/ 380.

3 - ينظر: مفاتيح الغيب، 14/ 32، والبحر المحيط، 4/ 275.

4 - هو أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي، مفسر ومحدّث وأديب، من أهل بغداد، كان

كان سلفي الاعتقاد (ت: 270هـ)، من مصنفاته: روح المعاني في تفسير القرآن، وغرائب

الاغتراب، وكشف الطرة عن الغرة.

ينظر: الأعلام، 7/ 176.

5 - روح المعاني، 8/ 94.

6 - ينظر: المحرر والوجيز 2/ 380، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 7/ 174.

7 - ينظر: التبيان، 1/ 269.

8 - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، من كبار

المفسرين، صالح متعبّد متبحّر في العلم (ت: 671هـ)، وله تصانيف مفيدة منها: الجامع لأحكام

* ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿...أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ...﴾⁽¹⁾ فقد نكر العلماء لهذه الباء أربعة أوجه:

- 1 - أن تكون للتعدي⁽²⁾، قال الزمخشري: "أخذته بكذا إذا حملته عليه وألزمته إياه؛ أي: حملته العزة التي فيه وحمية الجاهلية على الإثم الذي ينهى عنه وألزمته ارتكابه...."⁽³⁾، ويصح هذا المعنى عند أبي حيان مع حمله على الندور، فقد قال: "والتعدي بالباء بابها الفعل اللزم، نحو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾؛ أي: لأذهب سمعهم، وندرت التعدي بالباء في المتعدي نحو: صككت الحجر بالحجر..."⁽⁴⁾.
- 2 - أن تكون المسببية، بمعنى أن إثمه كان سبباً لأخذ العزة له، حتى لا يقبل ممن يأمره بتقوى الله، وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون الباء بمعنى اللام؛ أي: أخذته العزة والحمية عن قبول الوعظ بسبب الإثم الذي في قلبه وهو النفاق⁽⁵⁾.
- 3 - أن تكون للمصاحبة (الملازمة)، فتكون في محل نصب على الحال، وفي صاحب الحال قولان: أحدهما: أن تكون حالاً من الفاعل وهو (العزة)، أي: ملتبسة أو مصحوبة بالإثم. والقول الآخر: أن تكون حالاً من المفعول وهو الضمير في (أخذته)؛ أي: أخذته ملتبساً أو مصحوباً بالإثم⁽⁶⁾.

القرآن، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، والتذكار في أفضل الأذكار. ينظر: طبقات المفسرين. للسيوطي، 1/ 79، والأعلام، 5/ 322. وانظر: قوله في تفسير هذه الآية، 7/ 174.

1 - البقرة: الآية (206).

2 - ينظر: الباب في علوم الكتاب، 3/ 464، والدر المصون، في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، 1/ 507.

3 - الكشاف، 1/ 279.

4 - البحر المحيط، 2/ 126، والآية (20): من سورة البقرة.

5 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 3/ 19، واللباب، 3/ 465.

6 - ينظر: البحر المحيط، 2/ 127، واللباب، 3/ 465.

4 - قال القرطبي: "وقيل: الباء بمعنى (مع)، أي: أخذته العزة مع الإثم، فمعنى الباء يختلف بحسب التأويلات"⁽¹⁾.

هذا، وقد فسرت العزة بالقوة وبالحمية والمنعة، وكلها متقاربة⁽²⁾.

* ومن هذه المواضع أيضاً قوله تعالى: ﴿ تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ... ﴾⁽³⁾، ففي هذه الآية الكريمة ذكر حرفا جر لفعل مكرر وهو (يستمعون) والمجروران في الآية هما ضميران متصلان، فلم لم يتصل الضمير بالفعل المتعدي مباشرة، أي: لم يقل: (يستمعونه) و(يستمعونك)؟.

قال الحوفي⁽⁴⁾: "لم يقل يستمعونه ولا يستمعونك لما كان الغرض ليس الإخبار على الاستماع فقط، وكان مضمناً أن الاستماع كان على طريق الهزة، بأن يقولوا: مجنون أو مسحور، جاء الاستماع بالباء و- (إلى) ليعلم أن الاستماع ليس المراد به تفهم المسموع دون هذا المقصد"⁽⁵⁾، المقصد"⁽⁵⁾، والباء في قوله: ﴿ يَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾ لها ثلاثة أوجه هي:

- 1 - قد تكون للتعدي⁽⁶⁾، وهذا ما ذهب إليه الحوفي في قوله السابق.
- 2 - وقد تكون الباء للسببية⁽⁷⁾ قال الدرويش: "والباء سببية، والمعنى: ما يستمعون بسببه وهو الهزة بك وبالقرآن"⁽⁸⁾.

1 - ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 464 / 3، والدر المصون، 1 / 507.

2 - ينظر: البحر المحيط، 127 / 2، واللباب، 3 / 465.

3 - الإسراء: الآية (47).

4- هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، من أهل الحوف بمصر، نحوي، من علماء اللغة والتفسير (ت: 430هـ)، من كتبه: البرهان في تفسير القرآن، وإعراب القرآن، ومختصر كتاب العين.

ينظر: سير أعلام النبلاء، 22 / 34، والأعلام، 4 / 250.

5 - البحر المحيط، 6 / 40.

6 - ينظر: روح المعاني، 15 / 89.

7 - ينظر: الدر المصون، 4 / 396، وإعراب القرآن وبيانه. للدرويش، 5 / 451.

8 - إعراب القرآن وبيانه، 5 / 452.

3 - وقد تكون الباء بمعنى اللام، أي: نحن أعلم بما يستمعون له، وجوّز أبو البقاء العكبري هذا الوجه والوجه الأول، فقد قال: "قيل: الباء بمعنى اللام، وقيل: هي على بابها؛ أي: يستمعون بقلوبهم أم بظاهر أسماعهم"⁽¹⁾.

والجار والمجرور في قوله: (به) متعلق بـ (يستمعون) الأولى، وقيل: إن الضمير عائد على موصول، قال ابن عطية: "فالضمير في (به) عائد على (ما) وهي بمعنى (الذي)، والمراد بالذي ما ذكرناه من الاستخفاف والإعراض، فكأنه قال: نحن أعلم بالاستخفاف والاستهزاء الذي يستمعون له، أي هو ملازمهم . . ." ⁽²⁾.

وقال الزمخشري: "(به) في موضع الحال، كما نقول: يستمعون بالهزة؛ أي: هازئين"⁽³⁾ واستبعده الدرويش⁽⁴⁾.

أما (إِذْ) فهو ظرف لما مضى من الزمان متعلق بـ (يستمعون) الأولى⁽⁵⁾، وقيل إنه متعلق متعلق بـ (أعلم)، "أي: أعلم وقت استماعهم بما به يستمعون وبما به تتاجون"⁽⁶⁾.

وأرى أنه إذا كانت الباء للتعدية فإن (إِذْ) تتعلق بـ (يستمعون)، وإذا كانت للتعليل أو السببية فتتعلق بـ (أعلم)؛ أي: أعلم وقت استماعهم بالذي بسببه يستمعون. والله أعلم.

* ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ... ﴾⁽⁷⁾ نكر في هذه الباء عدة أوجه، أهمها:

1 - إملأ ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري، 2/ 92.

2 - المحرر الوجيز، 3/ 475.

3 - الكشاف، 2/ 671.

4 - ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 5/ 452.

5 - ينظر: إعراب القرآن، لابن سيده، 6/ 191، والبحر المحيط، 6/ 40.

6 - إعراب القرآن، لابن سيده، 6/ 191.

7 - البقرة: الآية (50).

- 1 - كونها للسببية أي: بسبب إنجائكم⁽¹⁾، جاء في تفسير روح البيان: "وهو أولى؛ لأن الكلام مسوق لتعداد النعم والامتنان، وفي السببية دلالة على تعظيمهم، وهو أيضاً من النعم"⁽²⁾.
- 2 - كونها بمعنى اللام، أي: وإذ فرقنا البحر لأجلكم، وقد ذكر العكبري هذا المعنى، وذكر أن (بكم) في موضع نصب مفعول ثانٍ لـ (فرقنا)، و(البحر) مفعول أول⁽³⁾، ورده السمين الحلبي⁽⁴⁾ الحلبي⁽⁴⁾ بأن لام العلة لا يجوز وقوعها في مفعول ثانٍ، فقد قال بعد ذكر قول أبي البقاء: "وفيه نظر؛ لأنه على تقدير تسليم كون الباء بمعنى اللام فتكون لام العلة، والمجرور بلام العلة لا يقال إنه مفعول ثانٍ، لو قلت: ضربت زيدا لأجلك، لا يقول النحوي: (ضرب) تعدى لاثنتين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر"⁽⁵⁾.
- 3 - كونها للتعدية، وهذا ما جوزه العكبري أيضاً، "فيكون التقدير: أفرقناكم البحر، ويكون في المعنى كقوله تعالى: ﴿وَجَنُوزًا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ ...﴾"⁽⁶⁾⁽⁷⁾.
- 4 - كونها للحال، قال العكبري: "ويجوز أن تكون الباء للحال، أي: فرقنا البحر وأنتم به، فيكون إما حالاً مقدرة أو مقارنة"⁽¹⁾، ورده السمين بقوله: "وأي حاجة إلى جعله إياها حالاً مقدرة، وهو

1- ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، 62 / 1، وروح البيان في تفسير القرآن، لإسماعيل حقي،

ضبط وتصحيح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، 133 / 1، والجدول في إعراب القرآن، لمحمود

صافي، 125 / 1.

2- انظره: 133 / 1.

3 - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 62 / 1.

4 - هو أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، المعروف بالسمين، مفسر وعالم بالعربية

والقراءات، شافعي من أهل حلب، استقر واشتهر في القاهرة (ت: 756هـ)، من كتبه: الدر

المصون في إعراب القرآن، وعمدة الحفاظ، وشرح الشاطبية. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج

الدين السبكي، 18 / 3، والأعلام، 274 / 1.

5 - الدر المصون، 221 / 1.

6 - الأعراف: الآية (138).

7 - التبيان في إعراب القرآن، 62 / 1.

لم يكن مفروقاً إلا بهم حال كونهم سالكين فيه؟⁽²⁾؛ أي: ما الداعي إلى تقدير الحال، والباء تصلح أن تكون للسببية حقيقة وبدون تقدير؟ وإذا استوى التقدير وعدم التقدير فعدم التقدير أولى. والله أعلم.

* ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾⁽³⁾، فقد نُكِرَ لهذه الباء معنيان:

1 - أنها للملابسة؛ أي: خلق السموات والأرض بالحكمة البالغة المتضمنة للمصالح الدينية والدينيوية⁽⁴⁾، قال ابن عاشور: "وفي قوله (بالحق) إيماء إلى إثبات البعث والجزاء؛ لأن قوله: (بالحق) متعلق بالفعل (خلق) تعلق الملابس المفاد بالباء؛ أي: خلقاً ملابساً للحق، والحق ضد الباطل، ...، وملابسة الحق لخلق السموات والأرض يلزم أن تكون ملابساً عامة مطردة؛ لأنه لو اختلفت ملابسة حال من أحوال مخلوقات السموات للحق كان ناقضاً لمعنى ملابسة خلقها للحق ..."⁽⁵⁾، وقيل: أن الباء متعلق بحال من فاعل (خلق) لا بالفعل (خلق)⁽⁶⁾.

2 - أنها بمعنى اللام⁽⁷⁾، أي: خلق السموات والأرض للحق وهو البعث، أو هو الجزاء⁽⁸⁾، "أي: خلقها للحق وهو أن يجزي الذين أسأؤوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى"⁽⁹⁾.

1 - المصدر نفسه، 62 / 1.

2 - الدر المصون، 221 / 1.

3 - الأنعام: الآية (73).

4 - ينظر: روح المعاني، 7 / 190.

5 - هذا قوله في تفسير آية التغابن: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَهُ ﴾، وجئتُ به هنا لتوضيح معنى

الملابسة، فالباء تفيد الملابسة في الآيتين. انظر: التحرير والتنوير، 28 / 264.

6 - ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، 7 / 193.

7 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 18 / 134، واللباب، 8 / 223.

8 - ينظر: مفاتيح الغيب، 30 / 20.

9 - الجامع لأحكام القرآن، 18 / 134.

* ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾⁽¹⁾ فالباء في الآية الكريمة للسببية؛ أي: ذلك مستحق بسبب كفرهم⁽²⁾، وقال المهدي⁽³⁾: إن الباء بمعنى اللام⁽⁴⁾، قال السمين: "ولا حاجة إلى هذا فإن باء السببية تفيد التعليل بنفسها"⁽⁵⁾.

ب- مجيء اللام بمعنى الباء:

يُلاحظ من الآيات السابقة أن أكثرها توفر فيها شرط العلاقة، وهي علاقة تقارب المعنى بين الحرفين، فهل ستتوفر تلك العلاقة عند مجيء اللام بمعنى الباء أو لا؟

* من المواضع التي ذكرها بعض العلماء في مجيء اللام بمعنى الباء قوله تعالى: ﴿ ... فَأُولَىٰ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ... ﴾⁽⁶⁾ فقد اختلف العلماء في لفظ (أولى) في هذه الآية اختلافاً معنوياً ونحوياً وصرفياً، وانقسموا بذلك إلى قسمين⁽⁷⁾:

1 - البقرة: الآية (61).

2 - ينظر: المحرر الوجيز، 1/ 134، والدر المصون، 1/ 243، واللباب، 2/ 126.

3 - هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي التميمي، مقرئ أندلسي، أصله من المهديّة المهدية من القيروان، كان مقدماً في القراءات والعربية. (ت: 440هـ). صنف تفسيراً كبيراً في القراءات والإعراب بعنوان: (التفصيل الجامع لعلوم التنزيل). ينظر: طبقات المفسرين، 1/ 19، والأعلام، 1/ 184.

4 - ينظر: المحرر الوجيز، 1/ 134، والدر المصون، 1/ 243، واللباب، 2/ 126.

5 - الدر المصون، 1/ 243.

6 - محمد: الآيتان (20 - 21).

7 - هذان القسمان يبيّنان الخلاف المعنوي والنحوي، أما الخلاف الصرفي فنتاجه أن (أولى) لها ثلاثة أوجه: أولها: أنها فعل بمعنى (قارب) على وزن (أفعل) وهذا ما اختاره الأصمعي وثعلب. وثانيها: أنها اسم مشتق من الولي وهو القرب، فتكون على وزن (أفعل) أيضاً. وثالثها: أنها اسم مشتق من الويل، والأصل فيه: (أويل) على زنة (أفعل) ثم حدث فيها قلب مكاني بين عين الكلمة ولامها فصارت (أولى) على وزن (أفعل). وتعددت الأوجه الإعرابية لتعدد الأوجه الصرفية كما هو ملاحظ في إعراب الآية.

القسم الأول: ذهبوا إلى اعتبار (أولى) اسم تفضيل، وهو قول الجمهور، واختلفوا في تقدير المعنى، فقالوا إنها بمعنى الهلاك والموت، أي: الهلاك لهم⁽¹⁾، وقيل إنها بمعنى القرب والدنو؛ أي: الموت أقرب لهم⁽²⁾، وقيل إن اسم التفضيل على ظاهره، والتفضيل على شيء غير مذكور، يدل عليه ما قبله؛ أي: أولى لهم من ذلك الخوف الذي دلّ عليه نظرهم كالمغشي عليه من الموت أن يطيعوا أمر الله، ويقولوا قولاً معروفاً، وعلى هذا المعنى حسن تعدي اسم التفضيل باللام دون الباء؛ للدلالة على أن ذلك أولى وأنفع، فكان اجتلاب اللام للدلالة على معنى النفع، كقوله: ﴿ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ...﴾⁽³⁾.

وقيل إن: (أولى لهم) مستعمل في التهديد والوعيد⁽⁴⁾، كما في قوله: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾⁽⁵⁾، وهو ما اختاره الزمخشري حيث قال: "(فأولى لهم) وعيد بمعنى: فَوَيْلٌ لَهُمْ، وهو أَفْعَلٌ من الوَيْل وهو القرب، ومعناه الدعاء عليهم بأن يليهم المكروه"⁽⁶⁾، واختاره ابن عطية أيضاً في قوله: "والمشهور من استعمال (أولى) أنك تقول: هذا أولى بك من هذا؛ أي: أحق، وقد تستعمل

ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، 6/ 141، ولسان العرب، 15/ 405، والدر المصون، 6/ 153، وروح المعاني، 26/ 67.

1 - ينظر: البحر المحيط، 8/ 81، واللباب، 17/ 452، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمحمد سيد الطنطاوي، 13/ 237.

2 - ينظر: البحر المحيط، 8/ 81، والدر المصون، 6/ 153، واللباب، 17/ 452.

3 - النور: الآية (30). وينظر: زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، والتحرير والتنوير، 26/ 109.

4 - ينظر: المحرر الوجيز، 5/ 117، والبحر المحيط، 8/ 81، وروح المعاني، 26/ 67، والتحرير والتنوير، 26/ 109.

5 - القيامة: الآيتان (34 - 35).

6 - الكشاف، 4/ 324.

(أولى) فقط على جهة الحذف والاختصار لما معها من القول، فتقول على جهة الزجر والتوعد:
أولى لك يا فلان، وهذه الآية من هذا الباب⁽¹⁾.

هذا أشهر ما قيل في معنى (أولى)، وقد يجوز فيها كل هذه المعاني باختلاف إعرابها،
فإذا اختلف الإعراب اختلف المعنى، وقيل في إعرابها على الاسمية أوجه كثيرة، أهمها ثلاثة:

1 - أنها مبتدأ و(لهم) خبره، والتقدير: الهلاك أو الموت لهم، وسُوع الابتداء بالنكرة كونه
دعاء⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾⁽³⁾.

2 - أنها مبتدأ و(لهم) متعلق به، واللام بمعنى الباء، و(الطاعة): خبره⁽⁴⁾، والتقدير: أولى بهم
طاعة دون غيرها، أي: أولى بهؤلاء المنافقين من أن ينظروا إليك نظر المغشي عليه من
الموت الطاعة التامة لك والقول المعروف أمامك؛ لأن ذلك يحملهم متى أخلصوا قلوبهم لله -
تعالى - على الإقلاع عن النفاق⁽⁵⁾، وقد رجح الشيخ محمد الطنطاوي هذا الوجه الإعرابي، فقد
قال: "ولعل هذا القول الأخير هو أقرب الأقوال إلى سياق الآيات؛ لأن فيه إرشاداً لهم إلى ما
يحميهم من تلك الأخلاق المرذولة التي على رأسها الخداع والجبن والخور"⁽⁶⁾.

3 - أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الموت أقرب أو أحق لهم، والمعنى: أن الحياة في
طاعة الله ورسوله خير من الموت⁽⁷⁾، وقيل العكس، أي: الموت أولى لمثل هؤلاء المنافقين؛ إذ

1 - المحرر الوجيز، 5/ 117.

2 - ينظر: الدر المصون، 6/ 154، واللباب، 17/ 453، وإعراب القرآن وبيانه، 9/ 219.

3 - الهمزة: الآية (1).

4 - ينظر: المحرر الوجيز، 5/ 117، والبحر المحيط، 8/ 82، والدر المصون، 6/ 154.

5 - ينظر: التحرير والتنوير، 26/ 109، والتفسير الوسيط، 13/ 238.

6 - التفسير الوسيط للقرآن الكريم، 13/ 238.

7 - ينظر: الدر المصون، 6/ 155، واللباب، 17/ 453.

إذ حياتهم ليست في طاعة الله، فالموت خير منها، وعلى هذا الإعراب يجوز أن تكون اللام بمعنى الباء، أي: الموت أولى وأحق بهم⁽¹⁾.

وقوله: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ كلام مستأنف محذوف منه أحد الجزأين، إما الخبر وإما المبتدأ، فإذا كان المحذوف الخبر فالتقدير: أمثل؛ أي: طاعة وقول معروف أمثل وخير لهم من هذا السلوك الذميمة⁽²⁾، وهذا تأويل مجاهد⁽³⁾، ومذهب الخليل وسيبويه⁽⁴⁾، وحسن الابتداء بنكرة لأنها لأنها مخصصة، ففيها بعض التعريف⁽⁵⁾؛ أي: "لأنها موصوفة، وبديل عليه قوله: (وقول معروف) كأنه قال: طاعة مخصصة وقول معروف خير لهم"⁽⁶⁾.

وإذا كان المحذوف هو المبتدأ فالتقدير: الأمر المرضي لله طاعة وقول معروف⁽⁷⁾. وذكر إعراب آخر، وهو أن تمام الكلام الذي معناه الزجر والتوعد ينتهي بقوله: (أولى)، وقوله (لهم) ابتداء كلام جديد، فيكون الإعراب: (لهم) خبر مقدم، و(طاعة) مبتدأ مؤخر، قال ابن عطية: "والمعنى: إن ذلك منهم على جهة الخديعة، فإذا عزم الأمر فاقضوا وتعاصوا"⁽⁸⁾، والأشهر في هذه الصور الثلاثة هو حذف الخبر. والله أعلم.

1 - ينظر: تفسير المراغي، للشيخ: أحمد مصطفى المراغي، 65 / 26.

2 - ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 220 / 9، والتفسير الوسيط، 238 / 13.

3- هو أبو الحجاج المكي مجاهد بن جبر مولى بني مخزوم، تابعي، ومفسر من أهل مكة، وشيخ القراء، تنتقل في الأسفار، واستقر في الكوفة، روى عن ابن عباس، وأخذ عنه القرآن والتفسير والفقه، وروى عن أبي هريرة، وعائشة، وسعد وغيرهم. (ت: 104هـ).

ينظر: سير أعلام النبلاء 6/8، والأعلام، 5 / 278.

4 - ينظر: الكتاب، 1 / 141.

5 - ينظر: المحرر الوجيز، 5 / 117.

6 - صفوة التفاسير. لمحمد الصابوني، 3 / 211.

7 - ينظر: المحرر الوجيز، 5 / 118، وإعراب القرآن وبيانه، 9 / 220.

8 - المحرر الوجيز، 5 / 118.

القسم الآخر: ذهبوا إلى اعتبار (أولى) فعلاً ماضياً بمعنى (قارب)، والفاعل ضمير مستتر يدل عليه السياق، وأضمر لكثرة الاستعمال، والتقدير: قارب لهم هو، أي: الهلاك، وهذا قول الأصمعي، فتكون الآية على جهة الزجر والتوعد، وعلى هذا القول تكون اللام إما مزيدة أي: أُولَاهُمَ اللهُ مَا يَكْرَهُونَ، وإما متعلقة بـ (أولى) وتفيد تبين المفعول، وقوله: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ كلام مستأنف وإعرابه على ثلاثة أوجه كما ذكر سابقاً⁽¹⁾. والله أعلم.

* ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿...وَأْمُرْنَا لِئَسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾، فقد نكر العلماء للام في قوله (لنسلم) عدة أوجه، أهمها:

1 - أنها زائدة، والتقدير: أمرنا أن نسلم، فالمصدر المؤول معمول لـ (أمرنا) على جهة أنه مفعول ثانٍ بعد إسقاط حرف الجر⁽³⁾.

2 - أنها للتعليل، أي تكون بمعنى (كي)، ومنهم من يسميها لام (أن)، قال ابن عاشور: "واللام في (لنسلم) أصلها للتعليل، وتُنوَسِي منها معنى التعليل، فصارت لمجرد التوكيد، وهي اللام التي يكثر ورودها بعد مادة الأمر، ومادة الإرادة، وسماها بعضهم لام (أن)"⁽⁴⁾، وعلى هذا الوجه يكون المفعول محذوفاً، "يعني: أمرنا باتباع الرسول لنسلم لرب العالمين؛ فإن الوصول إلى الله - تعالى - وتسليم أنفسنا له تعالى منحصر في اتباع الرسول"⁽⁵⁾.

ويجدر الاعتراض على تسميتها بلام (أن)؛ لأن اللام لا تكون بمعنى (أن) مثل (كي)، وإنما يستوجب تقدير (أن) مضمرة بعد اللام، ويتعاقبان في صورة ظهورهما مع فعل الإرادة والأمر⁽⁶⁾، فتقول: (أردت أن تذهب)، و(أردت لتذهب)، ولا تقول: (أردت لأن تذهب)، وقال

1 - ينظر: البحر المحيط، 81 / 8، والدر المصون، 153 / 6، واللباب، 452 / 17.

2 - الأنعام: الآية (71).

3 - ينظر: المحرر الوجيز، 308 / 2، والبحر المحيط، 163 / 4، وروح المعاني، 189 / 7.

4 - التحرير والتنوير، 304 / 7.

5 - التفسير المظهر، لمحمد المظهري، 254 / 3.

6 - ينظر: معاني القرآن، للفراء، 339 / 1.

تعالى: ﴿...وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: ﴿... وَأْمُرْتُ أَنْ أَكُونَ

مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽²⁾، وهذا ما أثبتته الزجاج في قوله: "لو كانت اللام بمعنى (أَنْ) دخلت عليهما

لام أخرى، كما تقول: جئت كي تكرمني، ثم تقول: جئت لكي تكرمني".

وهذه اللام تتعلق بالفعل (أمرنا)⁽³⁾، وذهب سيبويه إلى أنها متعلقة بمحذوف وهو المصدر

المنسب من الفعل، والمعنى: الإرادة للبيان والأمر للإسلام، فهما مبتدأ وخبر، قال سيبويه:

"وسألته⁽⁴⁾ عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عنه:

﴿وَأْمُرْتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽⁵⁾، إنما هو أمرت لهذا"⁽⁶⁾.

3 - أنها بمعنى الباء، أي: وأمرنا بأن نسلم⁽⁷⁾، قال أبو حيان: "وقيل: اللام بمعنى الباء كأنه

قيل: وأمرنا بأن نسلم، ومجيء اللام بمعنى الباء قول غريب"⁽⁸⁾.

ولا غرابة في ذلك لأن اللام إذا كانت للتعليل يجوز أن تتوب باء السبب عنها؛ لاقتراب

معناها، ولكن أصالة اللام بالتعليل أفضل من القول بالنيابة، وعلى كل الأوجه السابقة فإن

(أَنْ) مضمرة بعد اللام أو الباء، وكونها للتعليل هو الأظهر والأكثر. والله أعلم.

* ومن هذه المواضع أيضاً قوله تعالى: ﴿أَفَنظَّمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ...﴾⁽⁹⁾، قال أبو حيان في

في إعراب المصدر المؤول: " (أَنْ يُؤْمِنُوا) معمول لـ (تظعمون) على إسقاط حرف الجر،

1 - الأنعام: الآية (71).

2 - يونس: الآية (72).

3 - ينظر: البحر المحيط، 4/ 163، والدر المصون، 3/ 94.

4 - الضمير يعود على الخليل بن أحمد الفراهيدي على الأظهر. والله أعلم.

5 - الزمر: الآية (12).

6 - الكتاب، 3/ 161.

7 - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1/ 247، والبحر المحيط، 4/ 163، وتفسير روح البيان، 3/

52.

8 - البحر المحيط، 4/ 163.

9 - البقرة: الآية (75).

والتقدير: في أن يؤمنوا، فهو في موضع نصب على مذهب سيبويه، وفي موضع جر على مذهب الخليل والكسائي⁽¹⁾، أما إعراب (لكم) ففيه أقوال:

1 - أن (لكم) متعلق بالفعل (يؤمنوا) على معنى التضمين، وتعددت أوجه هذا التضمين، فضمن معنى (أقر)؛ أي: آمن بكذا: أقر به⁽²⁾، قال ابن عاشور: "واللام في قوله (لكم) لتضمين يؤمنوا معنى يُقروا، وكأن فيه تلميحاً إلى أن إيمانهم بصدق الرسول حاصل، ولكنهم يكابرون ويجحدون على نحو قوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ...﴾⁽³⁾ (4).

وضمن معنى التصديق؛ أي: يصدقوا لكم⁽⁵⁾، وقيل: إنه ضمن معنى الاستجابة، أي: أن يستجيبوا لكم⁽⁶⁾، وضمن أيضاً معنى الانقياد والاستسلام، قال الشيخ محمد العثيمين: "ويحتمل أن يكون بمعنى الانقياد والاستسلام لكم، وهذا أمر بعيد لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾⁽⁷⁾ (8).

2 - أن اللام في قوله: (لكم) للتعليل، أي: أفتطمعون أن يؤمنوا لأجلكم، ولأجل تشددكم في دعائكم⁽⁹⁾، قال ابن عاشور: "ويجوز حمل اللام على التعليل، وجعل يؤمنوا منزلاً منزلة اللازم

1 - البحر المحيط، 1/ 439. وينظر: إعراب ابن سيده، 1/ 201، والدر المصون، 1/ 265.

2 - ينظر: التحرير والتنوير، 1/ 567، وإعراب القرآن وبيانه، 1/ 30.

3 - البقرة: الآية (146).

4 - التحرير والتنوير، 1/ 567.

5 - ينظر: مفاتيح الغيب، 3/ 121، وروح المعاني، 1/ 298.

6 - ينظر: زهرة التفاسير، لمحمد أبو زهرة، 1/ 275.

7 - البقرة: الآية (75).

8 - تفسير ابن عثيمين، 3/ 181.

9 - ينظر: البحر المحيط، 1/ 439، والدر المصون، 1/ 206، واللباب، 2/ 193، والتحرير والتنوير،

والتنوير، 1/ 567.

تعريضاً بهم؛ لأنهم لم يؤمنوا بالحق الذي جاءهم على السنة أنبيائهم وهم أخص الناس بهم، أفنطمعون أن يعترفوا به لأجلكم" (1).

وعلى هذا المعنى يجوز أن تكون اللام بمعنى الباء؛ أي: أن يؤمنوا لكم، قال ابن سيده في إعرابه لهذه الآية: "و(لكم) متعلق بيؤمنوا على أن اللام بمعنى الباء، وهو ضعيف، واللام للسبب؛ أي: يؤمنوا لأجل دعوتكم لهم" (2).

ولعل تضعيف ابن سيده هذا القول؛ لأن اللام تفيد التعليل أصالة فلا حاجة للنيابة، كما ذكر في الآية السابقة. والله أعلم.

2 - التناوب بين الباء و (في):

كثرت مواضع التناوب بين الباء و(في) وذلك لكثرة دورانها في الكلام، ولعلّ العلاقة الجامعة بين الحرفين أن الحرف (في) يفيد بعض المعاني الأصلية التي تؤديها الباء، منها إفادتها السببية، وإفادتها الإلصاق؛ فمثال إفادة (في) السببية قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لَمُنْتَنِي فِيهِ ... ﴾ (3)؛ أي: لمتنني بسببه، وكذا ما ورد عن الرسول ﷺ في قوله: (دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض) (4).

قال العز بن عبد السلام (5): "ولما كان السبب متعلقاً بالمسبب جعل السبب ظرفاً لتعلق المسبب، فلذلك يفيد ظرف معنى السببية" (1).

1 - التحرر والتتوير، 1/ 567.

2 - إعراب القرآن، لابن سيده، 1/ 201.

3 - يوسف: الآية (32).

4 - ينظر: صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله - تعالى - وأنها سبقت غضبه، حديث رقم: (2619)، 4/ 2109.

5 - هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الدمشقي، المعروف بعز الدين، الملقب بسلطان العلماء، فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد، ولد ونشأ في دمشق، (ت: 660هـ)، من كتبه: التفسير الكبير، والإمام في أدلة الأحكام، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز. ينظر: الأعلام، 4/ 21.

ومثال إفادة (في) الإلصاق قوله تعالى: ﴿...جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّوكُمْ فِيهِ...﴾ (2)؛ أي: يكثركم به على قول الفراء وابن مالك (3). والله أعلم.

هذا وسأشرح في تحليل بعض مواضع هذا التناوب في القرآن الكريم، للوصول إلى النتائج المطلوبة والمرجوة بإذنه - تعالى ..

أ- جيء الباء بمعنى (في):

* من هذه المواضع قوله تعالى: ﴿...وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوَتَ...﴾ (4)، فقد ذكر المفسرون أن الباء بمعنى (في)؛ أي: للظرفية (5)، واختلف في تعلقها فقيل: إنها متعلقة بالفعل (أنزل)، وقيل هي متعلقة بمحذوف هو حال من الملكين أو من الضمير في (أنزل) (6)، قال العكبري: " (ببابل) يجوز أن يكون ظرفاً لـ (أنزل)، ويجوز أن يكون حالاً من الملكين أو من الضمير في (أنزل)" (7).

* وقد ذكر بعض العلماء أن الباء في قوله تعالى: ﴿...وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ...﴾ (8) لها وجهان:

أولهما: إذا كان (أهلاً) مصدر (أهلاً)، أي: صرخ ورفع صوته، فالباء بمعنى (في)، ولا بد من حذف مضاف، أي: وما أهل في ذبحه؛ لأن المعنى: وما صرّخ في ذبحه لغير الله تعالى (1)،

1 - مجاز القرآن، للعز بن عبد السلام الشافعي، ص/ 155.

2 - الشورى: الآية (11).

3 - ينظر: معاني القرآن، 3/ 22، وشرح التسهيل، 3/ 157.

4 - البقرة: الآية (102).

5 - ينظر: إملاء ما من به الرحمن، 1/ 55، والدر المصون، 1/ 321، واللباب، 2/ 340.

6 - ينظر: إملاء ما من به الرحمن، 1/ 55، والجدول في إعراب القرآن، 1/ 215، وإعراب القرآن وبيانه، 1/ 158.

7 - إملاء ما من به الرحمن، 1/ 55.

8 - البقرة: الآية (173).

والوجه الآخر: إذا ضُمّن الفعل (أهلاً) معنى تقرب، فالباء أصلية تفيد معنى الملازمة، أي: ما وقع ملتبساً بذبحه صوت لغير الله - تعالى -، قال ابن عاشور: "وفائدة هذا التضمين تحريم ما تقرب به لغير الله - تعالى - سواء نودي عليه باسم المتقرب إليه أم لا، والمراد بغير الله الأصنام ونحوها"⁽²⁾.

وفي كليهما فالجار والمجرور قام مقام نائب فاعل للفعل (أهلاً) وقوله: (لغير الله) متعلقان بمحذوف حال والجملة صلة الموصول⁽³⁾.

والجدير بالذكر هنا أن هذه الآية قد تكرر ذكرها في سورتي المائدة والأنعام مع تأخر الجار والمجرور، فقال تعالى: ﴿... وَمَا أَهْلَ لِعَيْرِ اللَّهِ بِهِ...﴾ فما اللمسة البيانية في تقنين الجار والمجرور أو تأخيره؟ علّل الدكتور فاضل السامرائي ذلك بأن المقام في آيتي المائدة والأنعام يناسبه تأخر قوله (به)، بخلاف المقام في سورة البقرة؛ حيث إن المقام في آية الأنعام هو في الكلام على المفترين الذين كانوا يشرعون للناس باسم الله، وهم يفترون عليه، فقال ﴿... وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا...﴾⁽⁴⁾، وقال: ﴿... وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ...﴾⁽⁵⁾ إلى غير ذلك من الآيات التي تبين أن ثمة ذوات غير الله تحلل وتحرم مفترية على الله، ولذا قدم إبطال تلك المعبودات فقال: (لغير الله) قبل قوله: (به).

1 - ينظر: مفاتيح الغيب، 5/ 11، والدر المصون، 1/ 442، واللباب، 3/ 173.

2 - التحرير والتنوير، 2/ 120.

3 - ينظر: إعراب القرآن وبيانه، 1/ 242.

4 - الأنعام: الآية (136).

5 - الأنعام: الآية (137).

وأما آية المائدة فالكلام على التحليل والتحرير أيضاً، فقال: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ...﴾⁽¹⁾ فجعل الله التحريم والتحليل بيده، ورفض أية جهة أخرى تقوم بذلك؛ لأن ذلك من الشرك لذا قدمه في البطلان فقال: (لغير الله به)، قال السامرائي: ثم إنه جاء في الموطنين بذكر اسم الله على الذبائح، فذكر في آية الأنعام أن المشركين لا يذكرون اسم الله على بعض ذبائحهم تعمداً، فقال: ﴿... وَأَنْعَمُ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا...﴾⁽²⁾، وأمر في آية المائدة بذكر اسم الله فقال: ﴿وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾⁽³⁾ فناسب ذلك تقدم بطلان ذكر غير الله، وأما في البقرة فليس المقام كذلك، فلم يذكر أن جهة أخرى تقوم بالتحليل والتحرير، وإنما الكلام على ما رزق الله عباده من الطيبات فقال: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾⁽⁴⁾، وقال بعدها: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ...﴾⁽⁵⁾ فلما كان المقام مقام الرزق والطعام بأكل الطيبات قدم (به) والضمير يعود على ما يذبح وهو طعام مناسبة للمقام. والله أعلم⁽⁶⁾.

* ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ...﴾⁽⁷⁾ فلهذه الباء وجهان: الأول: أن الجار والمجرور في موضع الحال، أي متعلقان بحال محذوف والتقدير: من يخافه حالة كونه غائباً عن رؤيته، وعلى هذا التقدير تكون الباء للملابسة⁽⁸⁾، واختلف في صاحب

1 - المائدة: الآية (1).

2 - الأنعام: الآية (138).

3 - المائدة: الآية (4).

4 - البقرة: الآية (168).

5 - البقرة: الآية (172).

6 - لمسات بيانية. دسكة المكتبة الشاملة ولم أتصل على الكتاب.

7 - المائدة: الآية (94).

8 - ينظر: مفاتيح الغيب، 72 / 12، والدر المصون، 606 / 2، واللباب، 514 / 7، والتحرير والتنوير،

والتنوير، 7 / 40.

الحال، فقيل: إنها حال من الفاعل في (يخافه)⁽¹⁾، وقيل هي حال من المفعول في (يخافه)⁽²⁾، وقيل هي حال من (مَنْ)⁽³⁾، وجوز أبو البقاء كونها حالاً من الفاعل أو (مَنْ) وهذان وجهان ذكرهما من ثلاثة أوجه⁽⁴⁾، وجوز الشيخ الطنطاوي كونها حالاً من الفاعل أو المفعول، فقد قال: قال: "وقوله: (بالغيب) حال من فاعل (يخافه)؛ أي: يخاف الله حالة كونه غائباً عن الله، ومعنى كون العبد غائباً عن الله أنه لم ير الله - تعالى - أو حال من المفعول، أي: يخاف الله حال كونه - تعالى - ملتبساً بالغيب عن العبد، أي غير مرئي له"⁽⁵⁾.

والوجه الثاني: أن الباء للظرفية؛ أي بمعنى (في)، والغيب مصدر في موضع اسم فاعل، أي: يخافه في الموضع أو المكان الغائب عن الخلق، وعلى هذا المعنى يكون الجار والمجرور متعلقين بما قبلهما وهو الفعل (يخاف)، وهذا هو الوجه الثالث الذي جوزه أبو البقاء واختاره الألويسي⁽⁶⁾. والله أعلم.

* ومن مواضع هذا التناوب قوله تعالى: ﴿ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾⁽⁷⁾ ففي هذه هذه الآية حرفا جر هما الباء، والجار والمجرور متعلقان بالفعل السابق لهما في الحالتين، أما معنى الباء الأولى وهي قوله: ﴿ فَأَنْزَلْنَا بِهِ ﴾ ففيه أقوال بحسب عود الضمير:

1 - إذا كان الضمير يعود على البلد الميت فيجوز في الباء معنيان⁽⁸⁾:

- 1 - ينظر: الدر المصون، 2/ 606، وروح المعاني، 7/ 22، والتحرير والتنوير، 7/ 40.
- 2 - ينظر: التفسير الوسيط، 4/ 291، والجدول، 7/ 22.
- 3 - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1/ 226، وروح المعاني، 7/ 22.
- 4 - ينظر: التبيان، 1/ 226.
- 5 - التفسير الوسيط، 4/ 291.
- 6 - ينظر: التبيان، 1/ 226، والدر المصون، 2/ 606، وروح المعاني، 7/ 22، والتحرير والتنوير، 7/ 40.

7 - الأعراف: الآية (57).

- 8 - ينظر: الدر المصون، 3/ 286، واللباب، 9/ 169، وتفسير أبي السعود المسمى: (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، لأبي السعود العمادي، 3/ 234، والتفسير الوسيط، 5/ 292.

أحدهما: أنها للإلصاق؛ أي: التصق إنزال الماء بالبلد، والآخر: أنها للظرفية أي بمعنى (في)، قال السمين الحلبي: "الضمير في (به) يعود على أقرب مذكور، وهو (بلد ميت)، وعلى هذا فلا بد من أن تكون الباء ظرفية بمعنى: أنزلنا في ذلك البلد الميت الماء، وجعل الشيخ هذا هو الظاهر"⁽¹⁾.

وجوز الألويسي كونها للإلصاق والظرفية حيث قال: "... وإذا كان للبد فالباء للظرفية في الثاني، ولالإلصاق في الأول؛ لأن الإنزال ليس في البلد بل المنزل، وجوز الظرفية أيضاً، كما في: رميت الصيد في الحرم"⁽²⁾.

2 - إذا كان الضمير يعود على السحاب، فيجوز في الباء معنيان أيضاً:

أولهما: أنها للسببية؛ أي: فأنزلنا الماء بسبب السحاب؛ لأن السحاب آلة لإنزال الماء، وتذكير الضمير بتأويل المذکور⁽³⁾.

وثانيهما: أنها بمعنى (من)، أي: فأنزلنا من السحاب الماء⁽⁴⁾.

قال القرطبي: "ويحتمل أن يكون المعنى فأنزلنا منه الماء كقوله: ﴿... يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ...﴾"⁽⁵⁾، أي: منها"⁽⁶⁾.

3 - إذا كان الضمير يعود على السَّوق أو الريح، فتكون الباء للسببية، والتذكير بتأويل المذکور⁽⁷⁾؛ أي: فأنزلنا بسبب سوق السحاب أو بسبب الريح، قال السمين الحلبي: "وهو

1 - ينظر: الدر المصون، 3/ 286. ويقصد بالشيخ: أبو حيان الأندلسي.

2 - روح المعاني، 8/ 146.

3 - ينظر: مفاتيح الغيب، 14/ 116، والتسهيل لعلوم التنزيل، لابن جُزي، 2/ 35، والتفسير الوسيط،

5/ 292، والجدول، 8/ 435.

4 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 7/ 230، والدر المصون، 3/ 286، واللباب، 9/ 169.

5 - الإنسان: الآية (6).

6 - الجامع لأحكام القرآن، 7/ 230.

7 - الدر المصون، 3/ 286.

ضعيف لعود الضمير على غير مذكور، مع إمكان عوده على مذكور⁽¹⁾. هذا، وأما الباء الثانية وهي في قوله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ﴾ ففيها أقوال أيضاً بحسب عود الضمير، وأهم هذه الأقوال:

1 - إذا كان الضمير يعود على الماء - وهو الأظهر - فالباء معناها السببية، قال الرازي: ". . . (فأخرجنا به . . .) الكناية عائدة إلى الماء؛ لأن إخراج الثمرات كان بالماء"⁽²⁾، أي: بسببه، وقال السمين: "وقوله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ﴾ الخلاف في هذه الهاء كالتي قبلها، ونزيد عليه وجهاً أحسن منها، وهو العود على الماء، ولا ينبغي أن يعدل عنه"⁽³⁾، ورجح ذلك الألووسي أيضاً بقوله: "﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ﴾ ويحتمل أن يعود الضمير إلى الماء وهو الظاهر لقربه لفظاً ومعنى، ومطابقة النظائر وانفكاك الضمائر لا بأس به إذا قام الدليل عليه وحُسن الملازمة"⁽⁴⁾.

2 - إذا كان الضمير يعود على البلد فالباء بمعنى (في) للظرفية، أي: أخرجنا في ذلك البلد الميت⁽⁵⁾، قال ابن عاشور: "والضمير المجرور بالباء في قوله: (فأخرجنا به) يجوز أن يعود إلى البلد فيكون الباء بمعنى (في)، ويجوز أن يعود إلى الماء فيكون الباء لآلة . . ."⁽⁶⁾. ومع جواز هذا الوجه إلا أن الوجه الأول أرجح لما ذكر سابقاً. وخلاصة القول في الباعين أن الضميرين إذا عادا على البلد فالباء للظرفية في الثاني، وللإلصاق أو الظرفية في الأول، وإذا كانا لغير البلد فالباء للسببية في كل منهما، وإذا كانت الباء تفيد الظرفية فيجوز تناوبها مع (في)؛ لأن (في) تفيد الظرفية أصالة. والله أعلم.

1 - مفاتيح الغيب، 14 / 116.

2 - الدر المصون، 3 / 286.

3 - ينظر: روح المعاني، 8 / 146.

4 - ينظر: مفاتيح الغيب، 14 / 116، وروح المعاني، 8 / 146.

5 - التحرير والتتوير، 8 / 183.

6 - المصدر نفسه، 8 / 183.

* ومن هذه المواضع أيضاً قوله تعالى: ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ ﴾⁽¹⁾ في هذه الآية ثلاثة أحرف جر، فقوله (بأهلك) و(بقطع) متعلقان بالفعل (اسر)، أما قوله (من الليل) فمتعلق بنعت لـ (قطع)، أي: بقطع كائن من الليل⁽²⁾، وقيل في الباء الأولى وهي قوله (بأهلك) معنيان: أولهما: التعديّة⁽³⁾، والثاني: أنها تفيد الملابس أي المصاحبة، والمعنى: سرّ ملابساً لأهلك أو مصاحباً لهم⁽⁴⁾، وقيل في الباء الثانية وهي قوله (بقطع) معنيان أيضاً: أحدهما: أنها للحال أو المصاحبة، أي: مصاحبين بقطع، بشرط أن يكون المراد بقطع هو ظلمة الليل. والمعنى الآخر هو كونها للظرفية بمعنى (في)، أي: اخرجوا ليلاً لتستبقوا نزول العذاب الذي موّعه الصبح⁽⁵⁾، الصبح⁽⁵⁾، قال السمين الحلبي: "وقوله (بقطع) حال من أهلك، أي: مصاحبين لقطع، على أن المراد به الظلمة، وقيل: الباء بمعنى (في)"⁽⁶⁾. والله أعلم.

* ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ... ﴾⁽⁷⁾ فقد اختلف العلماء في متعلق قوله ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ ﴾ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها متعلقة بالفعل (تهجد)؛ أي: تهجد بالقرآن بعض الليل⁽⁸⁾، والقول الثاني: أنها متعلقة بمحذوف، والتقدير: وقم قومة من الليل أو اسهر من الليل⁽⁹⁾، والقول الثالث: ما ذكره

1 - هود: الآية(81).

2 - ينظر: الجدول، 12 / 326.

3 - ينظر: الدر المصون، 4 / 119، وروح المعاني، 12 / 109، وروح البيان، 4 / 169.

4 - ينظر: الدر المصون، 4 / 119، وروح المعاني، 12 / 109.

5 - ينظر: روح البيان، 4 / 169.

6 - الدر المصون، 4 / 119.

7 - الإسراء: الآية (79).

8 - ينظر: الدر المصون، 4 / 413، وتفسير أبو السعود، 5 / 189، وروح المعاني، 15 / 138.

9 - ينظر: الدر المصون، 4 / 413، وروح البيان، 5 / 190.

الزمخشري وهو كون (من) بمعنى (بعض)، والتقدير: وعليك بعض الليل فتهد به⁽¹⁾، قال ابن
ابن عاشر: "وتكون (من) اسماً بمعنى (بعض) كالتي في قوله: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ
عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾⁽²⁾ وهو أيضاً حسن"⁽³⁾.

ورده أبو حيان والسمين الحلبي من جهة النحو والإعراب⁽⁴⁾، قال أبو حيان: "فإن كان
تفسيره (وعليك بعض الليل) تفسير معنى فيقرب، وإن كان أراد صناعة النحو والإعراب فلا
يصح؛ لأن المغرّى به لا يكون حرفاً، وتقدير (من) بـ (بعض) فيه مسامحة لأنه ليس بمرادفه
البتة، إذ لو كان مرادفه للزم أن يكون اسماً، ولا قائل بذلك، ألا ترى إجماع النحويين على أن
واو (مع) حرف وإن قدرت بـ (مع)"⁽⁵⁾.

أما قوله: (به) ففيها وجهان: أحدهما: أن الضمير يعود على القرآن المذكور سابقاً، لا
بقيد إضافته إلى الفجر، وإنما أريد به معناه المشهور، وتكون الباء للسببية⁽⁶⁾، والوجه الآخر:
أن الضمير يعود على الوقت المقدر المفهوم من قوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ...﴾ أي: وقم وقتاً من
الليل فتهد في ذلك الوقت، فتكون الباء للظرفية، أي: بمعنى (في)⁽⁷⁾، قال الألويسي:
"والضمير المجرور في (به) للقرآن من حيث هو لا بقيد إضافته إلى الفجر، واستدل بذلك على
تطويل القراءة في صلاة التهجد، وقد صرح العلماء بنذب ذلك، . . . ، ويجوز أن يكون

1 - ينظر: الكشاف، 2/ 687.

2 - النساء: الآية (46).

3 - التحرير والتنوير، 15/ 184.

4 - ينظر: البحر المحيط، 6/ 69، والدر المصون، 4/ 414، واللباب، 12/ 360.

5 - البحر المحيط، 6/ 69.

6 - البحر المحيط، 6/ 69.

7 - ينظر: المحرر الوجيز، 3/ 478، والدر المصون، 4/ 414، واللباب، 12/ 360.

للبعض المفهوم من قوله (ومن الليل) والباء للظرفية، أي: فتهدد في ذلك البعض⁽¹⁾. ورجح ابن عطية الوجه الثاني⁽²⁾. والله أعلم.

* ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمِرًا تَهَجُّونَ﴾⁽³⁾ ففي هذه الآية اتفق المفسرون المفسرون في كون ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ حالاً من فاعل ﴿نَكِصُونَ﴾⁽⁴⁾ المذكورة في قوله: ﴿قَدْ كَانَتْ كَانَتْ ءَايَتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ نَكِصُونَ﴾⁽⁵⁾، ولكنهم جوروا في هذه الباء عدة أوجه أهمها:

1 . كونها للسببية، والجار والمجرور متعلقان بقوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ وعلى هذا يجوز للضمير أن يعود على أربعة أشياء⁽⁶⁾: أحدها: أنه يعود على القرآن لتقدم ذكر آياته، قال الألوسي: "وجوز أن يعود على القرآن المفهوم من الآيات أو عليها باعتبار تأويلها به"⁽⁷⁾، والمعنى: أنهم استكبروا بسبب القرآن لما تلى عليهم، والثاني: أنه يعود على البيت أو الحرم، قال الألوسي: " . . . أي بالبيت، والباء للسببية وسوغ هذا الإضمار مع أنه لم يجر له ذكر لاشتتار استكبارهم وافتخارهم بأنهم خُدّام البيت، وقوامه، وهذا ما عليه جمهور المفسرين، وقريب منه كون الضمير للحرم"⁽⁸⁾، أي: المعنى: استكبروا بسبب البيت؛ لأنهم يقولون: نحن وُلاته وخُدّامه، والثالث: أنه يعود على الرسول ﷺ؛ أي: استكبروا بسبب الرسول؛ لأنهم يقولون هو منّا دون غيرنا⁽⁹⁾،

1 - روح المعاني، 15 / 138.

2 - ينظر: المحرر الوجيز، 3 / 478.

3 - المؤمنون: الآية (67).

4 - ينظر: الدر المصون، 5 / 195، واللباب، 14 / 238، والجدول، 18 / 191.

5 - ينظر: مفاتيح الغيب، 23 / 97، والجامع لأحكام القرآن، 12 / 136، والدر المصون، 5 / 195،

والتحرير والتنوير، 18 / 86.

6 - روح المعاني، 18 / 49.

7 - المصدر نفسه، 18 / 49.

8 - ينظر: الدر المصون، 5 / 195، واللباب، 14 / 238.

9 - البحر المحيط، 6 / 380.

والرابع: أنه يعود على النكوص المدلول عليه من قوله: ﴿ نَنْكُصُونَ ﴾؛ أي: النكوص هو سبب الاستكبار، وهذا ما جوزه أبو حيان في قوله: "والضمير في (به) عائد على المصدر الدال عليه ﴿ نَنْكُصُونَ ﴾؛ أي بالنكوص والتباعد من سماع الآيات أو على الآيات لأنها في معنى الكتاب"⁽¹⁾، وردّه الألويسي بقوله: "وقال في البحر: الضمير عائد على المصدر الدال عليه ﴿ نَنْكُصُونَ ﴾ وتعقب بأنه لا يفيد كثير معنى، فإن ذلك مفهوم من جعل مستكبرين حالاً، واعترض عليه بما فيه بحث"⁽²⁾.

هذا إذا كان الجار والمجرور متعلقين بقوله: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ وجوز بعضهم تعلقهما بـ ﴿ سَمِرًا ﴾⁽³⁾، فتكون الباء للسببية، ويجوز في الضمير أن يعود على القرآن أو الرسول - ﷺ - والمعنى: "يسمرون بالقرآن وبالرسول؛ أي: يجعلونها حديثاً لهم يخوضون في ذلك كما يُسمر بالأحاديث"⁽⁴⁾، وهذه الأحاديث هي أقوال فاسدة فيصفون القرآن والرسول بالسحر والشعر وغيرهما.

ونصب ﴿ سَمِرًا ﴾ على الحال إما من فاعل ﴿ نَنْكُصُونَ ﴾ وإما من الضمير في ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾⁽⁵⁾.

2 - كونها للظرفية: ويتعلق الجار والمجرور بقوله: ﴿ سَمِرًا ﴾ ويكون الضمير عائداً على البيت أو الحرم، والمعنى: كانوا يسمرون في البيت بالهجر من الكلام⁽⁶⁾، وعلى هذا فإن الضمير إذا

1- ينظر نفسه، 6/ 380.

2 - روح المعاني، 18/ 49.

3 - ينظر: الدر المصون، 5/ 195، واللباب، 14/ 239، وروح المعاني، 18/ 49.

4 - الدر المصون، 5/ 195.

5 - ينظر: الجدول، 18/ 191.

6 - ينظر: التحرير والتتوير، 18/ 86.

كان عائداً على البيت أو الحرم فيجوز في الباء أن تكون للسببية أو للظرفية على حسب تعلقها.

3 - كونها للتعدية: وذلك إذا ضمن الاستكبار معنى التكذيب؛ لأن استكبارهم هو سبب التكذيب، فيكون الضمير عائداً على القرآن أو الرسول، أي: مكذبين بالقرآن أو بالرسول⁽¹⁾، قال السمين الحلبي: "وقيل: ضمن الاستكبار معنى التكذيب، فلذلك عدي بالباء، وهذا يتأتى على أن يكون الضمير للقرآن أو الرسول - ﷺ -".⁽²⁾

4 - كونها بمعنى (عن): ذكره ابن عجيبة⁽³⁾ في تفسيره قائلاً: "الظاهر أن الضمير للقرآن لتقدم ذكر آياته، والباء بمعنى (عن)؛ أي: مستكبرين عن سماعه والإذعان له"⁽⁴⁾. والأشهر ما ذهب إليه جمهور المفسرين وهو كونها للسببية؛ لاحتمال عود الضمير على أكثر من معنى. والله أعلم.

* ومن تلك الآيات أيضاً قوله تعالى: ﴿...أَعْمَلَهُمْ كَسْرَابٍ بِقَيْعَةٍ...﴾⁽⁵⁾ فالباء في قوله: ﴿بِقَيْعَةٍ﴾ بمعنى (في) أي: في قبيعة، واختلفوا في المتعلق على وجهين: أحدهما: أنه متعلق بمحذوف هو صفة لـ (سراب)؛ أي: أعمالكم كسراب كائن في قبيعة. والآخر: أنه متعلق بالاستقرار العامل في كاف التشبيه، أي: أعمالكم مستقرة كسراب في قبيعة، فالمجروران متعلقان

1 - ينظر: البحر المحيط، 380/6، والدر المصون، 195/5، وروح المعاني، 49/18، والتحرير

والتتوير، 86/18 - 87.

2 - الدر المصون، 195 / 5.

3- هو أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحسني، مفسر صوفي من أهل المغرب، (ت:1224هـ)

من مصنفاته: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، والفتوحات القدسية في شرح المقدمة

الأجرومية، وإيقاظ الهمم في شرح الحكم. ينظر: الأعلام 245/1.

4- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة، 27/5.

5 - النور: الآية (39).

بعامل واحد وهو الاستقرار⁽¹⁾، والوجه الأول أشهر، قال ابن عاشور: "و(قيعة) أرض، والجار والمجرور وصف لسراب، وهو وصف كاشف؛ لأن السراب لا يتكون إلا في قيعة . . ." ⁽²⁾. والله أعلم.

* ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ... ﴾⁽³⁾، ففي هذه الآية وجهان للقراءة، فقُرأت ﴿ تَقُولُونَ ﴾ بالتاء⁽⁴⁾، وعلى هذا الوجه قيل في الباء ثلاثة أقوال: أولها: أنها للظرفية، أي: فقد كذبوا فيما تقولون⁽⁵⁾، وفي المعنى قولان: أحدهما: أن الملائكة والرسل قد كذبوا الكفار فيما يقولون أنهم اتخذوهم أولياء من دونه، قاله مجاهد، الثاني: أن المشركين كذبوا المؤمنين فيما يقولونه من نبوة محمد ﷺ قاله ابن زيد⁽⁶⁾⁽⁷⁾. وثانيها: ما جوزه الألويسي في كون الباء صلة، فقد قال: " وجُوز أن تكون الباء صلة والمجرور بدل اشتمال من الضمير المنصوب في كذبوكم، والمراد بقولهم أنهم آلهة أو هؤلاء أضلونا، وتعقب بأن تكذيبهم في هذا القول لا تعلق له بما بعده من عدم استطاعتهم للصرف"⁽⁸⁾. وثالثها: ما جوزه ابن عاشور من

1 - ينظر: الدر المصون، 222/5، واللباب، 399 /14، وروح المعاني، 180 /18، والتحرير والتنوير، 252 /18.

2 - التحرير والتنوير، 252 /18.

3 - الفرقان: الآية (19).

4 - ينظر: حجة القراءات، لعبد الرحمن بن زنجلة أبو زرعة، ص/ 509.

5 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 12 /13، والدر المصون، 248 /5، وروح المعاني، 252 /18، والتحرير والتنوير، 342 /18.

6 - هو أبو العباس أحمد بن محمد بن زيد شهاب الدين، من علماء الحنابلة (ت: 87هـ). ينظر: الأعلام، 230/1.

7 - النكت والعيون، للماوردي، 4 /137.

8 - روح المعاني، 252 /18.

كون الباء للسببية، وذلك في قوله: " ويجوز أن تكون للسببية؛ أي: كذبوكم بسبب ما تقولون و(ما) موصولة"⁽¹⁾.

فعلى القول الأول والثالث يجوز أن تكون (ما) موصولة أو مصدرية، قال الألويسي: "(بما تقولون): أي في قولكم، على أن الباء بمعنى (في)، و(ما) مصدرية، والجار والمجرور متعلقان بالفعل، والقول بمعنى المقول، ويجوز أن تكون (ما) موصولة، والعائد محذوف؛ أي: في الذي تقولونه"⁽²⁾. وعلى القول الثاني تكون (ما) مصدرية، والمصدر المؤول بدل من الضمير المنصوب في (كذبوكم) أي: فقد كذبوا قولكم⁽³⁾.

أما الوجه الآخر للقراءة فهي قراءة أبي حيوة⁽⁴⁾ وقنبل⁽⁵⁾ من تحت؛ أي: (يقولون)، فتكون الباء للآلة "الاستعانة"⁽⁶⁾، والمعنى: فقد كذبكم المعبدون أو الآلهة بقولهم: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ كَانٌ يَنْبَغِي لَنَا ... ﴾⁽⁷⁾، قال الزمخشري في تفسيره للآية: "هذه المفاجأة بالاحتجاج والإلزام حسنة رائعة، وخاصة إذا انضم إليها الالتفات وحذف القول . . . ، فإذا قلت: هل يختلف حكم الباء مع التاء والياء؟ قلت: إي والله، وهي مع التاء كقوله: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآلْحَقِّ ﴾⁽⁸⁾ والجار

1 - التحرير والتتوير، 342/18.

2 - روح المعاني، 252 / 18.

3 - ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، 76 / 3، وتفسير أبي السعود، 229 / 1.

4 - شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي، مقرئ الشام، وصاحب القراءة الشاذة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 294 / 1.

5 - هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي، الشهير بقنبل، من أعلام القراء،

كان إماماً متقناً انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار

(ت: 291) عاش ستاً وتسعين سنة، أخذ عنه: ابن مجاهد، وابن عبد الرزاق.

ينظر: سير أعلام النبلاء، 88 / 27، والأعلام، 190 / 6.

6 - ينظر: الكشاف، 271 / 3، والتسهيل لعلوم التنزيل، 76 / 3، والبحر المديد، 179 / 5.

7 - الفرقان: الآية (18).

8 - ق: الآية (5).

والمجرور بدل من الضمير، كأنه قيل: فقد كذبوا بما تقولون، وهي مع الياء كقولك: كتبت بالقلم⁽¹⁾. والله أعلم.

* ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿... فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ ...﴾⁽²⁾ فقد جوز ابن عاشور لهذه الباء الباء وجهين⁽³⁾: أحدهما: أن تكون للتعديّة؛ أي: لا تخضعن القول، بمعنى لا تجعله خاضعاً ذليلاً رقيقاً متفككاً، والآخر: أن تكون بمعنى (في) أي: لا يكن منكن لين في القول⁽⁴⁾.

والأرجح هو الوجه الأول؛ لأنها لو كانت بمعنى (في) فإن الخضوع واللين يكون في القول فقط، دون تفكك القائل، أما إذا كانت للتعديّة فتشمل الخضوع في كلِّ، قال ابن عاشور: "وموقع الباء هنا أحسن من موقع همزة التعديّة؛ لأن باء التعديّة جاءت من باء المصاحبة في نحو: ﴿... ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ...﴾⁽⁵⁾، فلما كان التفكك والتزيين للقول يتبع تفكك القائل، أسند الخضوع إليهن في صورة، وأفيدت التعديّة بالباء"⁽⁶⁾.

* ومن ذلك قوله تعالى: ﴿... فَلَا تَمْتَرْنَ بِهَا ...﴾⁽⁷⁾ ففي هذه الباء قولان بحسب معنى الفعل (تَمْتَرْنَ)، فإذا كان بمعنى الشك فإن الباء بمعنى (في)، أي: فلا تشكن في الساعة فهي كائنة لا محالة⁽⁸⁾، وإذا ضمن الفعل معنى الكذب فإن الباء على أصلها، أي: لا تكذبن بها، قال ابن

1 . الكشاف، 3 / 271.

2 . الأحزاب: الآية (32).

3 . ينظر: التحرير والتنوير، 22 / 9.

4 . ينظر: المحرر الوجيز، 4 / 382، وروح المعاني، 22 / 5.

5 . البقرة: الآية (17).

6 . التحرير والتنوير، 22 / 9.

7 . الزخرف: الآية (61).

8 . ينظر: المحرر الوجيز، 5 / 62، والجامع لأحكام القرآن، 16 / 107.

ابن عاشور: "وعدي الفعل ﴿... فَلَا تَمَّتْ بِهَا...﴾ بالباء لتضمينه معنى: لا تكنين بها، أو الباء بمعنى (في) الظرفية"⁽¹⁾. والله أعلم.

* ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَكَهِنَ بِمَا ءَانَهُمْ رَبُّهُمْ...﴾⁽²⁾، فقد قال المعربون لهذه الآية:

﴿فَكَهِنَ﴾ إن ﴿فَكَهِنَ﴾ حال، والجار والمجرور متعلقان بها⁽³⁾، وإضافة قوله (بما آتاهم ربهم) إلى

لفظ ﴿فَكَهِنَ﴾ فيه زيادة حسن وجمال للمعنى، قال الرازي: "... وقوله: ﴿فَكَهِنَ﴾ يزيد

في ذلك؛ لأن المتعم قد تكون آثار التعم على ظاهره وقلبه مشغول، فلما قال: ﴿فَكَهِنَ﴾

يدل على غاية الطيبة، وقوله: ﴿بِمَا ءَانَهُمْ رَبُّهُمْ...﴾ يفيد زيادة في ذلك؛ لأن الفكه قد يكون

خسيس النفس، فيسرهُ أدنى شيء، ويفرح بأقل سبب، فقال: ﴿فَكَهِنَ﴾ لا لدنو همهم، بل

لعلو نعمهم؛ حيث هي من عند ربهم"⁽⁴⁾. وأما معنى الباء ففيها وجهان:

1 - أنها تفيد السببية؛ أي: متلذذين بسبب فاكهة الجنة⁽⁵⁾.

2 - أنها تفيد الظرفية؛ أي: متلذذين فيما آتاهم من الثمار وغير ذلك⁽⁶⁾.

وعلى التقديرين فإن (ما) موصولة واقعة على الفواكه التي في الجنة، ويجوز أن تكون (ما)

مصدرية أيضاً؛ أي: فاكهين بإيتاء ربهم⁽⁷⁾. والله أعلم.

1 - التحرير والتنوير، 244 / 25.

2 - الطور: الآية (18).

3 - ينظر: الجدول، 22 / 27، وإعراب القرآن وبيانه، 332 / 9.

4 - مفاتيح الغيب، 213 / 28.

5 - ينظر: الدر المصون، 197/6، واللباب 124/18، والتحرير والتنوير، 46 / 27.

6 - ينظر: الدر المصون، 197/6، واللباب 124/18، وإعراب القرآن وبيانه، 332 / 9.

7 - ينظر: روح المعاني، 31 / 27، وإعراب القرآن وبيانه، 332 / 9.

* ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ (1) فقد تعددت معاني الباء، وأهمها خمسة أوجه:

1 - أنها تفيد الإلصاق (الملازمة)، اختاره ابن عاشور، فقد قال: "ويجوز أن تكون الباء للملازمة، ويكون النور الملابس لليمين نور كتاب الحسنات" (2).

2 - أنها تفيد السببية، وهذا الوجه على قراءة أبي حيوة ﴿وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ بكسر الهمزة، قال السمين الحلبي: "وهذا المصدر معطوف على الظرف قبله، والباء سببية، أي: يسعى كائناً وكائناً بسبب إيمانهم، وقال أبو البقاء وتقديره: وبإيمانهم استحقوه، أو بإيمانهم يقال لهم: بشراكم" (3)، وقال ابن عادل: " (بإيمانهم) أراد الإيمان الذي هو ضد الكفر، وعطف ما ليس بظرف على الظرف، لأن معنى الظرف الحال، وهو متعلق بمحذوف، والمعنى: يسعى كائناً بين أيديهم، وكائناً بإيمانهم" (4).

3 - أنها للظرفية بمعنى (في)، والمعنى: يسعى إيمانهم وعملهم الصالح بين أيديهم وفي إيمانهم كتب أعمالهم، ويجوز على هذا الوجه الوقف على (بين أيديهم) (5).

4 - أنها للمجاوزة بمعنى (عن)، وهذا ما اختاره أكثر النحاة، والمعنى: عن جميع جهاتهم، وإنما حُص الأيمان لأنها أشرف الجهات (6)، ولعلك تتساءل لماذا اختار الله ﷻ هاتين الجهتين؟

1 - الحديد: الآية (12).

2 - التحرير والتنوير، 27 / 380.

3 - الدر المصون، 6 / 275. وينظر: إملاء ما من به الرحمن، 2 / 253.

4 - اللباب، 18 / 469.

5 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 17 / 243، وإعراب القرآن، للنحاس، 4 / 355.

6 - ينظر: المحرر الوجيز، 15 / 261، والبحر المحيط، 8 / 220، والدر المصون، 6 / 275، واللباب،

واللباب، 18 / 468، والتحرير والتنوير، 27 / 380.

قال الزمخشري: " وإنما قال: ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾؛ لأن السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين، كما أن الأشقياء يؤتونها من شمائلهم ووراء ظهورهم" (1)، وقال الضحاك (2) فيما نقل عنه أبو حيان: "النور استعارة عن الهدى والرضوان الذي هم فيه، والظاهر أن النور يتقدم لهم بين أيديهم، ويكون أيضاً بأيمانهم، فيظهر أنهما نوران: نور ساع بين أيديهم، ونور بأيمانهم، فذلك يضيء الجهة التي يؤمونها، وهذا يضيء من حوليهم من الجهات" (3)، وقيل: إن الأول نور الإيمان والمعرفة والأعمال المقبولة، والثاني نور الإنفاق؛ لأنه بالإيمان. وعلى هذا الوجه لا يجوز الوقف على ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (4).

5 - أنها بمعنى (على)، ذكره الطبري (5) في قوله: "والباء في قوله: ﴿ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ بمعنى (في)، وكان بعض نحوي البصرة يقول: الباء في قوله: ﴿ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ بمعنى: على أيمانهم" (6).

1 - الكشاف، 4 / 475.

2 - هو أبو القاسم الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، مفسر، حدّث عن: ابن عباس وأبي سعيد الخدري، وانس بن مالك، وحدّث عنه: مقاتل، وعلي بن الحكم وغيرهما. وله كتاب في التفسير، وتوفي بخرسان سنة: (105هـ).

ينظر: سير أعلام النبلاء، 8 / 174، والأعلام، 3 / 215.

3 - البحر المحيط، 8 / 220.

4 - ينظر: مفاتيح الغيب، 29 / 194.

5 - هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، المؤرخ المفسر الإمام، ولد في طبرستان، وعاش وتوفي في بغداد أكثر الترحال، (ت: 310هـ) واشتهر بكثرة تصانيفه، منها: جامع البيان في تفسير القرآن، وأخبار الرسل والملوك، واختلاف الفقهاء.

ينظر: سير أعلام النبلاء، 14 / 268، والأعلام، 6 / 69.

6 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، 13 / 290.

هذا أشهر ما قيل في معنى الباء، ويرى جمهور المفسرين أن معنى ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ يريد الضوء المنبسط من أصل النور و ﴿ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ أصله، والشيء الذي هو منقذ فيه⁽¹⁾، فعلى هذا تكون الباء للظرفية وهو الأظهر. والله أعلم.

* أما قوله تعالى: ﴿ بِأَيْتِكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾⁽²⁾ فقد قال العلماء في إعراب الآية خمسة أوجه على حسب اختلاف معنى الباء:

- 1 - أنها للسببية، وذلك على حذف مضاف، والتقدير: بأيكم فتن المفتون، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وإليه ذهب الأخفش، وتكون الباء متعلقة بما قبلها، ولا يوقف على (يبصرون)، وقوله (مفتون) اسم مفعول على أصله⁽³⁾.
- 2 - أنها صلة (زائدة)، زيدت في المبتدأ لتأكيد تعلق الفعل بمفعوله، والتقدير: أيكم المفتون، فزيدت كزيادتها في نحو: بحسبك درهم⁽⁴⁾، وجوز ذلك سيبويه، وردّه الفراء بأنه إذا أمكن فيه بأن المعنى الصحيح من دون طرح الباء كان ذلك أولى⁽⁵⁾، وقال السمين الحلبي: ". . . فزيدت كزيادتها في نحو: بحسبك زيد، وإلى هذا ذهب قتادة⁽⁶⁾ وأبو عبيدة معمر بن المثنى، إلا إلا أنه ضعيف من حيث إن الباء لا تزداد في المبتدأ إلا في (حسبك) فقط"⁽⁷⁾.

-
- 1 - ينظر: المحرر الوجيز، 5/ 334، والبحر المحيط، 8/ 220.
 - 2 - القلم: الآية (6).
 - 3 - ينظر: الدر المصون، 6/ 351، واللباب، 19/ 271.
 - 4 - ينظر: مفاتيح الغيب، 30/ 73، وإملاء ما منّ به الرحمن، 2/ 266، والجامع لأحكام القرآن، 229/18، والبحر المحيط، 8/ 303، والتحرير والتنوير، 29/ 66 - 67.
 - 5 - ينظر: مفاتيح الغيب، 30/ 72 - 73، وروح المعاني، 29/ 25.
 - 6 - هو أبو الخطاب، قتادة بن دعامة بن عازير السدوسي البصري، مفسر وحافظ (ت: 118هـ).
ينظر: الأعلام، 5/ 189.
 - 7 - الدر المصون، 6/ 351.

وعلى هذا الوجه يكون الكلام تاماً عند قوله: ﴿ وَيُبْصِرُونَ ﴾، وبدأ قوله: ﴿ يَا أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾، واختار السمين الحلبي غير ذلك، فقد قال: "وينبغي أن يقال: إن الكلام إنما يتم على قوله: ﴿ الْمَفْتُونُ ﴾ سواء قيل بأن الباء مزيدة أم لا؛ لأن قوله: ﴿ فَسَبَّحُوا بُحْبُوحَهُ ﴾ (1) معلق بالاستفهام بعده؛ لأنه فعل بمعنى الرؤية، والرؤية البصرية تعلق على الصحيح بدليل قولهم: (أما ترى أي برق ههنا)، فكذلك الإبصار لأنه هو الرؤية بالعين، فعلى القول بزيادة الباء تكون الجملة الاستفهامية في محل نصب؛ لأنها واقعة موقع مفعول الإبصار" (2).

3 - أنها للظرفية بمعنى (في)، وهذا ما جوزه جمهور المفسرين (3)، والمعنى: فستبصر ويبصرون في أي الفريقين المجنون، أفي فرقة الإسلام أم في فرقة الكفار.

ويكون قوله: ﴿ الْمَفْتُونُ ﴾ اسم مفعول، والجار والمجرور متعلقين بقوله: ﴿ وَيُبْصِرُونَ ﴾، ورجح الألويسي هذا الوجه بقوله: "... والباء على هذا بمعنى (في)، وقدر بأيّ الفريقين منكم، دفعا لما قيل من أن الخطاب لرسول الله ﷺ وجماعة قريش، ولا يصح أن يقال لجماعة وواحد (في أيكم زيد)، وأيد الاعتراض بأن قوله تعالى: ﴿ فَسَبَّحُوا بُحْبُوحَهُ ﴾ خطاب له ﷺ خاصة، وجواب التأييد أن الخطاب بظاهره خُص برسول الله ﷺ ليجري الكلام على نهج السوابق ولا يتنافر، لكنه ليس كالسوابق في الاختصاص حقيقة؛ لدخول الأمة فيه أيضاً، فيصح تقدير: بأيّ الفريقين، وادعى صاحب الكشف (4) أن هذا أوجه الأوجه؛ لإفادته التعريض وسلامته عن استعمال النادر، يعني زيادة الباء في المبتدأ، وكون المصدر على زنة المفعول، وإليه ذهب

1 - القلم: الآية (5).

2 - الدر المصون، 6 / 351.

3 - ينظر: إملاء ما من به الرحمن، 2 / 266، والجامع لأحكام القرآن، 18 / 229، والدر المصون،

6 / 351، وروح المعاني، 29 / 25، والتحرير والتنوير، 29 / 67.

4 - ربما أراد به صاحب الكشف وهو الزمخشري. والله أعلم.

الفراء، ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة⁽¹⁾ (في أيكم)، وأياً ما كان فالظاهر أن: ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾ معمول لما قبله على سبيل التنازع، والمراد: فستعلم ويعلمون ذلك يوم القيامة حين تبين الحق من الباطل⁽²⁾.

4. أنها للملابسة، وذلك إذا كان ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾ مصدراً جاء على (مفعول)⁽³⁾، قال الرازي في هذا المعنى: "وهو اختيار الفراء والمبرد أن ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾ ها هنا بمعنى: (الفتون) وهو الجنون، والمصادر تجيء على المفعول، نحو: المعقود والميسور بمعنى العقد والبسر، يقال: ليس له معقود رأي، أي: عقد رأي"⁽⁴⁾.

5. أنها للتعدية، وذلك إذا ضمن الفعل ﴿فَسَتَّبِصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾ معنى يوقن أو يعلم أو يخبر، وجوزه ابن كثير في قوله: "ومعنى ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾: ظاهر؛ أي: الذي قد افتتن عن الحق وضل عنه، وإنما دخلت الباء في قوله: ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾ لتدل على تضمين الفعل في قوله: ﴿فَسَتَّبِصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾، وتقديره: فستعلم ويعلمون، أو: فستخبر ويخبرون بأيكم المفتون والله أعلم"⁽⁵⁾.

وقال ابن عاشور: "... يضمن الفعل ﴿فَسَتَّبِصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾ معنى: توقن ويوقنون على طريق الكناية بفعل الإبصار عن التحقق؛ لأن أقوى طرق الحس البصر ويكون الإتيان بالباء للإشارة

1 - هو إبراهيم بن أبي عبلة العقيلي الشامي المقدسي، من بقايا التابعين، روى عنه أنس بن مالك،

وبلال بن أبي الدرداء وحدث عنه: ابن إسحاق، وأيوب بن سود وآخرون، (ت: 152هـ).

ينظر: سير أعلام النبلاء 395/11.

2 - روح المعاني، 29 / 25 - 26.

3 - ينظر: روح المعاني، 29 / 25، والتحرير والتنوير، 29 / 67.

4 - مفاتيح الغيب، 30 / 73.

5 - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، 4 / 102.

إلى هذا التضمين، والمعنى: فستعلم يقيناً ويعلمون يقيناً بأيكم المفتون، فالباء على أصلها من التعدية متعلقة بتبصر ويبصرون⁽¹⁾.

والأرجح كونها للظرفية على ما قاله جمهور المفسرين واختاره الألوسي في قوله السابق، ويؤكد ذلك مجيء لفظ (أيكم) بياءين، قال الزركشي: "... كتبت بياءين تخصيصاً لهم بالصفة، لحصول ذلك وتحققه في الوجود، فإنهم هم المفتونون دونه، فانفصل حرف، أي بياءين لصحة هذا الفرق بينه وبينهم قطعاً، لكنه باطن فهو ملكوتي، وإنما جاء اللفظ بالإبهام على أسلوب المجاملة في الكلام والإمهال لهم؛ ليقع التدبر والتذكار"⁽²⁾.

وهناك من علّها تعليلاً صرفياً وهو " أنهم كتبوا للهمزة صورة على التحقيق، وصورة على التخفيف، فالألف صورة الهمزة على التحقيق والياء الأولى صورتها على التخفيف؛ لأنّ قبل الهمزة كسرة، فإذا خففتها فحكما أن تبدل منها ياء، والياء الثانية صورة الياء المشددة . . ."⁽³⁾ والله أعلم.

* ومن مواضع هذا التناوب قوله تعالى: ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾⁽⁴⁾، فقد اختلف العلماء في عود الضمير، فقالوا إن المجرور يعود على اليوم المنكور في قوله: ﴿ فَكَيْفَ تَنْفُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾⁽⁵⁾، أي: أن السماء على عظمها وإحكامها تنفطر من شدة ذلك اليوم وهوله، وقيل: إن السماء مثقلة به الآن إثقلاً يؤدي إلى انفطارها لعظمه عليها وخشيتها من وقوعه⁽⁶⁾، قال الألوسي: "يعني أن السماء على عظمها وإحكامها تنفطر بشدة ذلك اليوم وهوله كما ينفطر

1 - التحرير والتنوير، 67 / 29.

2 - البرهان، 388 / 1.

3 - مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد القيرواني، ص / 699.

4 - المزمّل: الآية (18).

5 - المزمّل: الآية (17).

6 - ينظر: مفاتيح الغيب، 163 / 30، والجامع لأحكام القرآن، 50 / 19، واللباب، 479 / 19.

الشيء بما تنظر به، فما ظنك بغيرها من الخلائق، وجوز أن يراد السماء مثقلة به الآن إتحالاً يؤدي إلى انقطاعها، ...، فالكلام من باب التخيل، والانقطاع كناية عن المبالغة في ثقل ذلك اليوم، والمراد إفادة أنه الآن على هذا الوصف، والأول أظهر وأوفق لأكثر الآيات⁽¹⁾.

وقيل: إن المجرور يعود على لفظ الجلالة الله ﷻ؛ أي: بأمره⁽²⁾، قال ابن جزي⁽³⁾: "والضمير المجرور يعود على اليوم؛ أي: تنظر السماء لشدة هوله، ويحتمل أن يعود على الله أي: تنظر بأمره وقدرته والأول أظهر"⁽⁴⁾، وقال ابن كثير: "... أي: بسببه من شدته وهوله، ومنهم من يعيد الضمير على الله ﷻ...، وليس بقوي؛ لأنه لم يجر له ذكر هنا"⁽⁵⁾.

وقيل: إن المجرور يعود على الأمر، أي: بالأمر، والمعنى: أن السماء منقطر بما يجعل الولدان شيباً⁽⁶⁾.

وجوز ابن عاشور عود الضمير على الكفر فقد قال: " ويجوز أن تجعل جملة ﴿ أَلَسَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ مستأنفة ومعتزلة بين جملة ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ ﴾، وجملة: ﴿ كَانَ وَعَدُهُ مَفْعُولًا ﴾ والباء للسببية، ويكون الضمير المجرور بالباء عائداً إلى الكفر المأخوذ من الفعل ﴿ كَفَرْتُمْ ﴾⁽⁷⁾.

1 - روح المعاني، 29 / 109.

2 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 19 / 50، واللباب، 19 / 479.

3 - هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن عبد الله بن جزي الكلبي، له القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، والتسهيل لعلوم التنزيل (ت: 741هـ).

ينظر: الأعلام، 5 / 325.

4 - التسهيل لعلوم التنزيل، 4 / 158.

5 - تفسير ابن كثير، 14 / 170.

6 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 19 / 50، واللباب، 19 / 479.

7 - التحرر والتتوير، 29 / 276.

هذا أشهر ما قيل في عود الضمير، والأرجح عوده على اليوم؛ لكونه مذكوراً سابقاً، وهو الأوفق لمعنى الآية، أما معنى الباء، فقد جَوَز العلماء فيها أربعة أوجه: أولها: كونها للسببية؛ أي: منفطر بسبب شدة اليوم وهوله، وهو ما اختاره أكثر المفسرين⁽¹⁾.

والثاني: كونها للآلة، أي: للاستعانة، قال الزمخشري: "والباء في (به) مثلها في قولك: (فطرت العود بالقدوم فانفطر به)، يعني أنها تنفطر لشدة ذلك اليوم وهوله كما ينفطر الشيء بما يفطر به"⁽²⁾، وجاء في تفسير روح البيان: "قال بعضهم اتخاذ الآلة والاستعانة لا يليق بجناب الله - تعالى - ولا يناسب ذات السماء أيضاً"⁽³⁾. والثالث: كونها للظرفية أي بمعنى (في)⁽⁴⁾، قال القرطبي: "ومعنى (به) أي: فيه، أي: في ذلك اليوم لهوله، هذا أحسن ما قيل فيه"⁽⁵⁾. والرابع: كونها بمعنى اللام، قال القرطبي: "وقيل: به؛ أي: له؛ أي: لذلك اليوم، يقال: فعلت كذا بحرمتك ولحرمتك، والباء واللام و(في) متقاربة في مثل هذا الموضع، قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ... ﴾⁽⁶⁾؛ أي: في يوم القيامة"⁽⁷⁾.

والأظهر أنها بمعنى (في)؛ لأن (في) أقرب للظرفية من اللام، وهذا ما رجّحه أكثر المفسرين. والله أعلم.

1 - ينظر: البحر المحيط، 8 / 357، والدر المصون، 6 / 409، واللباب، 19 / 479، والتحرير

والتتوير، 29 / 276.

2 - الكشف، 4 / 642.

3 - تفسير روح البيان، 10 / 203.

4 - ينظر: البحر المحيط، 8 / 357، واللباب، 19 / 479، والتحرير والتتوير، 29 / 275.

5 - الجامع لأحكام القرآن، 19 / 50.

6 - الأنبياء: الآية (47).

7 - الجامع لأحكام القرآن، 19 / 50.

* وآخر هذه المواضع تمثيلاً لقوله تعالى: ﴿ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَعًا ⁽¹⁾ ﴾، عطفت هذه الآية على الاسم الذي قبلها وهو ﴿ وَالْعَدِيدَاتِ ﴾ أو ما بعده، وهو اسم فاعل في معنى الفعل، وعلل الألويسي مجيء هذا العطف بقوله: "والفعل عطف على الاسم قبله وهو ﴿ وَالْعَدِيدَاتِ ﴾ أو ما بعده؛ لأنه اسم فاعل وهو في معنى الفعل خصوصاً إذا وقع صلة، فكأنه قيل: فإللاتي عَدَوْنَ فَأَوْرَيْنَ فَأَغْرَيْنَ فَأَثَرْنَ، ولا شذوذ في مثله، لأن الفعل تابع فلا يلزم دخول (أل) عليه، ولا حاجة إلى أن يقال هو معطوف على الفعل الذي وضع اسم الفاعل موضعه، والحكمة في مجيء هذا فعلاً بعد اسم فاعل على ما قال ابن المنير⁽²⁾ تصوير هذه الأفعال في النفس، فإن التصوير يحصل بإيراد الفعل بعد الاسم لما بينهما من التخالف وهو أبلغ من التصوير بالأسماء المتناسقة، وكذلك التصوير بالمضارع بعد المضارع..."⁽³⁾.

واختار ابن عاشور كون المعطوف عليه هو لفظ ﴿ فَأَلْغِيَرَاتِ ﴾ وأثبت ذلك بأن المعطوف من آثار وصف المغيرات، وليست عاطفة على صفة مستقلة مثل الصفات الثلاثة التي قبلها؛ " لأن إثارة النقع وتوسط الجمع من آثار الإغارة صباحاً وليس مقسماً بهما أصالة وإنما القسم بالأوصاف الثلاثة الأولى، فذلك غير الأسلوب في قوله: ﴿ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَعًا فَوَسَطَنَ بِهِ جَمْعًا ﴾ فجيء بهما فعلين ماضيين ولم يأتيا على نسق الأوصاف قبلهما بصيغة اسم الفاعل للإشارة إلى أن الكلام انتقل من القسم إلى الحكاية عن حصول ما ترتب على تلك الأوصاف الثلاثة ما قصد منها من الظفر بالمطلوب الذي لأجله كان العدو والإيراء، والإغارة عقبه"⁽⁴⁾، ومعنى

1 - العاديات: الآية (4).

2 - هو أبو محمد عبد الواحد بن منصور بن محمد بن المنير فخر الدين الإسكندري المالكي، مفسر،

وله شعر، (ت: 733هـ) له تفسير وأرجوزة في القراءات السبع وديوان في المدائح النبوية.

ينظر: الأعلام، 4/ 177.

3 - روح المعاني، 30/ 216.

4 - التحرير والتوير، 30/ 502.

النقع هو الغبار، وقيل: هو رفع الصوت، أي: فهيجن في ذلك الوقت صياحاً، وهو صياح مَنْ هُجم عليه وأوقع به⁽¹⁾، والمعنى الأول أشهر، قال الألويسي: "وفي ذكر إثارة الغبار إشارة إلى شدة العدو، وكثرة الكرّ والفرّ، وكثيراً ما يشيرون به إلى ذلك..."⁽²⁾.

هذا في معنى النقع، أما الباء فقد اختلّف في معناها بحسب عود الضمير المتصل بها، وذلك على وجهين:

أحدهما: أنها تفيد الظرفية، وذلك إذا عاد الضمير على الوقت⁽³⁾، أي: فهيجن في ذلك الوقت غباراً، وهو وقت الصياح المذكور سابقاً في قوله: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾⁽⁴⁾، قال الألويسي: "وتخصيص إثارته بالصبح لأنه لا يثور أو لا يظهر ثورانه بالليل، وبهذا يظهر أن الإبراء الذي لا يظهر في النهار واقع في الليل"⁽⁵⁾.

وكذلك تفيد معنى الظرفية إذا عاد الضمير على المكان أو الموضع الذي قامت فيه الإغارة، وأثير فيه الغبار، قال القرطبي: "والكناية في (به) ترجع إلى المكان، أو إلى الموضع الذي تقع فيه الإغارة، وإذا علم المعنى جاز أن يكنى عما لم يجر له ذكر بالتصريح"⁽⁶⁾، وقال السمين الحلبي: "... الثّاني: أنه عائد على المكان، وإن لم يجر له ذكر؛ لأن الإثارة لا بد لها من مكان، فالسياق والفعل يدلان عليه"⁽⁷⁾، وقال الزركشي في هذا: "... قيل الضمير لمكان الإغارة، بدلالة ﴿وَالْعَدِيدَاتِ﴾ عليه، فهذه الأفعال إنما تكون للمكان"⁽¹⁾.

1 - ينظر: لسان العرب (نقع)، 8 / 359، وروح المعاني، 30 / 216.

2 - روح المعاني، 30 / 216.

3 - ينظر: المحرر الوجيز، 5 / 514، والتسهيل في علوم التنزيل، 4 / 214، والدر المصون، 6 / 559.

4 - العاديات: الآية (3).

5 - روح المعاني، 30 / 216.

6 - الجامع لأحكام القرآن، 20 / 158.

7 - الدر المصون، 6 / 559.

والوجه الآخر: أنها تفيد السببية أو الملازمة ويكون الضمير عائداً على العدو الدال عليه ﴿ وَالْعَدِيَّتِ ﴾، أو على الإغارة الدال عليها ﴿ فَأَلْغِيَتْ ﴾⁽²⁾، وقيل: يعود على الخيل أو الإبل؛ أي: حركن الغبار عند مشيهنّ، والتذكير لتأويلها بالجري ونحوه⁽³⁾.

والأرجح كون الباء للظرفية، والضمير يعود على الصبح، قال الألويسي في هذا الوجه: "والأول أظهر وألطف، ومنه ضمير (به) في قوله ﴿كَلِمَاتٍ﴾: ﴿ فَوَسَّطَنَ بِهِ جَمْعًا ﴾⁽⁴⁾؛ أي: فوسطن في ذلك الوقت...⁽⁵⁾. والله أعلم.

ب- مجيء (في) بمعنى الباء:

من أهم هذه المواضع قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ ﴾⁽⁶⁾ فقد اختلف العلماء في معنى الإسراف في القتل، فقيل: إنّ المعنى: لا يسرف القاتل الأوّل في القتل تعدّياً وظلماً، وقيل: أي: لا يسرف وليّ المقتول في القتل، كأن يقتل غير قاتله، أو يمثل بالمقتول، أو يقتل جماعة بواحد، أو يقتل بعد أخذ الدية⁽⁷⁾، وقيل: إنّ معناه أن لا يقدم على القتل، ويكتفي بأخذ الدية، قال الرّازي: "... معناه أن الأولى أن لا يقدم على استيفاء القتل، وأن يكتفي بأخذ الدية، أو يميل إلى العفو، وبالجمله لفظة (في) محمولة على الباء، والمعنى: فلا يصير مسرفاً بسبب

1 - البرهان، 27 / 4.

2 - ينظر: مفاتيح الغيب، 63 / 32، والدر المصون، 559/6، واللباب 461 / 20، والتحرير والتنوير، 502/30.

3 - ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، 214 / 3، وروح المعاني، 216 / 30 - 217.

4 - العاديات: الآية (5).

5 - روح المعاني، 217 / 30.

6 - الإسراء: الآية (33).

7 - ينظر: النكت والعيون، 240/3، والبحر المحيط، 30 / 6، والدر المصون، 347 / 9.

إقدامه على القتل، ويصير معناه: الترغيب في العفو والاكْتفاء بالديّة، كما قال: ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (1) «(2)».

وردّ أبو حيان هذا المعنى، واختار المعاني السابقة، وذلك في قوله: "ولو سلم أنّ (في) بمعنى الباء لم يكن صحيح المعنى؛ لأنّ من قتل بحق قاتل موليه لا يصير مسرفاً بقتله، وإنّما الظاهر - والله أعلم - النهي عما كانت الجاهلية تفعله من قتل الجماعة بالواحد، وقتل غير القاتل، والمثلة، ومكافأة الذي يقتل من قتله" (3).

وما اختاره أبو حيان هو أظهر المعاني، وهو الأرجح في عدم كون (في) بمعنى الباء؛ لأنّ (في) تفيد أصالة معنى السببية، فلا حاجة للقول بهذا التناوب. والله أعلم.

ومن تلك المواضع أيضاً قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ... ﴾ (4)، فالفعل (الغوا) يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون من (لَغِيَ - يَلْغِي)، والوجه الآخر: أن يكون من (لَغَا - يَلْغَى - يَلْغُو)، ومعنى اللغو: هو الساقط من الكلام؛ أي الذي لا فائدة فيه (5)، ومعنى الآية يأتي على وجهين:

أ - أي: لا تسمعوا للقرآن إذا قرئ، وتشاغلوا عند قراءته برفع الأصوات بالخرافات والبهتان وما أشبه ذلك، حتى تخططوا على القارئ، وتشوشوا عليه (6)، وعلى هذا المعنى تكون (في) على

1 - البقرة: الآية (237).

2 - مفاتيح الغيب، 162 / 20، وينظر: الدر المصون، 9 / 347.

3 - البحر المحيط، 6 / 31.

4 - فصلت: الآية (26).

5 - لسان العرب، (لغو)، 15 / 250، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، 15 / 356، والدر المصون، 12 /

12 / 389، والتحرير والتنوير، 24 / 277.

6 - ينظر: الكشاف، 4 / 203، والتحرير والتنوير، 24 / 277.

أصلها، أي تفيده: الظرفية، قال ابن عاشور: "ولما كان المقصود بتخلل أصواتهم صوت القارئ حتى لا يفقهه السامعون، عدي اللغو بحرف (في) الظرفية؛ لإفادة إيقاع لغوهم في خلال صوت القارئ وقوع المظروف في الظرف على وجه المجاز، وأدخل حرف الظرفية على اسم القرآن دون اسم شيء من أحواله مثل صوت أو كلام ليشمل كل ما يخفي ألفاظ القرآن أو يشكك في معانيها أو نحو ذلك، وهذا نظم له مكانة من البلاغة" (1).

ب - ويحتمل أن يكون معنى (الغوا فيه) أي: ارموا به وانبذوه، وعلى هذا الوجه تكون (في) بمعنى الباء (2)، قال السمين الحلبي: "قوله: ﴿ وَالْغَوَا ﴾ العامة على فتح الغين، وهي تحتل وجهين: أحدهما: أن يكون من (لَغِيَ) بالكسر (يَلْغَى)، وفيها معنيان، أحدهما من لَغِيَ إذا تكلم باللغو، وهو ما لا فائدة فيه، والثاني: أنه من لَغِيَ بكذا أي: رمى به، فتكون (في) بمعنى الباء، أي: ارموا به وانبذوه..." (3).

والأظهر هو الوجه الأول؛ لأنّ الحمل على الأصالة أقوى من النيابة، وإذا استوى التقدير وعدم التقدير فعدم التقدير أولى، والله أعلم.

.ومن المواضع أيضاً قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ... ﴾ (4)، فمعنى قوله: ﴿ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ أي: في علمه وقضائه، أو ما كتبه أو حكمه سبحانه، أو اللوح المحفوظ، أو القرآن،

1 - التحرير والتنوير، 24 / 278.

2 - ينظر: البحر المحيط، 7 / 473، والدر المصون، 12 / 389، وروح المعاني، 24 / 119.

3 - الدر المصون، 12 / 389.

4 - الروم: الآية (56).

وأيّ ما كان المعنى فالجار والمجرور متعلقان بالفعل ﴿ لَيْتُمْ ﴾⁽¹⁾، وقيل إذا كان بمعنى القرآن فإنه يتعلق بقوله: ﴿ أوتُوا الْعِلْمَ ﴾⁽²⁾.

ونكر أن الكلام في الآية على التقديم والتأخير، والأصل: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَيْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعثِ ﴾ وعلى هذا الوجه تكون (في) بمعنى الباء؛ أي: العلم بكتاب الله⁽³⁾

ورده أبو حيان في قوله: "ولعل هذا القول لا يصح عن قتادة..."⁽⁴⁾، واستبعده الألويسي أيضاً في قوله: "وفيه من البعد ما فيه أنّ الكلام على التقديم والتأخير..."⁽⁵⁾.

واختار ابن عاشور كون (في) للتعليل؛ أي: لبتتم إلى هذا اليوم ولم يعدّوا من قبل لأجل ما جاء في كتاب الله من تهديدهم بهذا اليوم...."⁽⁶⁾.

3 - التناوب بين الباء و (عن):

يجتمع الحرفان الباء و(عن) في إفادتهما للتعليل، فالباء تفيد السببية، وما بعد (عن) يكون سبباً في حصول ما قبلها، وهذه هي العلاقة التي تجمع بينهما، والتي تجوز إنابة أحدهما عن الآخر.

أ- مجيء الباء بمعنى (عن):

1 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 14 / 48، وروح المعاني، 21 / 60.

2 - الروم: الآية (56).

3 - ينظر: البحر المحيط، 7 / 175، وروح المعاني، 21 / 61، والتحرير والتنوير، 21 / 131.

4 - البحر المحيط، 7 / 175.

5 - روح المعاني، 21 / 61.

6 - التحرير والتنوير، 21 / 131.

اخترت ثلاثة مواضع هي:

قوله تعالى ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾⁽¹⁾، فقد قيل في هذه الباء قولان⁽²⁾، أحدهما: أنهما بمعنى (عن)، والفعل ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ من العدول؛ أي: يعدلون عن ربهم إلى غيره؛ أي: يميلون عنه، ويكون الجار والمجرور متعلقين بـ ﴿ كَفَرُوا ﴾، ولا مفعول له، ويجوز تعلّقهما بـ ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ وقدّم للفواصل⁽³⁾.

والقول الآخر: أنهما للتعدية، والفعل ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ من العدل، وهي التسوية⁽⁴⁾، أي: يسوون به غيره من المخلوقين، فيكون الجار والمجرور متعلقين بـ ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾، قال ابن عاشور: " ولا يصح تعليقه بالذين كفروا لعدم الحاجة إلى ذلك"⁽⁵⁾، والمفعول محذوف.

قال الألوسي: " ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ على تقدير أن يكون من العدل بمعنى العدول متروكة ليقع الإنكار على نفس الفعل، وإنما قدروا له مفعولاً على تقدير أن يكون من العدل بمعنى التسوية، فقالوا: غيره أو الأوثان؛ لأنه لا يحسن إنكار العدل بخلاف إنكار العدول،، كما أنّ تقديم ﴿ بِرَبِّهِمْ ﴾ على احتمال تعلّقه بما بعده لذلك، ويجوز أن يكون للاهتمام"⁽⁶⁾.

واختار الألوسي الوجه الأول، وذكر أنه أبلغ؛ لتنزيل الفعل المتعدّي منزلة الفعل اللازم، فقد قال: "وقال بعض المحققين: إنّ هذا وإن تراءى في بادئ النظر لكنه عند التحقيق ليس بوارد؛

1 - الأنعام: الآية (01).

2 - ينظر: البحر المحيط، 4 / 74، والدر المصون، 3 / 04.

3 - ينظر: الدر المصون، 3 / 04.

4 - ينظر: مفاتيح الغيب، 12 / 126، والبحر المحيط، 4 / 74، والدر المصون، 3 / 4 والتحرير والتتوير، 7 / 128.

5 - التحرير والتتوير، 7 / 128.

6 - روح المعاني، 7 / 87.

لأنّ العدول وإن كان له فردان أحدهما مذموم وهو العدول عن الحقّ إلى الباطل، وممدوح وهو العدول عن الباطل إلى الحقّ، لكن العدول الموصوف به الكفار لا يحتمل الثاني، فلتعينه لا يحتاج إلى تقدير متعلق، وتنزيله منزلة اللازم أبلغ عند التأمل، بخلاف التسوية فإنها من النسب التي لا تتصور بدون المتعلق فلذا قدره، ومن هذا يعلم أنّ تنزيل الفعل منزلة اللازم الشائع فيما بينهم إنّما يكون أو يحسن فيما ليس من قبيل النسب⁽¹⁾.

وقال العكبري في هذا الوجه: "وقوله تعالى: ﴿ يَرْبِّهِمْ ﴾ الباء تتعلق بـ: ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾؛ أي: الذين كفروا يعدلون بربهم غيره، و ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾، والمفعول محذوف، ويجوز على هذا أن تكون الباء بمعنى (عن)، فلا يكون في الكلام مفعول محذوف بل يكون ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ لازماً، أي: يعدلون عنه إلى غيره⁽²⁾.

. والموضع الثاني: في قوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾⁽³⁾ بقراءة الهمزة⁽⁴⁾، وهي تحتل وجهين:

أ - أن تكون الباء للتعدية، بتضمين الفعل ﴿ سَأَلَ ﴾ معنى (دعا)، أي: دعا داعٍ بعذاب واقع⁽⁵⁾، واقع⁽⁵⁾، أو تكون صلة، أي: سأل سائل عذاباً واقعاً، أي: للتأكيد، وذكر الألووسي أنه ليس من باب التضمين، فقد قال: "...أي: دعا داعٍ به، فالسؤال بمعنى الدعاء، ولذا عدي بالباء تعديته

1 - روح المعاني، 87/7.

2 - إملاء ما منّ به الرحمن، 234 / 1.

3 - المعارج: الآية (1)

4 - قرأ نافع وابن عمر (سال، سائل) بغير همزة، وقرأ الباقون بالهمز، ينظر: مفاتيح الغيب، 30 /

107، والجامع لأحكام القرآن، 18 / 278.

5 - ينظر مفاتيح الغيب، 30 / 107، والدر المصون، 14 / 84.

بها في قوله: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَنَكِهَةٍ ءَامِنِينَ﴾⁽¹⁾، والمراد استدعاء العذاب وطلبه، وليس من التضمين في شيء⁽²⁾.

ب - أن تكون الباء بمعنى (عن)، والسائل هو الرسول ﷺ قال الرّازي: " قال بعضهم: هذا السائل هو رسول الله، استعجل بعذاب الكافرين، فبين الله أنّ هذا العذاب واقع بهم فلا دافع له، قالوا: والذي يدل على صحة هذا التأويل قوله - تعالى - في آخر الآية ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾⁽³⁾"⁽⁴⁾.

ورجح السمين الحلبي الوجه الأول بقوله: " والأول أولى؛ لأنّ التجوز في الفعل أولى منه في الحرف لقوّته"⁽⁵⁾. والله أعلم

- الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ...﴾⁽⁶⁾، ففي هذه الباء ثلاثة أقوال:

1 - أنّها للسببية؛ أي: يوم تشقق السماء بسبب طلوع الغمام منها⁽⁷⁾، قال ابن عاشور: "وقيل للسببية، أي: يكون غمام يخلقه الله فيه قوة تشقق بها السماء، لينزل الملائكة مثل قوة البرق التي تشق السحاب"⁽⁸⁾.

2 - أنّها للحال، وهي باء الملابس؛ أي: تشقق السّماء حالة كونها ملابساً لغمام حينئذٍ⁽¹⁾.

1 - الدخان: الآية (55).

2 - روح المعاني، 29 / 55.

3 - المعارج: الآية (5).

4 - مفاتيح الغيب، 30 / 107.

5 - الدر المصون، 14 / 85.

6 - الفرقان: الآية (25).

7 - ينظر: الكشاف، 3 / 280، والدر المصون، 11 / 162، والتحرير والتنوير، 19 / 10.

8 - التحرير والتنوير، 19 / 10.

3 - أنها بمعنى(عن)، قال الألويسي: "وقيل بمعنى (عن) وإليه ذهب الفراء والفرق بين قولك: انشقت الأرض بالنبات، وانشقت عنه أن معنى الأول : أن الله - تعالى - شقها بطلوعه فانشقت به، ومعنى الثاني: أن التربة ارتفعت عنه عند طلوعه"⁽²⁾، وقال أبو حيان في هذا التفريق: "والفرق بين الباء السببية و(عن) أن انشق عن كذا انفتح عنه، وانشق بكذا أنه هو الشاق له"⁽³⁾. والله أعلم

ب- مجيء (عن) بمعنى الباء:

- من ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾⁽⁴⁾ فقد فسرت على معنيين:

1 - أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، وصلة ﴿ حَفِيٌّ ﴾ محذوفة، أي: يسألونك عنها كأنك حفي بها، أي: عالم بها⁽⁵⁾، أو هو من الحفاوة، والحفي هو البار اللطيف، أي: يسألونك عنها كأنك بار بهم لطيف العشرة معهم، قال الرازي: " في قوله : ﴿ عَنْهَا ﴾ وجهان: الأول: أن يكون فيه تقديم وتأخير، والتقدير: يسألونك عنها كأنك حفي بها، ثم حذف قوله: (بها) لطول الكلام؛ ولأنه معلوم لا يحصل الالتباس بسبب حذفه"⁽⁶⁾.

2 - أن الكلام على أصله، و ﴿ حَفِيٌّ ﴾ فعيل، من حفي عن الشيء إذا بحث عنه واستقصى أمره واعتنى به، وكثر السؤال حوله⁽⁷⁾، ولذلك عدّي ب (عن)؛ لأنّ السؤال يعدّي بالباء ويعدّي ب

1 - ينظر: البحر المحيط، 6 / 453، وروح المعاني، 9 / 19.

2 - روح المعاني، 9 / 19.

3 - البحر المحيط، 6 / 453.

4 - الأعراف: الآية (187).

5 - ينظر: مفاتيح الغيب، 15 / 67، والدر المصون، 3 / 380، وروح المعاني، 9 / 134.

6 - مفاتيح الغيب، 15 / 67.

7 - ينظر الدر المصون، 3 / 380، وروح المعاني، 9 / 133.

(عن)، وتطلق ﴿ حَفِيٌّ ﴾ أيضاً على البر واللطف، وتتعدى ب (عن)، قال الأوسي: "وتطلق أيضاً على البر واللطف كما قال تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِ حَفِيًّا ﴾⁽¹⁾، والمعنى المراد هنا متفرع عن المعنى الأول؛ لأنّ من بحث عن شيء، وسأل منه استحکم علمه به، فأريد به لازم معناه مجازاً أو كناية، وعدّي الوصف ب (عن) اعتباراً لأصل معناه وهو السؤال، والبحث، وقيل: لأنّه ضمن معنى الكشف، ولولا ذلك لعدّي بالباء"⁽²⁾، وقال الطبري في تعليل اختيار (عن) دون الباء: "... لأنّ الحفاوة إنّما تكون في المسألة، وهي البشاشة للمسؤول عند المسألة، والإكثار من السؤال عنه، والسؤال يوصل ب (عن) مرة، وبالباء مرة، فيقال: سألت عنه، وسألت به، فلما وضع قوله: ﴿ حَفِيٌّ ﴾ موضع السؤال وصل بأغلب الحرفين اللذين يوصل بهما السؤال وهو (عن)"⁽³⁾.

وقد رجّح السمين الحلبي الوجه الثاني في قوله: "وقال أبو البقاء: في الكلام تقديم وتأخير ولا حاجة إلى ذلك؛ لأنّ هذه كلها متعلقات للفعل، فإن قوله: ﴿ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ ﴾ حال كما تتقدم"⁽⁴⁾. تتقدم"⁽⁴⁾.

ف (عن) بمعنى الباء، كما تأتي الباء بمعنى (عن)؛ والأصل أن ﴿ حَفِيٌّ ﴾ لا يتعدى ب (عن) بل بالباء؛ ولكن ضمن ﴿ حَفِيٌّ ﴾ معنى الشيء ليتعدى ب (عن) وهو السؤال والاستقصاء، وربما كانت هذه هي العلاقة الجامعة بين الحرفين (عن) والباء.

4 - التناوب بين الباء و (من):

1 - مريم: الآية (47).

2 - روح المعاني، 9 / 133.

3 - جامع البيان، 13 / 300.

4 - الدر المصون، 380/3.

تشارك الباء مع (من) في بعض المعاني مثل: التعليل، والقسم والتوكيد، ولذا يصلح أن ينوب أحدهما عن الآخر.

أ- محي الباء بمعنى (من):

من هذه المواضع في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾⁽¹⁾، فقد قيل في هذه الباء عدة أوجه:

1 - أنها باء الإلصاق: والمعنى: يمزج شرابهم بالخمير، أي: يشرب الخمر ممزوجة بالعين⁽²⁾، قال الزمخشري: "فإن قلت: لم وصل فعل الشرب بحرف الابتداء أولاً وبحرف الإلصاق آخرًا؟ قلت: لأنّ الكأس مبدأ شربهم، وأول غايته، وأما العين فيها يمزجون شرابهم فكأنّ المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل"⁽³⁾.

2 - أنها للتعدية: وذلك بتضمين الفعل ﴿ يَشْرَبُ ﴾ معنى يلتذ أو يرتوي، أي: يلتذ بها أو يرتوي بها عباد الله⁽⁴⁾.

3 - أنها زائدة: والمعنى يشرب بها عباد الله، قال السمين الحلبي: قوله: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ في الباء أوجه، أحدها: أنها مزيدة، أي: يشربها، ويبدل لها قراءة ابن أبي عجلة (يشربها) معدى إلى الضمير بنفسه...⁽⁵⁾.

4 - أنها بمعنى (من)؛ أي: يشرب منها عباد الله⁽⁶⁾. والله أعلم.

1 - الإنسان: الآية (6)

2 - ينظر: البحر المحيط، 8 / 386، والدر المصون، 6 / 441، وروح المعاني، 29 / 154، والتحرير والتتوير، 29 / 380.

3 - الكشاف، 4 / 668.

4 - ينظر: روح المعاني، 29 / 154.

5 - الدر المصون، 6 / 441.

6 - ينظر: الدر المصون، 6 / 441، وروح المعاني، 29 / 154.

.ومن هذه المواضع أيضاً قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِئِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾⁽¹⁾، ففي هذه الآية قراءتان:

1 - قرئ الفعل (يَذْهَبُ) بفتح الياء والهاء، وهي قراءة الجمهور، فتكون الباء للتعدية أو الإلصاق⁽²⁾.

2 - قرئ الفعل (يُذْهِبُ) بضم الياء وكسر الهاء، وهي قراءة أبي جعفر⁽³⁾، فتكون الباء مزيدة بمعنى (من)، والمفعول محذوف، أي: يذهب النور من الأبصار⁽⁴⁾.

وقد خطأ بعضهم هذه القراءة، واختاروا قراءة الجمهور، قال الطبري: "والقراءة التي لا أختار غيرها هي فتحها لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنّ العرب إذا أدخلت الباء في مفعول (ذهبت)، لم يقولوا إلاّ ذهبت به، دون أذهبت به، وإذا أدخلوا الألف في (أذهبت) لم يكادوا أن يدخلوا الباء في مفعوله، فيقولون: أذهبت به، وذهبت به"⁽⁵⁾.

وقد ردّ بعضهم هذا الخطأ بصحة هذه القراءة، وجواز اجتماع أداتي تعدية، لورود مثلها في التواتر، قال السمين الحلبي: "... لأَنَّهَا تَخْرُجُ عَلَى مَا خُرِّجَ مَا قُرِئَ بِهِ فِي التَّوَاتُرِ ﴿تَبَّتْ

1 - النور: الآية (43)

2 - ينظر: البحر المحيط، 6 / 430، والدر المصون، 5 / 227، والتحرير والتنوير، 18 / 263، والجدول، 18 / 274.

3 - هو يزيد بن القعقاع المخزومي، المدني، المكنى (أبو جعفر)، أحد القراء العشرة ومن التابعين، وكان إمام المدينة في القراءة، وعرف بالقارئ، وكان من المفتين المجتهدين، توفي في المدينة سنة (132هـ).

ينظر: الأعلام، 8 / 186، وسير أعلام النبلاء، 5 / 287.

4 - ينظر: المحرر الوجيز، 4 / 190، وروح المعاني، 18 / 192.

5 - جامع البيان، 19 / 203.

بِالذُّهْنِ ﴿١﴾ من أن الباء مزيدة، أو أن المفعول محذوف،، والباء بمعنى (من)، تقديره: يُذهِبِ
النور من الأبصار... ﴿٢﴾.

وقال ابن عاشور: "وقراه أبو جعفر وحده بضم التحتية وكسر الهاء، فتكون الباء مزيدة
لتأكيد اللصوق، مثل: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ﴿٣﴾" (4). والله أعلم

ب- مجيء (من) بمعنى الباء:

.منها قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ﴿٥﴾، وقيل في (من) عدة أقوال أهمها: كونها لابتناء
الغاية، قال السمين الحلبي: "وإما أن تكون على بابها، قال أبو البقاء: من أمر الله: أي من
الجن والإنس، فتكون (من) على بابها، يعني أن يراد بأمر الله نفس ما يحفظ منه كمرادة الإنس
والجن، فتكون (من) لابتناء الغاية" ﴿٦﴾.

وقيل: إنها بمعنى (عن)، أي: يحفظونه بأمر الله، وقيل: إنها للسببية؛ أي: يحفظونه من
المضار بسبب أمر الله - تعالى - لهم بذلك، وقيل: إنها بمعنى الباء، أي: يحفظونه بأمر الله؛
وذلك لتقارب معنى السببية بين (من) والباء ﴿٧﴾. والله أعلم.

1 - المؤمنون: الآية (20).

2 - الدر المصون، 5 / 227.

3 - المائدة: الآية (6).

4 - التحرير والتنوير، 18 / 263.

5 - الرعد: الآية (11).

6 - الدر المصون، 9 / 105.

7 - ينظر: مفاتيح الغيب، 19 / 16، والجامع لأحكام القرآن، 9 / 292، والدر المصون، 9 / 105.

.ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿...بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾⁽¹⁾ ف (من) للسببية، أو بمعنى الباء⁽²⁾، قال أبو حيان في معنى السببية: "... و (من) للسبب، أي : تنزل من أجل كل أمر قضاه الله لتلك السنة إلى قابل..."⁽³⁾.

وتكون (من) بمعنى الباء، "أي: تنزل بكل أمر، فقليل: أي من الخير والبركة، وقيل: من الخير والشر"⁽⁴⁾، وقد تكون هذه الباء للسببية أو الملابس، قال الألويسي: "وجعلت الباء عليه للسببية فيرجع المعنى إلى نحو ما مرّ، ومنهم من جعلها للملابسة، والمراد بملابستهم له للأمر به فكأنه قيل: تنزل الملائكة وهم مأمورون بكل أمر يكون في تلك السنة"⁽⁵⁾.

ولعلّ زيادة معنى الملابس التي أشار إليها الألويسي تقوي القول بأن (من) بمعنى الباء، وإلا فإن (من) تفيد السببية أصالة ولا حاجة للقول بالتناوب. والله أعلم.

5 - التناوب بين الباء و (إلى):

تحمل (إلى) ثلاثة معانٍ وهي: انتهاء الغاية، والتبيين، وكونها زائدة، وتقل المواضع التي يحدث فيها التناوب بين هذين الحرفين، وربما كان سبب ذلك هو بعد العلاقة الجامعة بينهما:

أ- مجيء الباء بمعنى (إلى):

.من هذه المواضع قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِحَبْلِ جَنَّتٍ﴾⁽⁶⁾، فقد قيل بالتضمين؛ أي: تضمين الفعل ﴿أَحْسَنَ﴾ معنى (لطف)، قال الألويسي: "وحمله بعضهم على تضمين (أحسن) معنى

1 - القدر: الآية (4).

2 - ينظر: المحرر الوجيز، 5 / 505، والبحر المحيط، 8 / 493، وروح المعاني، 30 / 196.

3 - البحر المحيط، 8 / 493.

4 - روح المعاني، 30 / 196.

5 - المصدر نفسه، 30 / 196.

6 - يوسف: الآية (100)

(لطف)، ولا يخفى ما فيه من اللطف، إلا أن بعضهم أنكر تعديّة (لطف) بالباء، وزعم أنه لا يتعدى إلا باللام، فيقال: لطف الله - تعالى - له؛ أي: أوصل إليه مراده بلطف، وهذا ما في القاموس، لكن المعروف في الاستعمال تعديه بالباء، وبه صرح في الأساس، وعليه المعول⁽¹⁾، وقيل: إن الباء على بابها، والمفعول محذوف؛ أي: أحسن صنعه بي⁽²⁾، فالباء متعلقة بالمفعول المحذوف، "وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو ممنوع عند البصريين"⁽³⁾.

وقيل: الباء بمعنى (إلى)؛ أي: وقد أحسن إليّ⁽⁴⁾. والله أعلم

ب- مجيء (إلى) بمعنى الباء:

- منه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾⁽⁵⁾.

فقد قيل في (إلى) ثلاثة أقوال، أولها: إنها على معناها وهو انتهاء الغاية، وذلك بتضمين الفعل (خلا) معنى (صرف) أو (ذهب)؛ أي: وإذا ذهبوا وانصرفوا إلى شياطينهم⁽⁶⁾، وثانيها: أنها بمعنى (مع)، أي: وإذا خلوا مع شياطينهم، ومنهم من ضعف ذلك⁽⁷⁾، وثالثها: أنها بمعنى (الباء)، وضعف لرفض البصريين موضوع النيابة، قال أبو حيان: "وقيل: (إلى) بمعنى الباء؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهذا ضعيف، إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل، وتقرير هذا في النحو"⁽⁸⁾.

1 - روح المعاني، 13 / 59.

2 - ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن، 2 / 59.

3 - روح المعاني، 13 / 59.

4 - ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن، 2 / 59، وروح المعاني، 13 / 59.

5 - البقرة: الآية (14).

6 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 1 / 206، والبحر المحيط، 1 / 201.

7 - ينظر: البحر المحيط، 1 / 201.

8 - المصدر نفسه، 1 / 201، وينظر: المحرر الوجيز، 1 / 96.

ويمكن الرد عليه بأن القول بالنيابة لم يرفضه البصريون؛ بل ذكر في مؤلفات سيبويه والخليل، ومثّلوا له ببعض الأمثلة.

وقد بيّن أبو حيان سبب التّعدي بـ (إلى) والعدول عن الباء رغم أنها أكثر استعمالاً فقد قال: "ويتعدّى (خلا) بالباء و بـ (إلى)، والباء أكثر استعمالاً، وعدل إلى (إلى)؛ لأنها إذا عدت بالباء احتملت معنيين، أحدهما: الانفراد، والثاني: السخرية، إذ يقال في اللغة خلوت به؛ أي: سخرت منه، و (إلى) لا يحتمل إلا معنى واحداً، و (إلى) هنا على معناها من انتهاء الغاية على معنى تضمين الفعل..."(1).

6 - التناوب بين الباء و (على):

أ- محيىء الباء بمعنى (على):

منها قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ ﴾⁽²⁾ ففي هذه الباء أوجه، أحدها: أنها بمعنى الإلصاق، والثاني: أنها بمعنى (في)، وذلك بحذف مضاف؛ أي: إن تأمنه في حفظ دينار، والثالث: أنها بمعنى (على)؛ أي: إن تأمنه على دينار، وكذا في قوله: ﴿ مَّنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِقِنطَارٍ ﴾⁽³⁾؛ أي: على قنطار⁽⁴⁾.

ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿ بِمِثْلِ مَّا ءَامَنْتُمْ بِهِ ﴾⁽⁵⁾، فعلى قراءة الجمهور خرجت الباء بعدة تخريجات، أهمها: أنها زائدة، و (ما) مصدرية؛ أي: إيماناً مثل إيمانكم⁽⁶⁾، وقيل: إنها ليست

1 - البحر المحيط، 1 / 201.

2 - آل عمران: الآية (75).

3 - آل عمران: الآية (75).

4 - ينظر: اللباب، 1 / 122، والدر المصون، 2 / 140.

5 - البقرة: الآية (137).

6 - ينظر: البحر المحيط، 1 / 581.

زائدة، وإنما هي للاستعانة؛ أي: فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم، وذلك فراراً من زيادة الباء⁽¹⁾، وقيل: إنها بمعنى (على)، وقال أبو حيان: "... وقيل: ليست بزائدة، وهي بمعنى (على)، أي: فإن آمنوا على مثل ما آمنتم به، وكون الباء بمعنى (على) قد قيل به، وممن قال به ابن مالك، قال ذلك في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنُ بِقِنطَارٍ﴾⁽²⁾؛ أي: على قنطار"⁽³⁾.

ب- مجيء (على) بمعنى الباء:

.منها قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ...﴾⁽⁴⁾، ففي هذه الآية وجهان، ولكل وجه قراءة⁽⁵⁾.

1 - بتخفيف (على)، فموضع (أن لا أقول) في محل جر بـ (على)، و ﴿حَقِيقٌ﴾ صفة للرسول ﷺ، وفي المعنى وجهان، أحدهما: أن (على) بمعنى الباء، أي: حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق، والثاني: أن معنى ﴿حَقِيقٌ﴾ حريص، وحرف الجر (على) في مكانه، أي: حريص على أن لا أقول....⁽⁶⁾.

وجوز الألويسي في قول ﴿حَقِيقٌ﴾ أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، فقد قال: "و ﴿حَقِيقٌ﴾ صفة الرسول، أو خبر بعد خبر، وقيل: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أنا حقيق، وهو معنى جدير، و(على) بمعنى الباء، كما قال الفراء، أو بمعنى (حريص) و(على) على ظاهرها"⁽⁷⁾.

1 - ينظر: البحر المحيط، 1 / 581.

2 - آل عمران: الآية (75).

3 - البحر المحيط، 1 / 581.

4 - الأعراف: الآية (105).

5 - ينظر: التحرير والتنوير، 9 / 38.

6 - ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، 2 / 40، والبحر المديد، 2 / 379.

7 - روح المعاني، 9 / 18.

2. بتشديد (علي) ﴿حَقِيقٌ﴾ مبتدأ، و(علي) متعلق به، و ﴿أَنْ لَّا أَقُولَ﴾ في موضع الخبر، أو بالعكس، والمعنى: أن موسى قد قال: حقيق عليه أن لا يقول على الله إلا الحق⁽¹⁾.

وهناك من قال بقلب المعنى، إذ الأصل: قول الحق حقيق عليّ، فقلب فصار: أنا حقيق علي قول الحق⁽²⁾، وضعّف الألوّسي هذا القلب في قوله: "وضعف، بأن القلب سواء كان قلب الألفاظ بالتقديم والتأخير كخرق الثوب المسمار، أم قلب المعنى فقط كما هنا، إنما يفصح إذا تضمّن نكتة"⁽³⁾. والله أعلم

- هذه بعض الأمثلة التي تدل على حدوث التناوب بين الباء وغيرها من حروف الجر، وكما هو ملاحظ أنّ العلاقة بين الحرفين قد تتوفر، وقد لا تتوفر، وعلى كل فإن الباء كثيرة الدوران في القرآن الكريم، وتتناوب مع أكثر الحروف، فقد تناوبت مع اللام، و(في) و(على) و(من) و(إلى) و(على)، ولم يبق إلا تناوبها مع الحرفين الكاف و (مع)، وهما حرفان قليلا الاستعمال، فلم أجد موضعاً يدل على تناوبها مع الكاف، أما تناوبها مع (مع) فمنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾⁽⁴⁾ فقيل في هذه الباء: إنها للتعدية؛ أي: "وأحضرت سكرة الموت حقيقة الأمر أو الموعود الحق، أو الحق الذي ينبغي أن يكون من الموت أو الجزاء، فإن الإنسان خلق له"⁽⁵⁾، وقيل إن الباء للملابسة، أي: وجاءت سكرة الحق بالموت على أنها لشدتها اقتضت اقتضت الزهوق أو لاستعقابها له كأنها جاءت به⁽⁶⁾.

1 - ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، 2/ 40، والبحر المديد، 2/ 379.

2 - ينظر: الدر المصون، 3/ 313 - 314.

3 - روح المعاني، 9/ 20.

4 - ق~: الآية (19).

5 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، 5/ 227.

6 - ينظر: المصدر نفسه، 5/ 227.

وقيل: إن الباء بمعنى (مع)، أي: جاءت سكرة الموت مع الحق⁽¹⁾. والله أعلم

- ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ...﴾⁽²⁾ فقيل لهذه الباء ثلاثة معانٍ، أولها: أنها للسببية؛ أي: أنزلناه بسبب الحق، فالجار والمجرور متعلقان ب﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، والثاني: أنها بمعنى (مع)؛ أي: أنزلناه ومعه الحق، فالجار والمجرور في موضع حال من مفعول ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، والثالث أنها للملابسة؛ أي: أنزلناه ملتبسين بالحق، فالجار والمجرور في موضع حال من فاعل ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ وعلى الوجهين الأخيرين يكون الجار والمجرور متعلقين بمحذوف⁽³⁾. والله أعلم

ثانياً - التناوب بين الكاف وغيره من الحروف:

تحمل الكاف أربعة معانٍ وهي: التشبيه، والتعليل، والتوكيد، والمبادرة، ويقال تناوبها مع بقية الحروف، فلم أجد تناوبها مع حروف الجر إلا مع حرفين هما: اللام و(على).

أ- مجيء الكاف بمعنى اللام:

يشترك الحرفان في معنى التعليل، ولذلك يجوز حدوث التناوب بينهما لوجود هذه العلاقة، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُزِيَ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁴⁾ فقد جُرِّ في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ وجهان: أحدهما: هو النصب إما على إضمار (أرناها)، والتقدير: "وكما رأى أباه وقومه في ضلال مبين أرناها ذلك"⁽⁵⁾، وإما أن يكون منصوباً ب﴿نُزِيَ﴾ التي بعده، ويعرب صفة لمصدر محذوف، والتقدير: "نزيه ملكوت السموات والأرض رؤية كرؤيته ضلال أبيه ولذلك نزيه"⁽⁶⁾، قال الألوسي:

1 - ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 5 / 228.

2 - الإسراء: الآية (105).

3 - ينظر: اللباب، 12 / 404، والدر المصون، 4 / 426.

4 - الأنعام: الآية (75).

5 - إملاء ما منَّ به الرحمن، 1 / 249.

6 - ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن، 1 / 249، وروح المعاني، 7 / 197.

الألوسي: "هذه الإراءة من الرؤية البصرية المستعارة استعارة لغوية للمعرفة، من إطلاق السبب على المسبب، أي: عرفناه وبصرناه، وكان الظاهر أرينا بصيغة الماضي، ...، وقيل: يجوز أن يجعل المشبه التبصير من حيث إنه واقع والمشبه به التبصير من حيث إنه مدلول اللفظ، ونظيره وصف النسبة بالمطابقة للواقع وهي عين الواقع"⁽¹⁾.

والوجه الآخر: وهو الرفع لكونه خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: "والأمر كذلك؛ أي: كما رآه من ضلالتهم"⁽²⁾.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتُنَا فَنَسِينَهَا ﴾⁽³⁾، فقيل في الكاف قولان: الأول: أنه على ظاهره؛ أي: بمعنى (مثل)، والمعنى: "مثل ذلك النسيان الذي كنت فعلته في الدنيا اليوم تنسى؛ أي: تترك في العمى جزاءً وفاقاً"⁽⁴⁾.

والقول الثاني: أن الكاف بمعنى اللام الأجلية؛ أي: ولأجل ذلك النسيان الصادر منك تنسى، وهذا الترك إلى ما شاء الله تعالى⁽⁵⁾.

ب- مجيء الكاف بمعنى (على):

تكرر في قوله تعالى: ﴿ وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُنِي ﴾⁽⁶⁾، قوله: ﴿ كَمَا هَدَيْتُنِي ﴾ فيها خمسة أوجه: الأول: أن يكون في محل نصب على أنها نعت لمصدر محذوف؛ أي: "ذكراً

1 - روح المعاني، 7 / 197.

2 - إملاء ما من به الرحمن، 1 / 249.

3 - طه: الآية (126).

4 - روح المعاني، 16 / 278.

5 - ينظر: المصدر نفسه، 16 / 278.

6 - البقرة: الآية (198).

حسناً كما هداكم هداية حسنة⁽¹⁾، والثاني: أن تكون في محل نصب على الحال من ضمير المصدر المقدر، والثالث: أن تكون الكاف للتعليل بمعنى اللام؛ أي: اذكروه لأجل هدايته إياكم، والرابع: أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل (اذكروا)، والتقدير: مشبهين لكم حين هداكم⁽²⁾، قال العكبري: "ولا بد من تقدير مضاف محذوف؛ لأنّ الجثة لا تشبه الحدث"⁽³⁾.

والوجه الخامس: أن تكون الكاف بمعنى (على)، أي: واذكروه على ما هداكم⁽⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ﴾⁽⁵⁾. والله أعلم

ثالثاً - التناوب بين اللام وغيره من الحروف:

ذكر سابقاً المعاني الأصلية لحرف اللام، وهي كثيرة، أهمها: الملك، والاستحقاق، والاختصاص، والتملك، والتعليل، والتبيين، والاستغاثة، والتوكيد، ولكثرة هذه المعاني يكثر استعمالها في اللغة وفي القرآن الكريم، ولذلك فهي تتناوب مع أكثر الحروف، ويُنسب سابقاً تناوبها مع الباء والكاف، وسأشرع في بيان بعض الأمثلة التي توضح تناوبها مع بقية الأحرف.

1 - التناوب بين اللام و(عن):

يشترك الحرفان في معنى المجاوزة والتعليل، وهي العلاقة الرابطة بين الحرفين، فتأتي اللام بمعنى المجاوزة كما في قوله: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ أَخْرِبُهُمْ لِأَوْلِيهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾⁽¹⁾.

1 - الدر المصون، 1 / 456.

2 - ينظر: اللباب، 3 / 425، والدر المصون، 1 / 457.

3 - إملاء ما من به الرحمن، 1 / 87.

4 - ينظر: اللباب، 3 / 425.

5 - البقرة: الآية (185).

6 - آل عمران: الآية (168).

أ- مجيء اللام بمعنى (عن):

قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾⁽²⁾، فقيل: في هذه اللام أربعة أقوال: الأول: أنها لام الأجلية، أي: يعودون إلى إرادة الجماع من أجل ما قالوا⁽³⁾، والقول الثاني: أنها بمعنى (عن)، "والمعنى ثم يرجعون عما قالوا ويريدون الوطء"⁽⁴⁾، والقول الثالث: أنها بمعنى (إلى)، "واللام و(إلى) يتعاقبان، قال تعالى: ﴿ هَدَنَّا لِهَذَا ﴾⁽⁵⁾، وقال: ﴿ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾⁽⁶⁾، وقال: ﴿ بَانَ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾⁽⁷⁾، وقال: ﴿ وَأَوْحَى إِلَى نُوحٍ ﴾⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

والقول الرابع: إنها بمعنى (في)، أي: يعودون فيما قالوا⁽¹⁰⁾. والله أعلم

ب- مجيء (عن) بمعنى اللام:

مثاله قوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾⁽¹¹⁾، فالأصل: (عن ما)، حذفت الألف فرقا بين الاستفهام والخبر؛ لأنّ المعنى: عن أيّ شيء يتساءلون، "قال الفراء: (عن) بمعنى اللام؛ أي:

1 - الأعراف: الآية (38).

2 - المجادلة: الآية (3).

3 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 17 / 283، والتحرير والتوير، 28 / 16

4 - الجامع، 17 / 283، وينظر: روح المعاني، 28 / 10.

5 - الأعراف: الآية (43).

6 - الصافات: الآية (23).

7 - الزلزلة: الآية (5).

8 - هود: الآية (36).

9 - اللباب، 18 / 525.

10 - اللباب، 18 / 525.

11 - النبأ: الآية (1)

لأي شيء أو متصل بمحذوف كأن سائلاً سأل عن أي شيء يتساءلون، فأجيب: عن النبأ⁽¹⁾.
النبأ⁽¹⁾.

2 - التناوب بين اللام و(في):

تأتي اللام بمعنى الظرفية؛ أي: موافقة (في) في الدلالة على احتواء مجرورها معنى عاملها، كما يحتوي الظرف المظروف.

أ- مجيء اللام بمعنى (في):

كقوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ ... ﴾⁽²⁾ فلعلك تتساءل: لم قال: ليوم؟ ولم يقل: في يوم؟ والجواب أن المراد لجزاء يوم أو لحساب يوم، فحذف المضاف، ودلت اللام على هذا الحذف. قال الفراء: "قيلت باللام، و(في) قد تصلح في موضعها، تقول في الكلام: جمعوا ليوم الخميس، وكأنّ اللام لفعل مضمر في الخميس، كأنهم جمعوا لما يكون يوم الخميس"⁽³⁾، وقيل: اللام بمعنى (في)⁽⁴⁾. الله أعلم

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾⁽⁵⁾ قيل: إن اللام بمعنى (في)؛ (في)؛ أي: نضع الموازين في يوم القيامة التي كانوا يستعجلونها، وقيل: إنها للتعليل؛ أي: لأجل حساب يوم القيامة أو لأجل أهله، وقيل: إنها للاختصاص، وقال الألويسي: "والمشهور فيه وهو الاحتمال الثاني أنّ اللام بمعنى (في)"⁽⁶⁾.

1 - إعراب القرآن، للنحاس، 5 / 125، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري، دار الكتب

العلمية، بيروت، 30 / 428.

2 - آل عمران: الآية (25).

3 - معاني القرآن، للفراء، 1 / 202.

4 - اللباب في علوم الكتاب، 5 / 121.

5 - الأنبياء: الآية (47).

6 - روح المعاني، 17 / 55.

ب- مجيء (في) بمعنى اللام:

مثاله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...﴾⁽¹⁾ فقوله: ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ...﴾؛ أي: في توريث أولادكم، أو في شأنهم، وقدر هذا التقدير ليصح معنى الظرفية، وقيل: (في) بمعنى اللام، وبين المتضايقين في ﴿أَوْلَادِكُمْ﴾ مضاف محذوف، أي: يوصيكم في أولاد موتاكم؛ "لأنه لا يجوز أن يخاطب الحي بقسمة الميراث في أولاده، وقيل: الخطاب لذوي الأولاد، على معنى يوصيكم في توريثهم إذا متم، وحينئذ لا حاجة إلى تقدير مضاف، كما لو فُسر يوصيكم ببيين لكم"⁽²⁾.

3 - التناوب بين اللام و(من):

يشترك الحرفان في بعض المعاني كالتعليل، والتبيين، وتأتي اللام بمعنى (من) في الدلالة على ابتداء الغاية، نحو قولهم: (سمعتُ له صرخاً) أي: منه، وعلى التبعية، نحو قولهم: (الرأس للحمار، والكمُّ للجبّة)⁽³⁾.

أ- مجيء اللام بمعنى (من):

مثاله قوله تعالى: ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ...﴾⁽⁴⁾، يقال: قُرِبَ الشيء واقترَب إذا دنا، وقربتُ منه، فاللام بمعنى (من) أو بمعنى (إلى)، متعلقة بـ ﴿أَقْرَبَ﴾، فيكون المجرور ظرفاً لغواً⁽⁵⁾، وقدمت اللام على الفاعل "للمسارعة إلى إدخال الروعة، فإنَّ نسبة الاقتراب إليهم من

1 - النساء: الآية (11).

2 - روح المعاني، 4 / 216.

3 - ينظر: الجني الداني، ص/ 102.

4 - الأنبياء: الآية (01).

5 - ينظر: التحرير والتوير، 17 / 10، وروح البيان، 5 / 451.

أول الأمر مما يسوؤهم ويورثهم رهبة وانزعاجاً من المقترَب، والمراد بالناس المشركون المنكرون للبعث من أهل مكة كما يفصح عنه ما بعده من الغفلة والإعراض ونحوهما⁽¹⁾.

وقال ابن عاشور: "وإنما نظم التركيب على هذا النظم، بأن قدم ما يدل على المضاف إليه وعُرِّفَ (الناس) تعريف الجنس ليحصل ضرب من الإبهام، ثم يقع بعده التبيين، ولما في تقديم الجار والمجرور من الاهتمام بأن الاقتراب للناس؛ ليعلم السامع أن المراد تهديد المشركين؛ لأنهم الذين يُكنى عنهم بالناس كثيراً في القرآن الكريم، وعند التقديم احتيج إلى تقدير مضاف فصار مثل: اقترب حساب للناس الحساب، وحذف المضاف لدلالة مفسره عليه، ولما كان الحساب حساب الناس المذكورين جيء بضمير الناس ليعود إلى لفظ الناس، فيحصل تأكيد آخر، وهذا نمط بديع من نسج الكلام"⁽²⁾.

ب- مجيء (من) بمعنى اللام:

من أمثله قوله تعالى: ﴿ أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيئًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾⁽³⁾، فقد جوزوا في قوله: ﴿ مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ وجهين⁽⁴⁾:

أحدهما: كونها مفعولاً لـ ﴿ وَتَثْبِيئًا ﴾ في المعنى، وعلى هذا الوجه تكون (من) بمعنى اللام؛ أي: تثبيتاً لأنفسهم، والوجه الآخر: كونها صفة لـ ﴿ وَتَثْبِيئًا ﴾؛ أي: متعلقة بمحذوف، قال العكبري: "﴿ مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ يجوز أن يكون (من) بمعنى اللام، أي: تثبيتاً لأنفسهم، كما نقول:

1 - روح البيان، 5 / 451.

2 - التحرير والتوير، 17 / 9 - 10.

3 - البقرة: الآية (265).

4 - ينظر: البحر المحيط، 2 / 323، اللباب، 4 / 398، والدر المصون، 4 / 397، وروح المعاني،

فعلت ذلك كسراً من شهوتي، ويجوز أن تكون على أصلها، أي: تثبيتاً صادراً من أنفسهم، والتثبيت مصدر فعل متعدّد، فعلى الوجه الأوّل يكون ﴿ مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ مفعول المصدر، وعلى الوجه الثاني يكون المفعول محذوفاً، تقديره: ويثبتون أعمالهم بإخلاص النية...⁽¹⁾.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِن غَيْرِ شَيْءٍ... ﴾⁽²⁾؛ أي: لغير شيء⁽³⁾، ومنه أيضاً كما وضح سابقاً قوله تعالى: ﴿...مِّنْ كُلِّ أُمَّةٍ ﴾⁽⁴⁾، فمن معاني (من) في هذه الآية أنها بمعنى اللام التعليلية متعلقة بـ ﴿ نَزَّلُ ﴾؛ أي: تنزل بسبب كل أمر⁽⁵⁾.

4 - التناوب بين اللام و (إلى):

يشترك الحرفان في إفادة معنى التبيين، ولذلك يجوز أن ينوب أحدهما عن الآخر.

أ- مجيء اللام بمعنى (إلى):

منها قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ... ﴾⁽⁶⁾، فللام بمعنى (إلى)، قال الرّازي: " في قوله: ﴿ يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ وجوه:

الأول: أن اللام بمعنى (إلى) كقوله: ﴿... ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ... ﴾⁽⁷⁾، ﴿... ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا... ﴾⁽⁸⁾، ﴿... بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾⁽¹⁾، ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا... ﴾⁽²⁾، ويقال: دعا لكذا

1 - إملاء ما من به الرحمن، 1 / 113 .

2 - الطور: الآية (35).

3 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 17 / 77.

4 - القدر: الآية (04).

5 - ينظر: روح المعاني، 23 / 65.

6 - آل عمران: الآية (193).

7 - المجادلة: الآية (8).

8 - المجادلة: الآية (3).

لكذا وإلى كذا، وندبه له وإليه، وناداه له وإليه، وهداه للطريق وإليه، والسبب في إقامة كل واحدة من هاتين اللفظتين مقام الأخرى، أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص حاصلان جميعاً⁽³⁾.

وقيل: إنَّ الكلام على التقديم والتأخير؛ أي: سمعنا منادياً للإيمان ينادي بأن آمنوا، وقيل: إنَّ اللام لام الأجل، أي: سمعنا منادياً كان نداؤه ليؤمن الناس⁽⁴⁾. والله أعلم

.ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾⁽⁵⁾، فاللام إما للغة؛ أي: تجري لأجل جري مستقر لها، وإما أنها بمعنى (إلى)، قال السمين الحلبي: "والصحيح أنه لا حذف، وأنَّ اللام بمعنى (إلى)، ويدل على ذلك قراءة بعضهم: (إلى مستقر)"⁽⁶⁾. والله أعلم.

ب- مجيء (إلى) بمعنى اللام:

.من أمثله قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾⁽⁷⁾، قيل في (إلى) عدة أوجه أهمها: إنها على بابها؛ أي: للغاية، ويحتاج إلى حذف مضاف، أي: من أصحاب نصرتي إلى الله، وقيل: إنها بمعنى (مع)، أي: من أنصاري مع الله⁽⁸⁾، ورد العكبري، ومنع أن تكون (إلى) بمعنى (مع)⁽⁹⁾، قال السمين الحلبي: " وإنما يجوز أن تجعل (إلى) في موضع (مع) إذا ضمنت

1 - الزلزلة: الآية (5).

2 - الأعراف: الآية (43).

3 - مفاتيح الغيب، 9 / 118.

4 ينظر: مفاتيح الغيب، 9 / 118، والجامع لأحكام القرآن، 4 / 317.

5 - يس: الآية (38).

6 - الدر المصون، 16 / 217.

7 - آل عمران: الآية (52).

8 - ينظر: مفاتيح الغيب، 8 / 55، وروح المعاني، 3 / 175.

9 - إملاء ما من به الرحمن، 1 / 136.

الشيء إلى الشيء ما لم يكن معه، كقول العرب: (الذود إلى الذود إبل)... بخلاف قدم فلان ومعه مال كثير، فإنه لا يصلح أن تقول: وإليه مال⁽¹⁾، وقيل: إن (إلى) بمعنى اللام، أي: من من أنصاري لله، وقيل: إنها بمعنى (في)؛ أي: من أنصاري في سبيل الله⁽²⁾. والله أعلم

.ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَعَفُّواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾⁽³⁾، فقيل: إن اللام للتعدية، وقيل: إنها للتعليل، وقيل: إنها بمعنى (إلى)⁽⁴⁾، ومنهم من رده.

قال السمين: "ومعنى اللام و(إلى) في هذا الموضع يتقارب، وقال أبو البقاء: ويجوز في غير القرآن: أقرب من التقوى وإلى التقوى، إلا أن اللام هنا تدل على معنى غير معنى (من)، فمعنى اللام: العفو أقرب من أجل التقوى، واللام تدل على علة قرب العفو، وإذا قلت أقرب إلى التقوى كان المعنى: يقارب التقوى، كما تقول: أنت أقرب إلي، وأقرب من التقوى يقتضي أن يكون العفو والتقوى قريبين، ولكن العفو أشد قرباً من التقوى، وليس معنى الآية على هذا"⁽⁵⁾. والله أعلم

5 - التناوب بين اللام و (على):

أ- مجيء اللام بمعنى (على)

.من أمثله قوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِّلْكَافِرِينَ ... ﴾⁽⁶⁾، فاللام في (للكافرين) لها عدة وجوه: أولها: أنها للعلة، والجار والمجرور متعلقان بـ ﴿ وَاقِعٍ ﴾؛ أي: بعذاب واقع نازل

1 - الدر المصون، 1/ 798.

2 - ينظر: مفاتيح الغيب، 8/ 55، واللباب، 5/ 258، وروح المعاني، 3/ 175.

3 - البقرة: الآية (237).

4 - ينظر: الدر المصون، 1/ 798.

5 - الدر المصون، 1/ 798.

6 - المعارج: الآية (01 - 02).

لأجلهم⁽¹⁾. وثانيها: أنها بمعنى (على)، والجار والمجرور متعلقان بـ ﴿وَأَقْرَبَ﴾؛ أي: واقع على الكافرين⁽²⁾، وثالثها: أنها بمعنى (عن)؛ أي: ليس له دافع عن الكافرين من الله⁽³⁾.

.ومن أمثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾⁽⁴⁾، فقوله (حب) فيها ثلاثة معانٍ: معانٍ: أحدها: أن اللام للتعدية، والمعنى: "إنه لقوي مطيق لحب الخير، يقال: هو شديد لهذا الأمر، أي: مطيق له"⁽⁵⁾، والمعنى الثاني: أنها للتعليل، أي: وإنه لأجل حب المال لبخيل، والمعنى الثالث: أنها بمعنى (على)، أي: وإنه على حب الخير لشديد، قال السمين: "وقد يعبر بالشديد والمتشدد عن البخيل، ...، وقال الفراء: (أصل نظم الآية أن يقال: وإنه لشديد الحب للخير، فلما قدم الحب قال: لشديد وحذف من آخره ذكر الحب؛ لأنه قد جرى ذكره، ولرؤوس الآي..."⁽⁶⁾.

ب- مجيء (على) بمعنى اللام:

.من أمثله قوله تعالى: ﴿... وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ﴾⁽⁷⁾، فقيل: إن (على) بمعنى اللام؛ أي: وما ذبح لأجل النصب⁽⁸⁾، قال بعضهم: "وقيل: (على) بمعنى اللام؛ أي: وما ذبح للنصب، والمراد كل ما ذبح لغير الله..⁽⁹⁾".

- 1 . ينظر: البحر المحيط، 8 / 327، والدر المصون، 14 / 86.
- 2 . ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 18 / 281، واللباب، 19 / 352.
- 3 . الجامع لأحكام القرآن، 18 / 281.
- 4 . العاديات: الآية (08).
- 5 . الدر المصون، 14 / 389.
- 6 . المصدر نفسه، 14 / 389. وينظر قول الفراء في معاني القرآن، 3 / 285.
- 7 . المائدة: الآية (3).
- 8 . الجامع لأحكام القرآن، 6 / 57.
- 9 . البحر المديد، 2 / 6.

.ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿ وَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰكُمْ... ﴾⁽¹⁾؛ أي: لتكبروه على هدايته وإرشاده إياكم إلى طريق الخير، وفي (على) قولان: أحدها: إنها على بابها، وذلك بتضمين الفعل (تكبروا) معنى الشكر أو الحمد؛ أي: لتكبروه شاكرين أو حامدين على ما هداكم⁽²⁾. والقول الآخر: أنها بمعنى اللام التعليلية، قال الألويسي: "وقال بعضهم: (على) بمعنى اللام التعليلية، ولا حاجة إلى اعتبار التضمين، ويؤيد ذلك الداعي على الصفا: الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله تعالى على ما أولانا، ولا يخفى أن لعدم اعتبار التضمين هنا وجهاً ليس فيما نحن فيه، فافهم"⁽³⁾.

هذا ما تيسر من الأمثلة الدالة على القول بالتناوب بين اللام وغيره من حروف الجر في القرآن الكريم، ويلاحظ أن العلاقة الأساسية الجامعة بين اللام وغيره من حروف الجر هي إفادتها للتعليل. والله أعلم

رابعاً - التناوب بين (عن) وغيره من الحروف:

تأتي (عن) للمجازة، وهو أهم معانيها، وأكثرها استعمالاً؛ لأنه الأصل فيها وتأتي بمعنى التعليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾⁽⁴⁾، وقوله: ﴿ وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ ﴾⁽⁵⁾، ولعل هذا المعنى هو الرابط بين (عن) وبقية الأحرف.

1 . البقرة: الآية (185).

2 . ينظر: روح المعاني، 17 / 158.

3 . روح المعاني، 17 / 158.

4 . هود: الآية (53).

5 . الكهف: الآية (82).

وذكرت سابقاً تناوبها مع الباء واللام، وسأوضح تناوبها مع (في) و(من) و(على)، وذلك بضرب بعض الأمثلة من القرآن الكريم، وأمّا تناوبها مع (إلى)، فلم أجد مثلاً يوضح ذلك، وربما كان ذلك بسبب بُعد المعنى بين المجاوزة والتعليل، وانتهاء الغاية.

1 - التناوب بين (عن) و(في)

أ- مجيء (عن) بمعنى (في):

. منه قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾⁽¹⁾؛ أي: أنهم ساهون عنها سهو ترك وقلة مبالاة والتفات إليها، وقيل: (عن) بمعنى (في)، أي: أن السهو يعتريهم وهم في الصلاة، والخلوص من هذا شديد، وقيل: " ليس في القرآن وعيد صعب إلا وبعده وعيد لطيف، غير قوله: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ ذكر الويل لمن صلاها بلا حضور في قلبه، فكيف بمن تركها رأساً؟"⁽²⁾.

ب- مجيء (في) بمعنى (عن):

مثاله قوله تعالى: ﴿ وَلَا نُنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾⁽³⁾، جاءت (في) بمعنى (عن)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل ﴿ نُنِيَا ﴾⁽⁴⁾.

2 - التناوب بين (عن) و (من):

هناك بعض المعاني المشتركة بين الحرفين كالتعليل والبدلية، فكلا الحرفين يفيد التعليل والبدل؛ ولذلك يجوز القول بحدوث التناوب بينهما.

أ- مجيء (عن) بمعنى (من):

1 - الماعون: الآية (04).

2 - البحر المديد، 8 / 359.

3 - طه: الآية (42).

4 - ينظر: الجدول في إعراب القرآن، 16 / 370.

قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ... ﴾⁽¹⁾، فقيل: إنّ (عن) على معناها، وهو التجاوز، أي: "يقبل ذلك متجاوزاً عن ذنوبهم التي تابوا عنها"⁽²⁾، وقيل: إنها بمعنى (من)، أي: من عباده، ولكن إذا صحّ استعمال الحرف بمعناه الأصلي، فلا داعي لهذا التناوب، قال أحدهم: "وثمة مثال ثانٍ: فهم لا يعترفون بأنّ كلمة في القرآن وضعت مكان كلمة أخرى أو بمعناها، ففي قوله جلّ شلته: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ لا يرون أنّ (عن) بمعنى (من) تمثيلاً مع إنابة حروف الجر بعضها عن بعض، وإنما ينظرون إلى منطوق اللفظ نفسه وهو (عن) ففي اللغة تفيد معنى المجاوزة، ويكون المراد - والله أعلم - أنّ الحق يقبل التوبة متجاوزاً عن عباده في توبتهم لعدم خلوصها، ورحمة منه بهم، وذلك المعنى لا شك أبلغ وأفصح"⁽³⁾. والله أعلم

ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾⁽⁴⁾، فالفعل (سأل) ، يتعدى بـ (عن)، إذا أريد اقتضاء معنى في نفس المسؤول، ويكون الفعل (سأل) لاقتضاء مال ونحوه، فيتعدى لاثنتين، نحو: (سألت زيداً مالاً)⁽⁵⁾، قال السمين: "وقد ادعى بعضهم أن السؤال هنا بهذا المعنى، وزعم أنّ (عن) زائدة والتقدير: يسألونك الأنفال"⁽⁶⁾، وقيل: إنّ (عن) بمعنى (من) فردّه السمين في قوله: "والصحيح أنّ هذه القراءة على إرادة حرف الجر، وقال بعضهم (عن) بمعنى (من)، وهذا لا ضرورة تدعو إليه"⁽⁷⁾.

1 - الشورى: الآية (25).

2 - روح المعاني، 11 / 15.

3 - البحر المديد، 1 / 13.

4 - الأنفال: الآية (01).

5 - ينظر: البحر المحيط، 4 / 454، واللباب، 9 / 443، والدر المصون، 7 / 346.

6 - الدر المصون، 7 / 346.

7 - المصدر نفسه، 7 / 346.

ب- مجيء (من) بمعنى (عن):

منه قوله تعالى: ﴿إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَةً...﴾⁽¹⁾، ففي قوله: ﴿مِّنَ اللَّهِ﴾ وجهان: أحدهما: أن (من) بمعنى (عن)؛ لأنّ (بلغ) يتعدى ب (عن)، أي: بلاغاً عن الله، والوجه الآخر: أن الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ (بلاغ)⁽²⁾، قال الزمخشري: "(من) ليست بصلة للتبليغ، إنّما هي بمنزلة (من) في قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾"⁽³⁾، بمعنى بلاغاً كأننا من الله"⁽⁴⁾، وقال السمين الحلبي: "والتجوّز في الحروف رأيٌ كوفي، ومع ذلك فغير منقاس عندهم"⁽⁵⁾.

3 - التناوب بين (عن) و (على):

تأتي (عن) بمعنى (على) وتتفقان في الدلالة على الاستعلاء، قال ابن مالك: "ولصلاحية (عن) للاستعلاء، عدي بها (رضي)، والأصل تعديته ب (على)؛ لأنّ فاعله مقبل على المعلق به، ومثن عليه؛ ولأنّ في (رضيت عنه) معنى: رضيته وزدت على رضاه، والزيادة استعلاء، فجاء ب(عن) دالة عليه، وكانت (على) أحق منها، لكنهم قصدوا مخالفة (غضب) و(سخط)، فعدوا (رضي) ب (عن) لصلاحيتها للاستعلاء كما تقرّر..."⁽⁶⁾.

أ- مجيء (عن) بمعنى (على):

1 - الجن: الآية (23)

2 - ينظر: اللباب، 439 / 19، والدر المصون، 128 / 14.

3 - التوبة: الآية (01).

4 - الكشاف، 634 / 4.

5 - الدر المصون، 129 / 14.

6 - شرح التسهيل، 160 / 3.

كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَأَنبِئَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾⁽¹⁾، قال ابن عاشور: "وأصل (عن) في قولهم: (عن يمينه) و(عن شماله) المجاوزة؛ أي: من جهة يمينه مجاوزاً له ومجاوياً له، ثم شاع ذلك حتى صارت (عن) بمعنى (على)، فكما يقولون: جلس على يمينه، يقولون: جلس عن يمينه،..."⁽²⁾.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿...أَحَبُّتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَّتْ بِالْحَبَابِ ﴾⁽³⁾، وقيل: ﴿ أَحَبُّتُ ﴾ بمعنى: (لزمت)، أي: لزمت حب الخير معرضاً عن ذكر ربي، وقيل: إن ﴿ أَحَبُّتُ ﴾ بمعنى (آثرت) فتكون (عن) بمعنى (على)، أي: آثرت حب الخير على ذكر ربي⁽⁴⁾.
ربي⁽⁴⁾.

ب- مجيء (على) بمعنى (عن):

مثاله قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ... ﴾⁽⁵⁾، والظاهر أن (على) بمعنى (عن)، أي: إلا عن أزواجهم، فلا يجب حفظها عنهن، ويمكن أن تبقى على بابها، تقول العرب: (احفظ عليّ عنان فرسي)، أي: أمسكه، ويجوز أن يكون ما بعد الاستثناء حالاً؛ أي: إلا والين على أزواجهم، من قولك: (كان زياد على البصرة)؛ أي: والياً عليها، والمعنى: أنهم لفروجهم حافظون في كافة الأحوال، إلا في حالة تزوجهم أو تسريهم، أو يتعلق

1 . الأعراف: الآية (17).

2 . التحرير والتنوير، 8 / 50.

3 . ص: الآية (32).

4 . ينظر: إعراب القرآن، للزجاج، 1 / 262، والجدول في إعراب القرآن، 23 / 122.

5 . المؤمنون: الآية (05 - 06).

(على) بمحذوف يدل عليه: ﴿ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾، كأنه قيل: يلامون إلا على أزواجهم؛ أي: يلامون على كل مباشرة إلا على ما أبيح لهم، فإنهم غير ملومين عليه⁽¹⁾.

ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿ وَهِيَ خَاطِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ... ﴾⁽²⁾، فقيل: (على) بمعنى (مع)، أي: مع عروشها، قالوا: وعلى هذا فالمراد بالعروش الأبنية، وقيل: (على) بمعنى (عن)؛ أي: خاطية عن عروشها، كقوله: ﴿ إِذَا أَكَّالُوا عَلَىٰ النَّاسِ ﴾؛ أي: عنهم⁽³⁾.

خامساً - التناوب بين (في) وغيره من الحروف:

تتناوب (في) مع أكثر حروف الجر؛ وذلك لكثرة دورانها في الكلام، ومن خلال ما سبق اتضح تناوبها مع الباء، واللام، والكاف، و(عن)، وبقي توضيح تناوبها مع (من)، و(إلى)، و(على).

1 - التناوب بين (في) و (من):

أ- مجيء (في) بمعنى (من)

قوله تعالى: ﴿ فِي سَعِّ عَائِتٍ ﴾⁽⁴⁾ فقيل: إن (في) بمعنى (مع)، وعلى هذا تكون اليد والعصا خارجتين من التسع؛ أي: صارت إحدى عشرة آية، وقيل: إنها بمعنى (من): فتكون اليد والعصا من جملة التسع⁽⁵⁾، قال القرطبي: "و (في) بمعنى (من) لقربها منها، كما تقول: خذ لي لي عشرًا من الإبل فيها فحلان؛ أي: منها..."⁽⁶⁾.

1 - البحر المديد، 5 / 04.

2 - البقرة: الآية (259).

3 - ينظر: مفاتيح الغيب، 7 / 28، واللباب، 4 / 349.

4 - النمل: الآية (12).

5 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 13 / 163، والدر المصون، 5 / 299، وإعراب القرآن. للدرويش،

7 / 174.

6 - الجامع لأحكام القرآن، 13 / 163.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ قَدْ زَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ... ﴾⁽¹⁾، فقوله: ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ فيها ثلاثة أوجه:

1 - أنّ الجار والمجرور متعلقان بالمصدر (تقلّب)، وتكون (في) على أحد معنيين:

أحدهما: أنّها للظرفية، والثاني: أنها بمعنى (إلى)، قال السمين الحلبي: "وفي (في) حينئذٍ وجهان: أحدهما: أنّها على بابها الظرفية وهو الواضح، والثاني: أنها بمعنى (إلى)؛ أي: إلى السماء، ولا حاجة لذلك، فإن هذا المصدر قد ثبت تعديّه بـ (في) قال تعالى: ﴿ لَا يَعْرَنَكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي آلِئِدِ ﴾⁽²⁾ (3).

2 - أنّ الجار والمجرور متعلقان بالفعل ﴿ زَرَى ﴾، فتكون (في) بمعنى (من)؛ أي: قد زرى من السماء تقلّب وجهك، وذكر السماء على سبيل التشريف.

3 - أنّ الجار والمجرور متعلقان بمحذوف، فيكونان في محل نصب على الحال من ﴿ وَجْهَكَ ﴾، والمصدر هنا مضاف إلى فاعله⁽⁴⁾. والله أعلم

ب- مجيء (من) بمعنى (في):

منها قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ ﴾⁽⁵⁾ فتكون (من) لابتداء الغاية؛ أي: هو ابتداء خلقكم منها، إما خلق أصلكم وهو (آدم) السَّلْبَةُ أو خلق كل واحد من تربته، أو أن غذاءهم هو سبب

1 - البقرة: الآية (144).

2 - آل عمران: الآية (196).

3 - الدر المصون، 1/ 348.

4 - ينظر: اللباب، 3/ 30، والدر المصون، 1/ 348.

5 - هود: الآية (61).

حياتهم في الأرض⁽¹⁾، وقيل: الكلام على حذف مضاف؛ أي: أنشأ أباكم من الأرض⁽²⁾، وقيل: إنَّ (مِنْ) بمعنى (في)، قال السمين: "وقيل: بمعنى (في) ولا حاجة إليه"⁽³⁾.
ومنها أيضاً قوله: ﴿... إِذَا نُوذِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾⁽⁴⁾، فقيل: إنها (مِنْ) التبيينية، فهي بيان لـ (إِذَا) وتفسير لها، وقيل: إنَّ (مِنْ) بمعنى (في)؛ أي: في يوم الجمعة⁽⁵⁾. والله أعلم.
أعلم.

2 - التناوب بين (في) و (إلى):

يجتمع الحرفان في الدلالة على انتهاء الغاية، ولا سيما الغاية المكانية، وقد مثل علماء اللغة⁽⁶⁾ بقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ...﴾⁽⁷⁾؛ أي: إلى أفواههم؛ بناءً على أن (رَدَّ) (يَتَعَدَّى بـ (إلى)).

أ- مجيء (في) بمعنى (إلى):

ومثاله قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ...﴾⁽⁸⁾، ففي هذه الآية وجهان: أحدهما: أن الجار والمجرور متعلقان بالمصدر (تَقَلَّبَ)، و(في) على ظاهرها، أو بمعنى (إلى). والوجه الآخر: أنَّ الجار والمجرور متعلقان بالفعل (نرى)، و(في) بمعنى (مِنْ)؛ أي: قد

1 - ينظر: اللباب، 512 / 10، والدر المصون، 4 / 109.

2 - ينظر: روح المعاني، 88 / 12.

3 - الدر المصون، 4 / 109.

4 - الجمعة: الآية (09).

5 - ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن، 262 / 2، والبحر المديد، 44 / 8.

6 - وهم: ابن قتيبة، والهروي، والمرادي، وابن هشام، وغيرهم.

ينظر: أدب الكاتب، ص / 399، والأزهية، ص / 271، والجنى الداني، ص / 252، والمغني، ص /

225.

7 - إبراهيم: الآية (09).

8 - البقرة: الآية (144).

نرى من السماء تقلّب وجهك، وذكرت الرؤية من السماء لإعظام تقلّب وجهه؛ لأنّ السماء مختصة بتعظيم ما أضيف إليها.

قال أبو حيان: "والظاهر: الأوّل، وهو تعلق المجرور بالمصدر، وأنّ (في) على حقيقتها، واختصّ التقلّب بالسماء؛ لأنّ السماء جهة تعود منها الرحمة كالمطر والأنوار والوحي...." (1).

.ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ...﴾ (2) فقيل: إنّ (في) بمعنى (إلى)؛ أي: أرسلناك إلى أمة، واختار الألوّسي كونها للظرفية، فقال: "وقيل: هي على ظاهرها، وفيه إشارة إلى أنه من جملتهم وناشئ بينهم، ولا تكون بمعنى (إلى) إذ لا حاجة لبيان من أرسل إليهم، وفيه نظر ظاهر، وهي متعلقة بالفعل المذكور" (3).

ب- مجيء (إلى) بمعنى (في):

ومثاله: قوله تعالى: ﴿... لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (4)، فقد قيل في (إلى) عدّة وجوه (5)؛ الأوّل: إنّها على بابها من الغاية، ويكون الجمع في القبور، والثاني: إنّها بمعنى (في)؛ أي: ليجمعنكم في يوم القيامة، والثالث: إنّها صلة، والتقدير: ليجمعنكم يوم القيامة، والرابع: فيه حذف؛ أي: ليجمعنكم إلى المحشر في يوم القيامة؛ لأنّ الجمع يكون إلى المكان لا الزمان، والخامس: فيه تضمين ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ معنى: (ليحشرنكم) فيعدى بـ (إلى)، واختار الألوّسي القول بالتناوب عن القول بالتضمين، فقال: "ومنع بعضهم مجيء (إلى) بمعنى (في) في كلامهم؛ ولو صح ذلك لحاز (زيد إلى الكوفة) بمعنى (في الكوفة)...، وأجيب بأنّ ذلك إنّما يرد، إذا قيل: إنّ استعمال (إلى) بمعنى (في) قياس مطرد؛ ولعلّ القائل بالاستعمال لا يقول بما

1 - البحر المحيط، 1/ 602.

2 - الرعد: الآية (30).

3 - روح المعاني، 13/ 152.

4 - النساء: الآية (87).

5 - ينظر: مفاتيح الغيب، 12/ 138، والبحر المحيط، 3/ 325.

ذكر، وارتكاب التضمين خلاف الأصل، وارتكاب القول بأن (إلى) بمعنى (في) وإن لم يكن مطرداً أهون منه⁽¹⁾.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾، قوله: ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ فيه وجوه: الأول: أنها متعلقة بمحذوف وقع حالاً من الياء؛ أي: من أنصاري حال ذهابي إلى الله، أو حال التجائي إلى الله، والثاني: أن (إلى) للغاية، والتقدير: من أنصاري إلى أن أبين أمر الله، وإلى أن أظهر دينه، والثالث: أن (إلى) بمعنى (مع)، أي: من يضيف نصرته إلى نصره الله إياي، الرابع: أن تكون (إلى) بمعنى اللام؛ أي: من أنصاري لله، والخامس: أن (إلى) بمعنى (في)؛ أي: من أنصاري في سبيل الله⁽³⁾.

3 - التناوب بين (في) و (على):

تأتي (في) بمعنى (على) لتدلّ على الاستعلاء، ويستشهد أكثر النحويين⁽⁴⁾ بقوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾⁽⁵⁾، والظاهر في هذه الآية أن (في) على بابها من الظرفية، وذلك لتشبيهه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن المظروف في الظرف⁽⁶⁾.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ...﴾⁽⁷⁾، فقيل: إن (على) بمعنى (في)؛ أي: في ملك سليمان، قال البطليوسي: "فقد يجوز أن يكون من هذا الباب، وقد

1 - روح المعاني، 7 / 106.

2 - آل عمران: الآية (52).

3 - ينظر: مفاتيح الغيب، 8 / 55، واللباب، 5 / 259.

4 - ينظر: كتاب الأرهية، ص/ 267، وشرح التسهيل، 3 / 157، والجنى الداني، ص/ 251.

5 - طه: الآية (71).

6 - ينظر: المغني، ص/ 150.

7 - البقرة: الآية (102).

يمكن أن تكون (على) إنما استعملت هاهنا؛ لأنّ معناه: أنّهم تقوّلوا على ملك سليمان ما لم يكن فيه⁽¹⁾.

أ- مجيء (في) بمعنى (على):

منه قوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّبُهَا لَوْ قَنَّهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽²⁾، فقيل: في (في) ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون (في) بمعنى (على)، "أي: على أهل السموات، أو هي ثقيلة على نفس السموات والأرض لانشقاق هذه ولززال ذي"⁽³⁾، والثاني أنها على بابها من الظرفية، والمعنى: حصل ثقلها وهو شدتها أو المبالغة في إخفائها في هذين الظرفين⁽⁴⁾، والثالث: أن يتضمّن (ثقل) معنى يتعدّى بـ (في)⁽⁵⁾. والله أعلم.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَأَخْلَفَ فِيهِ...﴾⁽⁶⁾، فهناك وجهان لعود لعود الضمير: أحدهما: أنّ الضمير في (فيه) يعود على (الكتاب) لقربه، "و(في) على بابها من الظرفية، وهو هنا مجاز؛ أي: في شأنه، وقيل: هي سببية؛ أي: هو سبب اختلافهم...، ومعنى اختلافهم فيه؛ أي: فمن مصدق به ومكذب، كما فعل قومك بالقرآن،..."⁽⁷⁾، والوجه الآخر: أن الضمير يعود على موسى - عليه السلام - فتكون (في) بمعنى (على)؛ أي: فاختلف عليه، قال أبو حيّان: "وكان بنو إسرائيل أشدّ تعنّناً على موسى، وأكثر اختلافاً عليه"⁽⁸⁾.

1 - الاقتضاب، 2/ 282.

2 - الأعراف: الآية (187).

3 - اللباب، 9/ 411.

4 - ينظر: اللباب، 9/ 411، والدر المصون، 3/ 380.

5 - ينظر: البحر المحيط، 4/ 432.

6 - هود: الآية (110).

7 - اللباب، 10/ 575.

8 - البحر المحيط، 5/ 266.

ب- مجيء (على) بمعنى (في):

منه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا...﴾⁽¹⁾، فختلف في المراد من دفع الحرج، فقيل: إنه لا حرج عليهم ولا إثم في ترك الجهاد، وقال الأكثرون: إن القوم كانوا يحظرون الأكل مع هذه الأصناف الثلاثة: (الأعمى، والأعرج، والمريض) فرفع الله تعالى في هذه الآية ذلك الحظر وأزاله⁽²⁾، واختلفوا في سبب ذلك الحظر، فقيل: إن العرب كانت تجتنب الأكل مع هذه الأعذار، "المكان جولان يد الأعمى، وانبساط جلسة الأعرج، وعدم خلو المريض من رائحة تؤذي، أو جرح ينض، أو أنف يذن فنزلت"⁽³⁾، وبهذا المعنى تكون (على) بمعنى (في)؛ أي: ليس في مواكلة الأعمى حرج... وهكذا، قال الألوسي: "وإلا لكان حق التركيب: ليس عليكم أن تأكلوا مع الأعمى حرج، وكذا يقال فيما بعد، وفيه بُعد لا يخفى..."⁽⁴⁾.

وقيل: "إن المسلمين كانوا إذا غزوا خلفوا زمناهم، وكانوا يسلمون إليهم مفاتيح أبوابهم، ويقولون لهم قد أحلنا لكم أن تأكلوا مما في بيوتنا، فكانوا يتخرجون من ذلك..."⁽⁵⁾. والله أعلم.

سادساً - التناوب بين (من) وغيره من الحروف:

ذكر سابقاً تناوب (من) مع الباء، واللام، و(عن)، و(في)، وبقي بيان تناوبها مع الحرفين (إلى)، و(على).

1 - التناوب بين (من) و (إلى):

- 1 - النور: الآية (61).
- 2 - ينظر: مفاتيح الغيب، 31 / 24، واللباب، 456 / 14.
- 3 - روح المعاني، 218 / 18. وينظر: لسان العرب، (نضض)، 236 / 7، (ذنن)، 173 / 13.
- 4 - المصدر نفسه، 218 / 18.
- 5 - مفاتيح الغيب، 31 / 24.

فأمّا تناوبها مع (إلى) فقد ذكر المرادي المعنى السابع لـ (مِنْ) أنها للانتهاء، ومثّل له بما ذكره ابن مالك في قوله: "قربتُ منه، فإنّه مساوٍ لقولك: قربتُ إليه"⁽¹⁾.

وقد ذكر سيبويه معنى الانتهاء لـ (من) في قوله: "وتقول: رأيتُه من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى"⁽²⁾.

ومثّل المرادي لابتداء الغاية وانتهائها معاً في قولك: (أخذت من الصندوق)، وحمل عليه كلام سيبويه السابق، وقال: "فعلى هذا تكون (مِنْ) في أكثر المواضع لابتداء الغاية فقط، وفي بعضها لابتدائها وانتهائها معاً"⁽³⁾، ومثّل أيضاً بقولك: (رأيتُ الهلال من داري من خلال السحاب)، فجعل (مِنْ) الأولى لابتداء الغاية، والثانية لانتهائها.

قال ابن السراج: "وهذا كلام يخلط معنى (مِنْ) بمعنى (إلى)، فإنما (إلى) للغاية، و(مِنْ) لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة أنّك إذا قلت: (رأيت الهلال من موضعي)، فـ (مِنْ) لك، وإذا قلت: (رأيت الهلال من خلال السحاب)، فـ (مِنْ) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فكذلك جعل سيبويه (مِنْ) غاية في قولك: (رأيتُه من ذلك الموضع...)"⁽⁴⁾.

- هذا ما وجدته في العلاقة بين الحرفين (مِنْ) و (إلى)، ولم أجد مثلاً واضحاً من القرآن الكريم يدل على حدوث التناوب بينهما، وربما كان ذلك بسبب بُعد المعنى بين ابتداء الغاية وانتهائها. والله أعلم.

2 - التناوب بين (مِنْ) و (على):

1 - شرح التسهيل، 3/ 136.

2 - الكتاب، 4/ 225.

3 - الجنى الداني، ص/ 313.

4 - الأصول في النحو، 1/ 411.

أ- مجيء (من) بمعنى (على):

مثاله قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنْ الْقَوْمِ ... ﴾⁽¹⁾، وقيل على قراءة أخرى: ((ونصرناه على القوم))⁽²⁾، وقيل: بتضمين ﴿ وَنَصَرْنَاهُ ﴾ معنى منعناه وعصمناه، وقيل: إنَّ (نصر) الذي مطاوعه (انتصر)، فتعدى تعدياً ما طاوعه، قال الزمخشري: "... هو (نصر) الذي مطاوعه (انتصر)، وسمعتُ هذلياً يدعو على سارق، اللهم انصرهم منه؛ أي: اجعلهم منتصرين منه"⁽³⁾، وردَّ أبو حيَّان في قوله: "وهذا معنى في نصر غير المتبادر إلى الذهن"⁽⁴⁾.

وقيل: إنَّ (من) بمعنى (على)؛ أي: نصرناه على القوم⁽⁵⁾.

ب- مجيء (على) بمعنى (من):

. مثاله قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾⁽⁶⁾، وفيها وجهان: أحدهما: أنَّ الجار والمجرور متعلقان بـ ﴿ أَكَالُوا ﴾، فتكون (على) بمعنى (من)⁽⁷⁾، يقال: اكنثت عليه ومنه، وقال الفراء: "وهما يعتقان: (على) و(من) في هذا الموضع؛ لأنَّه حق عليه، فإذا قال: اكنثتُ عليك، فكأنه قال: أخذتُ ما عليك، وإذا قال: اكنثتُ منك، فهو كقولك: استوفيتُ منك"⁽⁸⁾.

1 - الأنبياء: الآية (77).

2 - وهي قراءة أبي بن كعب.

ينظر: مفاتيح الغيب، 22 / 168.

3 - الكشاف، 3 / 128.

4 - البحر المحيط، 6 / 306.

5 - ينظر: مفاتيح الغيب، 22 / 168، والدر المصون، 10 / 319، والبحر المحيط، 6 / 306.

6 - المطففين: الآية (02).

7 - ينظر: الدر المصون، 6 / 490، وإعراب القرآن وبيانه، 10 / 409.

8 - معاني القرآن، للفراء، 3 / 246.

والوجه الآخر: أنّ الجار والمجرور متعلقان بالفعل ﴿ يَسْتَوْفُونَ ﴾، قال الزمخشري: "... لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالا يضرهم ويتحامل فيه عليهم أعدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك، ويجوز أن تتعلّق (على) بـ ﴿ يَسْتَوْفُونَ ﴾، ويقدم المفعول على الفعل لإفادة الخصوصية؛ أي: يستوفون على الناس خاصة، فأما أنفسهم فيستوفون لها"⁽¹⁾، وحسنه السمين الحلبي⁽²⁾.

سابعاً - التناوب بين (إلى) و (على):

أ- مجيء (إلى) بمعنى (على):

ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ... ﴾⁽³⁾، فقد قيل فيها وجهان: الأول: بتضمين الفعل ﴿ وَقَضَيْنَا ﴾ معنى أنقذنا وأوحينا، "ولهذا عدّي بـ (إلى)، والوحي إليهم: إعلامهم ولو بالواسطة"⁽⁴⁾.

والوجه الثاني: أنّ ﴿ وَقَضَيْنَا ﴾ بمعنى (حكمتنا)، وأصل القضاء الإحكام للشيء والفراغ منه، فـ (إلى) بمعنى (على)؛ أي: قضينا عليهم⁽⁵⁾.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾⁽⁶⁾ بمعنى علا وارتفع مع غير تكيف ولا تمثيل ولا تحديد⁽¹⁾، أو بمعنى قصد إليها، وعمد إلى خلقها وهو استعارة كقولهم: استوى إليه

1 - الكشاف، 4 / 720.

2 - ينظر: الدر المصون، 14 / 287.

3 - الإسراء: الآية (04).

4 - روح المعاني، 15 / 16.

5 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 10 / 214، واللباب، 12 / 209.

6 - البقرة: الآية (29).

كالسهم المرسل، إذا قصده قصداً مستويّاً من غير أن يلوي على شيء⁽²⁾، وقيل: (إلى) بمعنى (على)، بمعنى استولى إليها وملكها، وردّه الألويسي في قوله: "... وهو خلاف الظاهر لاقتضائه كون (إلى) بمعنى (على)، وأيضاً الاستيلاء مؤخر عن وجود المستولى عليه، فيحتاج إلى القول بأنّ المراد استولى على إيجاد السماء، فلا يقتضي تقدّم الوجود،..."⁽³⁾.

ب- مجيء (على) بمعنى (إلى):

.مثاله قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾⁽⁴⁾ قيل: (على) بمعنى (إلى)، فيتعلّق بمستقيم، أو يكون وصفاً لصراط؛ أي: هذا صراط مستقيم إليّ، وقيل: هو محمول على المعنى؛ أي: استقامته عليّ⁽⁵⁾.

1 - ينظر: روح المعاني، 1/ 215.

2 - ينظر: البحر المحيط، 1/ 280 - 281.

3 - روح المعاني، 1/ 215.

4 - الحجر: الآية (41).

5 - ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن، 2/ 74، والجامع لأحكام القرآن، 10/ 28.

المبحث الثاني: المجاز والتضمين

المجاز والتضمين

أولاً - معنى المجاز وفأدته:

المجاز لغةً: مشتق من الجواز في الأماكن وهو عبور الموضع، يقال: جُزت الموضع: سرت فيه، وأجزته: خلّفته، وقطعته⁽¹⁾.

وإصطلاحاً: هو عكس الحقيقة، فالحقيقة هي: " استعمال اللفظ في المعنى الذي وضعه الواضع له، أي: واضع اللغة، كقولك: أسد، للوحش المعروف، وفرس للدابة المعلومة"⁽²⁾.

إذن، فالمجاز هو اللفظ المستعمل في معنى غير موضوع له⁽³⁾، و"له سببان: أحدهما: الشبه، ويسمى المجاز اللغوي، وهو الذي يتكلم فيه الأصولي، والثاني: الملايسة، وهذا هو الذي يتكلم فيه أهل اللسان، ويسمى المجاز العقلي، وهو أن تسند الكلمة إلى غير ما هي له أصالة بضرب من التأويل"⁽⁴⁾.

وسمى المجاز مجازاً "لأنّ أهل اللغة يجازون به عن أصل الوضع توسّعاً منهم كتسمية الرجل الشجاع أسداً، والبليد حماراً"⁽⁵⁾.

ويُعدّل عن الحقيقة إلى المجاز لفوائد، منها: " التعظيم كقوله: سلام على المجلس العالي، ومنها التحقير لذكر الحقيقة كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَايِبِ ... ﴾⁽⁶⁾، ومنها

1 - ينظر: لسان العرب، (جوز)، 5/ 326.

2 - درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، 1/ 27.

3 - ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، 1/ 535.

4 - البرهان، 2/ 256.

5 - البحر المحيط في أصول الفقه، 1/ 535.

6 - النساء: الآية (43).

المبالغة في بيان العبارة على الإيجاز، كقوله تعالى: ﴿... وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا...﴾⁽¹⁾، ومنها تفهيم المعقول في صورة المحسوس لتلطيف الكلام وزيادة الإيضاح، ويسمى استعارة تخيلية، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ...﴾⁽²⁾، ومنها زيادة بيان حال المنكور نحو: رأيت أسداً، فإنه أبلغ في الدلالة على الشجاعة لمن حكمت عليه في قولك: رأيت إنساناً كالأسد شجاعته...⁽³⁾.

ويسمى المجاز الذي علاقته المشابهة بالاستعارة، ويسمى المجاز الآخر بالمجاز المرسل، وسأدرس في هذا المبحث النوع الأول وهو الاستعارة؛ لأنّ علاقة المشابهة هي المطلوب إثباتها في وقوع هذا المجاز، وسمي المجاز الذي علاقته المشابهة بالاستعارة "مكان التناسب بينه وبين الاستعارة، وذلك أنا متى ادعينا في المشبه كونه داخلاً في حقيقة المشبه به وفرداً من أفرادها برز فيما صادق من جانب المشبه به بروز نفس المشبه به، نظراً إلى ظاهر الحال من الدعوى"⁽⁴⁾.

إنّ، فالاستعارة كلام مجازي، أصله تشبيه حذف منه كل من وجه الشبه وأداة التشبيه وأحد ركنيه: المشبه أو المشبه به⁽⁵⁾.

والاستعارة نوعان⁽⁶⁾: تصريحية ومكنية، **فالتصريحية** هي التي حذف المشبه من أصلها التشبيهي، وبقي المشبه به، نحو: رأيت أسداً في المعركة، تريد به رجلاً شجاعاً، وأما **المكنية** فهي التي حذف المشبه به من أصلها التشبيهي، وبقي منه شيء يدل عليه، نحو قوله تعالى:

1 - مريم: الآية (4).

2 - الإسراء: الآية (24).

3 - البحر المحيط، 1/ 546.

4 - شرح التلخيص. للبابرتي، ص/ 561.

5 - ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة. للخطيب القزويني، ص/ 285 - 286.

6 - ينظر: الإيضاح، ص/ 304.

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ﴾⁽¹⁾، فثبته الضلالة بالسلعة، ثم حذف السلعة وترك ما يدل عليها وهو الشراء، أي: استبدال الضلالة بالهدى، كشراء السلعة الخاسرة.

وللاستعارة تقسيمات عديدة، وما يهمنا هنا هو تقسيمها من حيث اللفظ⁽²⁾، فتنقسم إلى استعارة أصلية، واستعارة تبعية، فالأصلية: هي ما كان اللفظ المستعار له اسم جنس سواء أكان اسم عين كرجل، أو اسم جنس، كالأفعال والصفات والحروف.

ومحل دراستنا هي الاستعارة في الحرف، فهي تبعية؛ لأنَّ الحرف لا معنى له في نفسه؛ بل تقع الاستعارة في متعلق معناه، كقولك: (من) تفيد ابتداء الغاية، وهو ليس معنى (من) في الحقيقة؛ لأنها ليست اسماً، وإنما هي متعلق معناها؛ "لأنَّ الكلمة إذا سميت اسماً سميت بمعنى الاسمية لها، وإنما هي متعلقات معانيها؛ أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام"⁽³⁾.

ثانياً - الأمثلة:

1 - الاستعارة في الباء:

تفيد الباء المجاز في معناها الإلصاق - كما ذكر سابقاً⁽⁴⁾ - فالإلصاق ضربان: حقيقي وهو إلصاق جرم بجرم، كقوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ ﴾⁽⁵⁾، ومجازي، وذلك في وجهين: أحدهما: إلصاق معنى بجرم، نحو قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿

1 - البقرة: الآية (16).

2 - ينظر: الإيضاح، ص/ 304 - 305، وشرح التلخيص، ص/ 569 - 570.

3 - شرح التلخيص، ص/ 570.

4 - يراجع المعاني الأصلية لحرف الباء (المبحث الثاني من الفصل الأول)، ص/ 46 - 47.

5 - الأعراف: الآية (150).

...وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ... ﴿⁽¹⁾؛ أي: ألصق الحسن واللفظ به لتعلقهما به، والآخر: إصاق معنى بمعنى نحو قوله تعالى: ﴿ أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ... ﴾⁽²⁾، أي: مقولة بقتل النفس، ومفقوءة بفقء العين، و"أتي بالباء لكون المسبب - وهو القصاص - منسوباً إلى الجناية بنسبة السببية فأشبهه بذلك الإصاق الحقيقي، وهو جارٍ في جميع الأسباب"⁽³⁾.

2- الاستعارة في اللام:

تحدث الاستعارة في لام التعليل، وحمل البلاغيون ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَأَلْتَقَطَهُ ءَأُلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا... ﴾⁽⁴⁾، وبين البابرتي⁽⁵⁾ معنى الاستعارة في هذه الآية في قوله: "... ومعناه في لام التعليل يقدر التشبيه للعداوة والحزن بعد الالتقاط بالعلة الغائية للالتقاط، فتكون العداوة والحزن مشبهين بالعلة الغائية، فتكون العلة الغائية مستعاراً منه، والعداوة والحزن مستعاراً له من قبيل الاستعارة التهكمية؛ لأنَّ الغرض من الالتقاط إنما يكون هو الفرح والمودة والانتفاع به، لا العداوة والحزن الحاصلين به، فظهر أن الاستعارة كانت أولاً في متعلق لام التعليل ثمَّ سرت إليها"⁽⁶⁾.

1 - يوسف: الآية (100).

2 - المائدة: الآية (45).

3 - مجاز القرآن، ص/ 166.

4 - القصص، الآية: (8).

5 - هو أبو عبد الله أكمل الدين محمد بن محمود الرومي البابرتي، علامة بفقء الحنفية، والأدب، توفي

توفي بمصر سنة: (786هـ).

ينظر: الأعلام، 42 / 7.

6 - شرح التلخيص، ص/ 571.

وقال السكاكي⁽¹⁾ في بيان حدوث الاستعارة في لام التعليل: "وإذا أردت استعارة لام الغرض قدرت الاستعارة في معنى الغرض، ثم استعملت لام الغرض هناك، مثل أن يكون عندك ترتب وجود أمرٍ على أمرٍ من غير أن يكون الثاني مطلوباً بالأول، ويكون الأول غرضاً فيه، فشبهه بترتب وجود بين أمرين، مطلوب بالأول منهما الثاني، ثم تستعير للترتيب المشبه كلمة الترتب المشبه به في ضمن قرينة مانعة عن حملها على ما هي موضوعة له، فتقول إذا رأيت عاقلاً قد أحسن إلى إنسان ثم آذاه: ذلك أنه قد أحسن إليه ليؤذيه"⁽²⁾.

3 - الاستعارة في (عن):

تستعمل (عن) في مجاوزة جرم عن جرم آخر وتعديه عنه، ثم تستعمل في تجاوز المعاني على طريقة التشبيه، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴾⁽³⁾، شبه انصراف البصيرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه، وتقول: تجاوز فلان عن ذنب فلان، وعفا عنه، بمعنى تجاوز عنه؛ لأنه ترك للمؤاخذة، ورضي عنه بمعنى تجاوز عن محل السخط إلى محل الرضى⁽⁴⁾.

4 - الاستعارة في (في):

ومثالها قوله تعالى: ﴿...وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعٍ أَلْتَخَلِ... ﴾⁽⁵⁾، قال ابن هشام: "إنَّ (في) ليست بمعنى (على)؛ ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء"⁽¹⁾.

1 - هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، الحنفي، عالم بالعربية والأدب، (ت: 626هـ).

ينظر: بغية الوعاة، 2/ 364، والأعلام، 8/ 222.

2 - مفتاح العلوم للسكاكي، ص/ 283.

3 - طه: الآية (124).

4 - ينظر: مجاز القرآن، ص/ 357 - 358.

5 - طه: الآية (72).

فالحرف (في) في هذه الآية أدى معنى ليس بمعناه الحقيقي، وهو معنى الاستعلاء الذي يؤدّي بالحرف (على) فتوفر في (في) الشرطان لصحة استعمال المجاز وهما: العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد القائمة على التشابه بينهما، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي وهي وجود الفعل (أصلب)؛ لأنّ التصليب لا يقع في داخل الجذع وإنما يقع فوقه، ف"شبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة، واستعير الثاني للأول، فسرى التشبيه لجزئيات كل، فاستعير لفظ (في) لمعنى (على)"⁽²⁾.

ويقصد بالتشابه بين الظرفية والاستعلاء هو التشابه المعنوي الذي يجمعهما، وهو معنى التمكن والثبات في كل منهما⁽³⁾.

5 - الاستعارة في (من):

تستعمل (من) في ابتداء غاية الأمكنة، ويتجاوز بها عند ابتداء الغاية في الأزمنة، وذلك كقوله تعالى: ﴿ لَمَسَّجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾⁽⁴⁾، فاستعمالها غاية في الزمان لشبهه بالمكان⁽⁵⁾، وكذلك يتجاوز بها عند استعمالها في التعليل، كقوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُغْرِقُوا ... ﴾⁽⁶⁾؛ أي: من أجل خطيئاتهم أغرقوا؛ "لأنّ ابتداء غاية المعلول صادر من علته، فشبه ذلك بابتداء الغاية في المكان"⁽⁷⁾.

6 - الاستعارة في (على):

- 1 - مغني اللبيب، ص/ 150.
- 2 - (رسالة في مذهب الكوفيين والبصريين في حروف الجر، للدمنهوري) مخطوط، اللوحة (6).
- 3 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 253.
- 4 - التوبة: الآية (108).
- 5 - ينظر: مجاز القرآن، ص/ 162.
- 6 - نوح: الآية (25).
- 7 - مجاز القرآن، ص/ 162.

تستعمل (على) في إفادة استعلاء جرم على جرم، ثمّ يتجاوز بها في إفادة معنى الثبوت والاستقراء، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾⁽¹⁾، قال الزمخشري: "... ومعنى الاستعلاء في قوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ مثلّ لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به، شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه"⁽²⁾.

ثالثاً - معنى التضمين:

"ضمن الشيء وبه ضمناً وضماناً، كفل به، وضمّنه إياه كقله، وضمّن الشيء الشيء أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، ويقال: ضمّن الشيء بمعنى تضمّنه، ومنه قولهم: مضمون الكتاب كذا وكذا.." ⁽³⁾.

هذا تعريف التضمين في اللغة، أمّا في الاصطلاح فقد استعمل التضمين في ثلاثة علوم من علوم العربية، وهي النحو، والعروض، والبيان، وما يهما منها هنا التضمين في النحو والبيان، فقد عرّفه النحويون بتعريفات كثيرة، أهمها:

* هو كون فعل متعدياً بحرف يفيد معنى فعل يتعدى بحرف آخر، فيتوسع في تعديته بأن يعدّى بالحرف الذي يتعدّى به الآخر⁽⁴⁾. فهذا التعريف شمل الفعل ولم يشمل التضمين الواقع في المشتقات وما في معناها كقولك: هو عمر في قضائه، وحاتم في قومه، أي بمعنى: عادل وجواد⁽⁵⁾.

1 - البقرة: الآية (5).

2 - الكشاف، 1/ 85.

3 - لسان العرب، (ضمن)، 13/ 257.

4 - ينظر: الخصائص، 2/ 308.

5 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 258.

* هو "إشراب معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه، لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين"⁽¹⁾، وهذا أشهر التعريفات، ولكن لفظ الإشراب يقتضي الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي في كلمة واحدة، وهذا لا يجيزه البيانون⁽²⁾.

* هو "إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه"⁽³⁾، قال الصبان: "فالأولى لأن يقال: التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي واللزوم، لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد"⁽⁴⁾، " وهذا ينطبق على التضمين النحوي دون التضمين البياني؛ لأن العامل المقدر في الجار والمجرور ليس ملحقاً به، وإنما هو معمول للعامل المذكور؛ لأنه حال من فاعله"⁽⁵⁾.

* هو أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم، وهذا التعريف شامل لكلا التضمينين: النحوي والبياني⁽⁶⁾.

*** أنواع التضمين:

1 - التضمين النحوي:

وهو أن يؤدي عامل مؤدى عامل آخر غير معمول له، فيعطى حكمه من حيث التعدية واللزوم⁽⁷⁾، ومن أمثلة ذلك:

1 - شرح الأشموني، 2 / 95، وينظر: رسالة في مذهب الكوفيين والبصريين في حروف الجر (مخطوط)، اللوحة (5).

2 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 259.

3 - المغني، لابن هشام، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، 1 / 98.

4 - حاشية الصبان، 2 / 95.

5 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 260.

6 - المصدر نفسه، ص / 260.

7 - المصدر نفسه، ص / 260.

* قوله تعالى: ﴿ فَيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾⁽¹⁾، فالفعل (يخالف) يتعدى بنفسه، ولكن لما ضمن معنى (صدّ) عُدِّي بحرف (عن)، وهذا من باب تضمين العامل المتعدي بنفسه لعامل لازم يتعدى بحرف الجر⁽²⁾.

* ومنه قوله تعالى: ﴿ ... وَلَا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ... ﴾⁽³⁾، فعُدِّي الفعل (عزم) بنفسه، مع أنه كان يتعدى بحرف (على)؛ وذلك لتضمنه معنى (نوى)، أي: لا تتوا عقدة النكاح، وهذه الصورة عكس الصورة الأولى، أي: من باب تضمين عامل يتعدى بحرف لعامل يتعدى بنفسه⁽⁴⁾.

* ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ ... وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ... ﴾⁽⁵⁾ فالفعل (أحسن) يتعدى بـ (إلى)، فضمن معنى (لطف) الذي يتعدى بالباء، فعُدِّي به⁽⁶⁾.

2 - التضمين البياني:

وهو أن يؤدي عامل مؤدى عامل آخر، يقدر حالاً من فاعله، فيعطى حكمه من حيث التعدية واللزوم، وقد يُعكس فيُجعل المضمن أصلاً، والمذكور حالاً من فاعله⁽⁷⁾، أي أن التضمين البياني له صورتان:

1 - النور: الآية (63).

2 - ينظر: الكشاف، 87/3، والتحرير والتنوير، 18/311.

3 - البقرة: الآية (235).

4 - ينظر: مغني اللبيب، ص/898.

5 - يوسف: الآية (100).

6 - ينظر: المغني، ص/681.

7 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/261.

فالأولى: نحو قوله تعالى: ﴿... وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰكُمْ...﴾⁽¹⁾؛ أي: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، فالعامل المضمن حال من فاعل العامل المذكور⁽²⁾.

* والصورة الأخرى: في قوله تعالى: ﴿... الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾⁽³⁾، أي: يعترفون به مؤمنين، فالعامل المضمن أصل، والمذكور حال من فاعل هذا المضمن، وجعل الزمخشري من هذه الصورة قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ...﴾⁽⁴⁾، أي: ولا تضموها إليها آكلين⁽⁵⁾.

* ويأتي التضمين لفوائد أهمها: الإيجاز والاختصار، وتأدية كلمة واحدة معنى كلمتين؛ قال الزمخشري: "الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين؛ وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم⁽⁶⁾..."⁽⁷⁾، وقال ابن هشام: "وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدل على ذلك أسماء الشرط والاستفهام"⁽⁸⁾.

وعلى الرغم من هذه الفوائد للتضمين فإن هناك من أنكر وجوده في العربية مثل الأستاذ (عباس حسن) الذي رفض قرار مجمع القاهرة الذي قرّر قياسيته بشروط مذكورة في قولهم: "التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعديّة واللزوم.

1 . البقرة: الآية (185).

2 . ينظر: الكشف، 1/ 114، وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 262.

3 . البقرة: الآية (3).

4 . النساء: الآية (2).

5 . الكشف، 2/ 388.

6 . في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ...﴾، الكهف: الآية (28).

7 . الكشف، 2/ 671.

8 . مغني اللبيب، ص/ 687.

ومجمع اللغة العربية الملكي يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي⁽¹⁾.

هذا وقد استغنى الأستاذ (عباس حسن) عن التضمين بالمجاز، حيث يرى أن هذه الشروط هي شروط بلاغية معروفة في المجاز، ويرى أن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الأصلي والحقيقي ليس راجعاً إلى قلة استعماله في صورة، وكثرة استعماله في صورة أخرى، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجوداً عند العرب، فالأسبق وحده هو الحقيقي⁽²⁾.

والصحيح: أن بعض تلك الشروط لا تنطبق على المجاز، فالشرط الثاني مثلاً تجد أن القرينة في التضمين لا تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي؛ لأنّ المعنيين فيه مقصودان، وفي المجاز لا بد أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فهذا اختلاف بين التضمين والمجاز⁽³⁾.

وأما قوله عن الأسبقية فهو يناقض قوله في المجاز حيث قال: " ... إنّ المجاز إذا اشتهر معناه في زمان ما، وشاع بين الناطقين به انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى الحقيقة العرفية"⁽⁴⁾.

1 - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (التضمين)، للشيخ: أحمد الإسكندري، المجلد 1، ص/ 33 -

182.

2 - ينظر: النحو الوافي، 2/ 594.

3 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 275.

4 - النحو الوافي، 2/ 543

وبذلك لا يمكن الجزم بأن لفظاً ما أسبق في الوجود من لفظ آخر، وإذا كان هذا هو المعيار في الحكم على اللفظ بحقيقته فلا يمكن التفريق بين الحقيقة والمجاز، ومن ثمّ لا حقيقة ولا مجاز⁽¹⁾.

1 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 276.

الفصل الثالث

أثر التناوب في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية

الفصل الثالث / أثر التناوب في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية

يظهر أثر تناوب حرف جر عن حرف جر آخر عندما يتعاقبان في موضع واحد، فيكون كل حرف - في الغالب - على معناه الأصلي حقيقة أو مجازاً، وقد يُعبر عنه بالمخالفة كما فعل الدكتور هادي الهلالي في كتابه: ((الحروف العاملة في القرآن الكريم)).

وبما أنّ هذا التناوب يكون في موضع واحد؛ أي: مع فعل واحد فإنه سيكون له علاقة بتعدي الفعل أو ما في معناه، إذ إنّ الفعل المتعدي بحرف الجر، قد يتعدى بحرف جر آخر؛ ولكن كل حرف منهما يفيد دلالة دقيقة، ومعنى لطيفاً قد لا يفيد الآخر في السياق.

وسأبيّن تلك الدلالة الدقيقة والمعنى اللطيف من خلال دراسة وتحليل بعض الآيات القرآنية المتشابهة في السياق والمختلفة في استعمال الحرف حرصاً على تكملة الفائدة، وتوضيحاً للإعجاز اللغوي والبياني في السياق القرآني.

كما سأوضح أثر التعاقب في استنباط بعض الأحكام الشرعية، بدراسة بعض آيات الأحكام، والله ولي التوفيق لذلك.

***** تعاقب الباء مع غيره من حروف الجر**

تتعاقب الباء مع أكثر حروف الجر؛ وذلك لكثرة استعمالها ودورانها في الكلام، فهي تتعاقب مع اللام، و(عن)، و(من)، و(إلى)، و(على)، ولكن كل حرف منها يفيد دلالة دقيقة لا يفيد الآخر مع أنّهما يتعاقبان في موضع واحد ومع الفعل نفسه.

فمثلاً يتعاقب الباء واللام في موضع واحد مع فعل الإيمان، فهو يتعدى بالباء وباللام؛ نحو

قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾.

1 . التوبة: الآية (61).

الفصل الثالث/ أثر التناوب في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية

فقد عدى بالباء إلى لفظ الجلالة، وعدى باللام إلى المؤمنين؛ لأن المقصود في الموضع الأول هو التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر به، والمقصود في الموضع الثاني هو السماع والتسليم لهم بما يقولون؛ أي: يصدقه لكونهم صادقين عنده⁽¹⁾.

ولذلك نلاحظ عدم ورود فعل الإيمان معدى باللام إلى لفظ الجلالة في كلام الله ﷻ وإنما يرد دائماً معدى بالباء؛ لتضمينه معنى الإقرار والاعتراف والتصديق به⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً فعل الغضب، فهو في الأصل يتعدى بـ(على) وقد يتعدى بالباء واللام لإفادة معنى التعليل؛ ولكن إن قلت: غضبت بفلان، فمعناه: غضبت من أجله وهو ميت، وإن قلت: غضبت لفلان، فقد قصدت الغضب من أجله وهو حي⁽³⁾.

ويتعاقب الباء و (عن) في موضع واحد مع اختلاف المعنى، ومن ذلك تعاقبها مع فعل السؤال الذي يتعدى في الأصل بـ (عن)، وقد يتعدى بالباء، نحو قوله تعالى: ﴿...فَسَأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾⁽⁴⁾ فقيل: إن الباء بمعنى: (عن)؛ أي: المجاوزة؛ أي: فاسأل عنه العلماء ذوي الخبرة من خلقه، فالمسؤول غير الله - تعالى - وقيل: إن الباء للسببية؛ أي: فاسأل بسؤالك إياه خبيراً؛ فالمسؤول هو الله ﷻ⁽⁵⁾.

قال البطليوسي: "والقول الثاني عندي أجود، وإن كان الأول غير بعيد"⁽⁶⁾ هذا وقد ذكرت وجوه أخرى في معنى الباء⁽¹⁾.

1 - ينظر: الكشاف، 12 / 160.

2 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 494.

3 - ينظر: لسان العرب، (غضب)، 4 / 3262.

4 - الفرقان: الآية (59).

5 - ينظر: الكشاف، 3 / 102، والجنى الداني، 4 / 267 - 282.

6 - الاقتضاب، 2 / 271 - 272.

وقد تتعاقب الباء و(في) في موضع واحد؛ ولكن الاختلاف في دقة الدلالة، فإذا قلت: (محمد بمكة)؛ أي: ملتصقاً بمكة، ويجوز أن يكون في مكان قريب منها، وإذا قلت: (محمد في مكة)؛ أي: مستقر في مكة، ولا بد أن يكون في داخلها، ولا يجوز أن يكون قريباً منها؛ وذلك لأنّ (في) تفيد الظرفية والاحتواء، أما الباء فتفيد الظرفية والالتصاق⁽²⁾.

وقد تتعاقب الباء و(من) في موضع واحد كما ذكر في فعل الشرب، فالأصل فيه أن يتعدى بنفسه، وقد يتعدى بالباء، نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ...﴾⁽³⁾، وقد يتعدى بـ(من)؛ نحو قوله تعالى: ﴿...مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي...﴾⁽⁴⁾، فالباء في الآية الأولى تفيد الإلصاق، ومفعول (يشرب) محذوف، والتقدير: عيناً يشرب عباد الله بها الخمر، كما في قولهم: شربت الماء بالعسل⁽⁵⁾، قال ابن عاشور: "وعدى فعل (يشرب) بالباء وهي باء الإلصاق؛ لأنّ الكافور يمزج به شرابهم، فالتقدير: عيناً يشرب عباد الله خمرهم بها؛ أي: مصحوباً بمائها"⁽⁶⁾، وهذه الدلالة أفادت الباء، ولا يمكن أن تفيدها (من) التي للتبعيض كما ذكرت في الآية الثانية.

وقد تتعاقب الباء و(إلى) في موضع واحد، فيفيد أحدهما من الدلالة الدقيقة ما لا يفيد الآخر، ومن أمثلته فعل الدخول، فقد يتعدى بالباء فيفيد معنى المصاحبة أو التعديّة أو الإلصاق، وقد يتعدى بـ(إلى) فيفيد معنى الانتهاء، فمثال باء المصاحبة قوله تعالى: ﴿...وَقَدْ

1 - ينظر: الخصائص، 475 / 2، وشرح الرضي، 4 / 267 - 282.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص / 36، ومغني اللبيب، ص / 137.

3 - الإنسان: الآية (6).

4 - البقرة: الآية (249).

5 - ينظر: الكشاف، 4 / 168.

6 - التحرير والتنوير، 29 / 381.

دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ...⁽¹⁾؛ أي: مع الكفر، ومثال باء التعدية قولك: دخلتُ بالكافر في الإسلام؛ أي: أدخلته فيه، ومثال باء الإصاق قوله تعالى: ﴿... وَرَبِّبِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ...﴾⁽²⁾، ومثال تعديه بـ (إلى) قولك: دخلتُ إلى البيت، ويقال: دخلتُ البيت، والصحيح فيه أن تزيد: دخلتُ إلى البيت، وحذفت حرف الجر، فانتصب انتصاب المفعول به⁽³⁾.

وقد تتعاقب الباء مع (على) في موضع واحد كفعل الصنع، قال تعالى: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا﴾⁽⁴⁾، قال الزمخشري: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ في موضع الحال بمعنى: اصنعها محفوظاً، وحقيقته: ملتبساً بأعيننا، كأن الله معه أعيناً تكلؤه أن يزيغ في صنعه عن الصواب، وأن لا يحول بينه وبين عمله أحد من أعدائه ﴿وَوَحِّينَا﴾ وأنا نوحى إليك ولنهمك كيف تصنع⁽⁵⁾.

وقد يتعدى فعل الصنع بـ (على)، كقوله تعالى: ﴿... وَلِنُصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾⁽⁶⁾، فقد جاءت (على) بمعنى الاستعلاء لإفادة أمر كان خفياً، فالأطفال حينئذ كانوا يربون سراً، فلما أراد الله أن يصنع موسى ويربّي على حال أمن وظهور الأمر جاء بـ (على) لإفادة الاستعلاء والظهور والإبداء؛ أي: ولتصنع على أمن لا تحت خوف⁽⁷⁾.

1 - المائدة: الآية (61).

2 - النساء: الآية (23).

3 - لسان العرب، (دخل)، 2 / 1341.

4 - هود: الآية (37).

5 - الكشاف، 2 / 215.

6 - طه: الآية (39).

7 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 501.

** أثر تناوب الباء في استنباط بعض الأحكام الشرعية

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾⁽¹⁾ فهذه الآية تبيّن أحكام الوضوء وأركانها، التي منها مسح الرأس، باتفاق العلماء؛ ولكنهم اختلفوا في مقدار مسحه، وسبب هذا الخلاف هو ما تحمله الباء من معانٍ في قوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾⁽²⁾، ويمكن تلخيص هذا الخلاف في ثلاثة أقوال رئيسية:

القول الأول: إنّ الواجب مسح جميع الرأس، وهو قول المالكية⁽³⁾ والحنابلة⁽⁴⁾، والباء عندهم صلة؛ لأنّ الفعل (مسح) يتعدى بنفسه إلى مفعوله؛ أي: وامسحوا رؤوسكم، وزيدت الباء لتأكيد لصوق المسح بالرأس، ويجوز أن تكون الباء للإصاق؛ أي: إصاق فعل المسح بجميع الرأس؛ لأنّ الرأس يشمل جميع ما يطلق عليه هذا اللفظ، وقاسوا هذه الباء بباء آية التيمم في قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾⁽⁵⁾؛ فلو كانت الباء في آية الوضوء للتبعيض لأفانته أيضاً في آية التيمم، فكما أن آية التيمم لا تدل على مسح بعض الوجه، كذلك آية الوضوء لا تدل على مسح بعض الرأس؛ بل جميعه⁽⁶⁾.

1 - المائدة: الآية (6).

2 - المائدة: الآية (6).

3 - تنسب المالكية إلى أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك الحميري، أحد الأئمة الأربعة، وإمام دار الهجرة، وصاحب كتاب الموطأ، عاش في المدينة، وتوفي سنة: (179هـ).
ينظر: الأعلام، 6/ 323.

4 - تنسب الحنابلة إلى أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوائلي، أحد الأئمة الأربعة، وصاحب كتاب المسند في الحديث، عاش في بغداد، وتوفي سنة: (241هـ).
ينظر: الأعلام، 1/ 203.

5 - النساء: الآية (43).

6 - ينظر: أحكام القرآن، لابن العربي، 6/ 88.

القول الثاني: إن الواجب مسح ربع الرأس، وهو قول الحنفية⁽¹⁾، والباء عندهم تحتل معنيين:

أحدهما: الإصاق، "وذلك أن المسح لا بد له من آلة ومحلّ، فإذا دخلت الباء في الآلة كان فعل المسح متعدياً إلى المحلّ، ويصير المحلّ مفعولاً به، فيتناول المسح جميعه، كقولك: (مسحت الحائط بيدي)؛ لأنّه أضيف إلى جملته، وإذا دخلت في المحل بقي الفعل متعدياً إلى الآلة، وهذا ما عليه الآية، فكأنه قال: وامسحوا أيديكم برؤوسكم ؛ أي: ألصقوها برؤوسكم، وهذا لا يقتضي استيعاب الرأس بالمسح...."⁽²⁾، وعلى هذا يكون المسح على مقدار اليد؛ لأنها هي الآلة، فيكتفي فيه بالأكثر، وذلك بالأقل عن ثلاثة أصابع، وهو ربع الرأس عادة، واستدلوا على ذلك ما روي عن النبي ﷺ من أنه مسح في وضوءه ناصيته، والناصية تعادل ربع الرأس⁽³⁾.

والمعنى الثاني: هو التبويض، فمقدار ربع الرأس هو بعضه، قال الجصاص⁽⁴⁾: "ويدل على أنّها للتبويض أنك إذا قلت: مسحت يدي بالحائط، كان معقولاً مسحاً ببعضه دون جميعه، ولو قلت: مسحت الحائط، كان المعقول مسح جميعه دون بعضه، فقد وضح الفرق بين إدخال الباء وبين إسقاطها في العرف واللغة..."⁽⁵⁾.

1 - تنسب الحنفية إلى النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، الفقيه المجتهد، وأحد الأئمة الأربعة توفي: سنة 150هـ).

ينظر: الأعلام، 8 / 36.

2 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 573.

3 - ينظر: صحيح مسلم، كتاب: الوضوء، باب: المسح على الناصية والعمامة، 1 / 159، والكشاف، 1 / 325.

4 - هو الإمام أبو بكر بن أحمد بن علي الرازي الجصاص، فاضل من أهل الرأي، ومن علماء الأحناف، أشهر كتبه: أحكام القرآن.

ينظر: الأعلام، 1 / 171.

5 - أحكام القرآن، لأبي بكر بن الجصاص، 2 / 343.

القول الثالث: إن الواجب ما يصح إطلاق اسم المسح عليه ولو كان قليلاً، وهو قول الشافعية⁽¹⁾، والباء عندهم للتبعيض؛ أي: امسحوا بعض رؤوسكم، وهذا البعض مطلق بأي جزء من أجزاء الرأس⁽²⁾.

قال الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندنا أن الله جل ثناؤه أمر بالمسح برأس القائم إلى صلاته مع سائر ما أمر بغسله معه أو مسحه، ولم يحد ذلك بحد لا يجوز التقصير عنه ولا يتجاوزه، وإذا كان ذلك كما ذكرنا فما مسح به المتوضئ من رأسه فاستحق بمسحه ذلك أن يقال: مسح برأسه، فقد أدى ما فرض الله عليه من مسح ذلك؛ لدخوله فيما لزمه اسم ما مسح برأسه إذا قام إلى صلاته"⁽³⁾.

هذا وهناك قول آخر أشار إليه القرطبي في قوله: "وقيل: إنما دخلت لتفيد معنى بديعاً، وهو أن الغسل لغة يقتضي مغسولاً به، والمسح لغة لا يقتضي ممسوحاً به، فلو قال: وامسحوا رؤوسكم لأجزاء المسح باليد إمراراً من غير شيء على الرأس، فدخلت الباء لتفيد ممسوحاً به وهو الماء، فكأنه قال: وامسحوا برؤوسكم الماء..."⁽⁴⁾.

وهذا يرجح كون الباء على معنى الإلصاق. والله أعلم.

*** تعاقب اللام مع غيره من حروف الجر:

ذكرنا سابقاً التعاقب بين اللام والباء، أما التعاقب بين اللام و(عن) فمثاله: فعل العفو،

يقال: عفوت عن فلان، وعفوت لفلان، قال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ...﴾⁽⁵⁾، وقال: ﴿...﴾

1 - تنسب الشافعية إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ينظر: الأم، 1/ 26.

2 - ينظر: الأم، للشافعي، 1/ 26، ومفاتيح الغيب، 4/ 80.

3 - جامع البيان، 4/ 80.

4 - الجامع لأحكام القرآن، 6/ 88.

5 - التوبة: الآية (43).

فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ ...⁽¹⁾؛ ولكن يوجد فرق دقيق بين التعبيرين، والتعدي باللام أبلغ من (عن)، قال الزمخشري: " فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ (عَفِيَ) يَتَعَدَى بِ (عَنْ) لَا بِاللَّامِ ، فَمَا وَجْهَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَفِيَ لَهُ﴾؟! قُلْتَ: يَتَعَدَى بِ (عَنْ) إِلَى الْجَانِي وَإِلَى الذَّنْبِ، فَيُقَالُ: عَفَوْتُ عَنْ فُلَانٍ، وَعَنْ ذَنْبِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ...﴾⁽²⁾ وَقَالَ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾⁽³⁾، فَإِذَا تَعَدَى إِلَى الْجَانِي وَإِلَى الذَّنْبِ مَعًا، قِيلَ: عَفَوْتُ لِفُلَانٍ عَمَّا جَنَى، كَمَا تَقُولُ: غَفَرْتُ لَهُ ذَنْبَهُ، وَتَجَاوَزْتُ لَهُ عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا مَا فِي الْآيَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَنْ عَفِيَ لَهُ عَنْ جُنَايَتِهِ ، فَاسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِ الْجُنَايَةِ"⁽⁴⁾.

ومثال هذا التعاقب أيضاً فعل الخصم وما اشتق منه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾⁽⁵⁾، فذكر لهذه اللام معنيان هما: التعليل ومعنى: (عن)؛ أي: لا تكن لأجل الخائنين خصيماً، أو لا تكن عن الخائنين خصيماً لمن يخاصمهم، والأول أولى⁽⁶⁾.

قال ابن عاشور: "واللام في قوله: ﴿لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ لام العلة، وليس لام التقوية، ومفعول ﴿خَصِيماً﴾ محذوف دل عليه مقابله وهو ﴿لِلْخَائِنِينَ﴾؛ أي: لا تكن تخاصم من يخاصم الخائنين؛ أي: لا تخاصم عنهم"⁽⁷⁾. والفرق الدقيق بين التقديرين؛ أن الأول يفيد معنى

1 - البقرة: الآية (178)

2 - التوبة: الآية (43).

3 - المائدة: الآية (101)

4 - الكشاف، 1 / 110.

5 - النساء: الآية (105).

6 - ينظر: التبيان، 1 / 387، وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 502.

7 - التحرير والتنوير، 5 / 193.

التعليل المشعر بمعنى المجاوزة، والثاني يفيد معنى المجاوزة المشعر بمعنى البدل والنيابة، ولا يفيد التعليل، ولهذا فإن حمل اللام هنا على معنى التعليل أبلغ⁽¹⁾ والله أعلم.

وقد يتعاقب اللام و(في) في موضع واحد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدَرِيِّينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ...﴾⁽²⁾، فجاءت اللام مع الأصناف الأربعة الأولى وهي لام الملك والاختصاص، ثم عدل عن اللام إلى (في) في الأصناف الأربعة الأخيرة؛ للإشارة إلى أنهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره مع اللام؛ لأن (في) للوعاء، فنبه إلى أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشيء في وعائه، وتكرير (في) في الصنفين الأخيرين دليل على ترجيح سبيل الله وابن السبيل على الرقاب والغارمين؛ لعله الغارم الفقير أو المنقطع للعبادة بين الفقر والعبادة، وابن السبيل بين الفقر والغربة عن الأهل والمال⁽³⁾، وقيل: إن قوله: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، ولم يقل: ((والرقاب))؛ ليدل على أن العبد لا يملك⁽⁴⁾.

ومن هذا التعاقب أيضاً قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾⁽⁵⁾ فاللام على ثلاثة أوجه، وهي: التعليل؛ أي: يوم يجمعكم لأجل اليوم المعروف بالجمع المخصوص، ومعنى: (في)؛ أي: يوم يجمعكم في يوم الجمع، ومعنى: (عند) التوقيتية؛ أي: يوم يجمعكم عند يوم الجمع المعين دون تأخير، وهذا ما حسنه ابن عاشور في توجيهه للآية⁽⁶⁾.

1 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 502.

2 - التوبة: الآية (60).

3 - ينظر: الكشاف، 2/ 158 - 159.

4 - ينظر: البحر المحيط، 5/ 61، والبرهان، 4/ 175 - 176.

5 - التغابن، الآية (9).

6 - ينظر: التحرير والتنوير، 28/ 274.

وقد يتعاقب اللام و(من) في موضع واحد، كما جاء في فعل السمع، فهو يتعدى بنفسه إلى شيء مسموع، ويتعدى باللام إلى المسموع له، ويتعدى بـ(من) إلى المسموع منه؛ فإذا تعدى باللام أفاد معنى الاستجابة إذا كان من أعلى إلى أسفل، كقولك: (سمع الله لمن حمده)، ويفيد معنى الطاعة إذا كان من أدنى إلى أعلى، كقولك: (سمع العبد لوليه)؛ أي: أطاعه، وقد يُغني استعمال اللام أو (من) مكان الآخر؛ لأنهما يشتركان في معنى التعليل، كقولك: لما سبق....، ومما سبق....⁽¹⁾.

ويتعاقب اللام و(إلى) كثيراً، فيفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر، من ذلك فعل الإسلام؛ والفعل (ساق) والفعل (هدى)، فقد قال الله تعالى في الأول: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ...﴾⁽²⁾ وقال: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ...﴾⁽³⁾ فاللام للاختصاص؛ أي: أنه جعل وجهه وهو ذاته سالماً لله دون غيره؛ أي: خالصاً له، ومعناه: مع (إلى) أنه أسلم إليه نفسه، كما يسلم المتاع إلى أحد إذا دفع إليه، والمراد: التوكل على الله والتفويض إليه⁽⁴⁾.

والفعل الثاني (ساق) فمثاله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ... حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ...﴾⁽⁵⁾، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثِيرٌ سَحَابًا فُسَقْنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ...﴾⁽⁶⁾، فاللام قد تكون للغاية أو التعليل، قال ابن عاشور: "واللام في قوله (البلد) لام العلة؛ أي: لأجل بلد ميت، وفي هذه اللام دلالة على العناية الربانية بذلك البلد، فلذلك عدل عن تعدية سقناه بحرف (إلى)"⁽⁷⁾.

1 - ينظر: لسان العرب، 3/ 2097، وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 504 - 505.

2 - البقرة: الآية: (112).

3 - لقمان: الآية (22).

4 - ينظر: الكشاف، 3/ 215.

5 - الأعراف: الآية (57).

6 - فاطر: الآية (9).

7 - التحرير والتنوير، 2/ 183.

أما الفعل (هدى) فمثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ⁽¹⁾، والفرق بينهما في المعنى أنه يعدي بـ (إلى) لإفادة معنى الانتهاء، ويعدي باللام لإفادة انتهاء غاية الهداية، "وما عدي إليه فعل الهداية باللام في القرآن الكريم هو غاية الهداية حقاً، كلفظ الجلالة (الله)، ونور الله، والدين، والإيمان، والحق، والتي هي أقوم، وما عدي إليه بـ (إلى) يأتي في الغالب مسنداً إلى رسول أو غيره"⁽²⁾.

ومما سبق يلاحظ أنّ الغالب مجيء اللام مكان (إلى) دون العكس؛ وذلك لأنّ اللام تفيد انتهاء الغاية مع التعليل، أمّا (إلى) فتفيد الانتهاء مع الاختصاص والتبيين فقط⁽³⁾.

هذا وقد تتعاقب اللام مع (على) في موضع واحد، ومع فعل واحد، ولكنهما حرفان متقابلان في المعنى، "... تستعمل اللام فيما فيه معنى الخير، وتستعمل (على) فيما فيه معنى الشر؛ وذلك أن اللام في الأصل للملك، ولا يريد الإنسان أن يملك إلا ما يراه خيراً له، وأمّا (على) فللاستعلاء، ومن طبيعة الإنسان أن يكره أن يُستعلى عليه"⁽⁴⁾، ومثال ذلك قوله: ﴿... لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ...﴾⁽⁵⁾، قال الزمخشري: "ينفعها ما كسبت من خير، ويضرها ما اكتسبت من شر، لا يواخذ بذنبها غيرها، ولا يثاب غيرها بطاعتها"⁽⁶⁾، ويقال: دعا له، إذا طلب له الخير، ودعا عليه، إذا طلب له الشر⁽⁷⁾. والله أعلم.

** أثر تناوب اللام في استنباط الأحكام الشرعية

- 1 - يونس: الآية (35).
- 2 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 507.
- 3 - المصدر نفسه، ص/ 508.
- 4 - المصدر نفسه، ص/ 509.
- 5 - البقرة: الآية (286).
- 6 - الكشاف، 1/ 172.
- 7 - ينظر: لسان العرب، (دعو)، 257/14.

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ...﴾ (1).

فهذه الآية تبين حكماً من أحكام الطلاق، وهو وقته، فقد اتفق العلماء على عدم وقوع الطلاق إلا إذا كانت الزوجة في وقت طهر لا جماع فيه ولا حيض (2)، وبديل على ذلك اللام في قوله: ﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾ فهي بمعنى (عند) التوقيفية، ويسمى أبو حيان: لام الوقت (3)، وهذه اللام متعلقة بمحذوف، واختلفوا في تقديره، فذهب الزمخشري إلى تقديره حالاً؛ أي: فطلقوهن مستقبلاً لعدتهن (4)، وذهب أبو حيان إلى تقديره مضافاً؛ أي: فطلقوهن لاستقبال عدتهن؛ لأنه لا يقدر عامل خاص في الجار والمجرور ثم يحذف، وإنما الحذف في الكون المطلق فقط (5).

ورد ذلك ابن هشام في قوله: "إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده، فكيف تمنعه مع وجود ما يسده، وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه" (6).

وذهب القرطبي إلى أن اللام بمعنى (في) الظرفية، وذلك بتقدير مضاف، أي: فطلقوهن في زمن عدتهن، وهو وقت الطهر؛ لأنه الزمن الذي يصلح لابتداء العدة (7).

ورجح ابن عاشور كون اللام في الآية بمعنى (عند)، فقد قال: "واللام في ﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾:

لام التوقيت، وهي بمعنى (عند) مثل: كتب ليوم كذا من شهر كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَقِمِ

الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ...﴾ (8) لا تحتل هذه اللام غير ذلك من المعاني التي تأتي لها اللام،

1 - الطلاق: الآية (01).

2 - ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين الكاساني الحنفي، 3 / 94.

3 - ينظر: البحر المحيط، 8 / 281.

4 - ينظر: الكشاف، 4 / 107.

5 - ينظر: البحر المحيط، 8 / 281.

6 - المغني، ص / 570.

7 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 18 / 152.

8 - الإسراء: الآية (78).

ولما كان مدخول اللام هنا غير زمان عُلِمَ أنّ المراد الوقت المضاف إلى (عدتهنّ)؛ أي: وقت الطهر⁽¹⁾. والله أعلم

*** تعاقب (عن) مع غيره من حروف الجر

تقدم الحديث عن التعاقب بين (عن) والباء، وبين (عن) واللام، أمّا التعاقب بين (عن) و(في) فمثاله مع الفعل: (رغب)، فيفيد مع أحدهما معنى مضاداً لمعنى الآخر، فإذا قلت: رغبْتُ في الشيء، بمعنى: أردته وطمعت فيه، وإذا قلت: رغبْتُ عنه بمعنى: كرهته وابتعدت عنه⁽²⁾، وعلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ...﴾⁽³⁾.

ومن أمثلة هذا التعاقب أيضاً مع الفعل (زاد)، فقد يتعدى بـ (عن) وبـ (في)، فإذا أردت معنى المجاوزة، وبيان الفرق بين أمرين أو مقدارين عديته بـ(عن)، نحو قولك: (زاد المال عن حاجتي الضرورية)، وإذا أردت بها الظرفية عديت بـ (في)، نحو قولك: (زاد حاتم في الكرم)⁽⁴⁾. وقد يتعاقب(عن) و(من) في موضع واحد، فيفيد أحدهما ما لا يفيد الآخر، ومن ذلك فعل الأخذ، يقال: أخذتُ عنه علماً، وأخذتُ منه مالاً، والفرق بينهما أنّ المأخوذ في الأول معنوي، ويحتمل أن يكون الأخذ مباشراً، وأن يكون غير مباشر، وأمّا المأخوذ الثاني فماديّ، ولا بدّ أن يكون الأخذ مباشراً من المأخوذ منه⁽⁵⁾.

ومن أمثلة ذلك أيضاً فعل السماع، يقال: سمعتُ عنه حديثاً، وسمعتُ منه حديثاً، ففي الأوّل السماع غير مباشر من صاحبه، وفي الثاني مباشر من صاحبه⁽⁶⁾.

1 - التحرير والتنوير، 28 / 295.

2 - ينظر: المعجم الوسيط، 1 / 356.

3 - البقرة: الآية (130)

4 - ينظر: حروف الجر، ص/ 510.

5 - ينظر: المعجم الوسيط، 1 / 8، وحروف الجر، ص/ 511.

6 - ينظر: نظرية الحروف العاملة، ص/ 166.

ومن ذلك أيضاً الفعل (قبل)، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ...﴾⁽¹⁾، وقل أيضاً: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ...﴾⁽²⁾، قال ابن عاشور في شرحه للآية الأولى: "وفعل (قبل) يتعدى بـ (من) الابتدائية تارة، كما في قوله: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ...﴾⁽³⁾، فيفيد معنى الأخذ للشيء المقبول صادراً من المأخوذ منه، ويعدى بـ (عن) فيفيد معنى مجاوزة الشيء المقبول أو انفصاله عن معطيه وبإذله، وهو أشد مبالغة في معنى الفعل من تعديته بحرف (من)؛ لأن فيه كناية عن احتباس الشيء المبذول عند المبذول إليه، بحيث لا يرد على بإذله"⁽⁴⁾.

وقد يتعاقب (عن) و(إلى) مع فعل واحد، ولكن يختلفان في المعنى؛ بل قد يفيد أحدهما عكس ما يفيد الآخر، ومن تلك الأفعال الفعل (صرف)، قال تعالى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ...﴾⁽⁵⁾، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ...﴾⁽⁶⁾؛ أي: إذ وجهناهم إليك، ومثله الفعل المزيد: (انصرف)، يقال: انصرف فلان عن العمل، إذا تركه، وانصرف فلان إلى عمله، إذا ذهب إليه⁽⁷⁾، ومثله في معاكسة المعنى الفعل (صدر)، يقال: صدر عن المكان، إذا رجع عنه وانصرف، وصدر إلى المكان، إذا صار وانتهى إليه⁽⁸⁾.

1 - الشورى: الآية (25).

2 - التوبة: الآية (54).

3 - التوبة: الآية (54).

4 - التحرير والتنوير، 25 / 89 - 90.

5 - يوسف: الآية (34).

6 - الأحقاف: (29).

7 - ينظر: المعجم الوسيط، 1 / 513.

8 - ينظر: المعجم الوسيط، 1 / 509.

وقد يتعاقب (عن) و(على) في موضع واحد، وقد يفيد أحدهما عكس ما يفيد الآخر، كما يكون مع فعل (القول)، يقال: قال فلان عني كذا...، وقال عليّ كذا...، ف(عن) يفيد معنى المجاوزة للقول الدال على الإخبار، و(على) يفيد معنى الاستعلاء الدال على التقول والافتراء⁽¹⁾، وقد يتعدى فعل القول باللام أو الباء أو (في)، جاء في المعجم الوسيط: "قال له: خاطبه، وقال عليه: افتري، وقال عنه: أخبر، وقال فيه: اجتهد، وقال به: رآه رأياً"⁽²⁾.

وقد توضع (على) في بعض المواضع لتدل على الشر والأمر المكروه، وأمّا (عن) فخلافها، فتستعمل للدلالة على الخير، فقولهم: قال عليّ، وروى عليّ، يقال في الشر والكذب، أمّا قولهم: قال عنيّ، وروى عنيّ: فيكون في الخير والحق⁽³⁾. والله أعلم

ومثله أيضاً فعل الصبر "فإذا أردت تعديه إلى المكروه أو ما فيه مشقة عديته إليه بـ (على)، فتقول: صبرتُ على ما قيل عليّ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ...﴾⁽⁴⁾، وإذا أردت أن تعديه إلى ما ترغب فيه، ولكنك تجاوزت عنه، عديته بـ(عن)، تقول: صبرت عن الطعام والشراب أيام شهر رمضان"⁽⁵⁾.

** أثر تناوب (عن) في استنباط بعض الأحكام الشرعية

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾⁽⁶⁾، فهذه الآية تبيّن حكم السهو عن الصلاة، وتبين الفرق بينه وبين السهو في الصلاة، قال الزمخشري: "فإن قلت:

1 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 516.

2 - المعجم الوسيط، (قول)، 2 / 767.

3 - ينظر: نظرية الحروف العاملة، ص/ 166.

4 - طه: الآية (130)

5 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 516 - 517.

6 - الماعون: الآيتان (4 - 5).

أي فرق بين قوله ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ﴾، وقولك في صلاتهم؟ قلت: معنى (عن): أنهم ساهون عنها سهو ترك لها وقلة التفات إليها؛ وذلك فعل المنافقين أو الفسقة الشطار من المسلمين، ومعنى (في) أن السهو يعتريهم فيها بوسوسة شيطان، أو حديث نفس، وذلك لا يخلو منه مسلم، وكان رسول الله ﷺ يقع له السهو في صلاته فضلاً عن غيره، ومن ثم أثبت الفقهاء باب سجود السهو في كتبهم...⁽¹⁾.

وجاء في لسان العرب: " السهو في الشيء تركه عن غير علم، والسهو عنه: تركه مع العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾⁽²⁾."

** تعاقب (في) مع غيره من حروف الجر:

تبين سابقاً التعاقب بين الباء و(في)، وبين اللام و(في)، وبين (عن) و(في)، وبقي بيان التعاقب بين (في) و(عن)، وبين (في) و(إلى)، وبينه وبين (على).

فنتعاقب (في) و(من) في موضع واحد، كما هو مع الفعل (خرج)، فقد يتعدى ب(في)، فيقال: خرجت في طلب العلم، وخرج المجاهدون في سبيل الله، وقد يتعدى ب (من)، فيقال: خرج فلان من الأمر، إذا قضاه، وخرج من مقره، إذا انفصل عنه⁽³⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾⁽⁴⁾.

وقد تأخذ (في) موقع (من) وتغنى مغناها وذلك كما في فعل البعث، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبِّئُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾⁽⁵⁾، ثم قال: ﴿وَيَوْمَ نَبِّئُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ...﴾⁽¹⁾، ف

1 - الكشاف، 4 / 236.

2 - لسان العرب، (سهو)، 2 / 2137.

3 - ينظر: المعجم الوسيط، (خرج)، 1 / 224.

4 - النساء: الآية (100)

5 - النحل: الآية (84).

(في) في هذه الآية بمعنى (من)، قال ابن عاشور: "وعدي فعل ﴿نَبَعْتُ﴾ هنا بحرف (في)، وعدي نظيره في الجملة السابقة بحرف (من)؛ ليحصل التقنن بين المكررين تجديداً لنشاط السامعين، وزيد في هذه الجملة أن الشهيد يكون من أنفسهم زيادة في التذكير بأن شهادة الرسل على الأمم شهادة لا مطعن لهم فيها؛ لأنها شهود من قومهم لا يجد المشهود عليهم فيها مساعاً للطعن"⁽²⁾.

وقد تتعاقب (في) و(إلى) في موضع واحد فيفيد كل منهما من الدلالة ما لا يفيد الآخر، ومن أمثلة ذلك الفعل (أرسل) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾⁽³⁾، ويبيّن ابن عاشور سبب التعدية بـ (في) دون (إلى) في قوله: "... لأن المراد بالقرية حقيقتها، وهي لا يرسل إليها، وإنما يرسل فيها إلى أهلها، فالتقدير: وما أرسلنا في قرية من نبيء إلى أهلها إلا أخذنا أهلها..."⁽⁴⁾، وقال أيضاً: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ...﴾⁽⁵⁾، فعدي ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ بـ (في) دون (إلى)؛ "لإفادة أن الرسول كان منهم ونشأ فيهم؛ لأن القرن لما لم يعين باسم حتى يعرف أن رسولهم منهم، أو وارداً إليهم مثل لوط، لأهل (سدوم)، ويونس لأهل (نينوى) وموسى للقبط، وكان التنبيه على أنّ رسولهم منهم مقصوداً، إتماماً للمماثلة بين حالهم وحال الذين أرسل إليهم محمد ﷺ"⁽⁶⁾.

1 - النحل: الآية (89)

2 - التحرير والتنوير، 14 / 250.

3 - الأعراف: الآية (94).

4 - التحرير والتنوير، 9 / 16.

5 - المؤمنون: الآية (32).

6 - التحرير والتنوير، 18 / 50.

ومن ذلك أيضاً فعل النظر، يقال: نظر إلى الشيء، إذا تأمله بعينه، ونظر في الأمر، إذا تدبر وفكر فيه⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَكَاوِتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽²⁾؛ أي: أولم يتدبروا ويفكروا، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾⁽³⁾، قال ابن عاشور: "وتعديته بحرف (إلى) تشبيهه على إمعان النظر، ليشعر الناظر مما في المنظور من الدقائق؛ فإن قولهم: نظر إلى كذا، أشد في توجيه النظر من (انظر كذا)؛ لما في (إلى) من معنى الانتهاء، وحتى كأن النظر انتهى عند المجرور بـ (إلى) انتهاء تمكن واستقرار..."⁽⁴⁾.

أما التعاقب بين (في) و(على) فمثاله قوله تعالى: ﴿... وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁵⁾، فخولف بين حرفي الجر الداخلين على الهدى والضلال، فصاحب الحق كأنه مستعلٍ على مركوبه يقوده كيف يشاء إلى حيث يريد، فهذا ما أفاده (على)، وصاحب الضلال كأنه منغمس في ظلام مرتبك فيه، لا يدري أين يتوجه، وهذا ما أفاده حرف (في)⁽⁶⁾، قال ابن عاشور: "وجيء في جانب أصحاب الهدى بحرف الاستعلاء المستعار للتمكن، تمثيلاً لحال المهتدي بحال متصرف في فرسه يركضه حيث شاء، فهو متمكن من شيء يبلغ به مقصده"⁽⁷⁾. ثم قال في الحرف (في): "وجيء في جانب الضالين بحرف الظرفية المستعار لشدة التلبس بالوصف، تمثيلاً لحالهم في إحاطة الضلال بهم، بحال الشيء في ظرف محيط

1 - ينظر: المعجم الوسيط، (نظر)، 2 / 931 - 932.

2 - الأعراف: الآية (185).

3 - الغاشية: الآيات (17 - 20).

4 - التحرير والتنوير، 30 / 304.

5 - سبأ: الآية (24).

6 - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 2 / 313، 4 / 175، والكشاف، 3 / 259.

7 - التحرير والتنوير، 22 / 193.

به لا يتركه يفارقه، ولا يتطلع منه، على خلاف ما هو فيه من ضيق يلزمه، وفيه أيضاً استعارة تمثيلية تبعية⁽¹⁾.

ومن هذا التعاقب أيضاً قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾⁽²⁾، فحرف (على) يفيد استعلاء خروج قارون على قومه حيث كان متعالياً ومغروراً، أما حرف (في) فيفيد تصوير ذلك التعالي، فقد احتوته تلك الزينة حتى أصبح لا يرى إلا نفسه⁽³⁾.

** تعاقب (من) مع غيره من حروف الجر

مثل سابقاً للتعاقب بين (من) وكل من الباء، واللام، و(عن)، و(في)، وبقي التمثيل للتعاقب بين (من) و(إلى)، وبين (من) و(على).

فالعلاقة بين (من) و(إلى) علاقة عكسية؛ لأنّ (من) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهائها، فكل فعل يدل على النقل أو الحركة أو التحول يمكن أن يعدى بـ (من) و(إلى)، قال الرضي:
"والمراد بالغاية في قولهم: ابتداء الغاية وانتهاء الغاية: جميع المسافات"⁽⁴⁾.

ومثال التعاقب مع الفعل (قرب)، و(تقرب)، و(الاقتراب)، فيقال: قربتُ منه، وقربتُ إليه، وتقرب منه وإليه، واقترب منه وإليه⁽⁵⁾، والصحيح: أنك إذا أردت القرب الحسيّ كقرب المسافة أو أردت القرب ممن هو دونك أو مساوٍ لك عديته بـ (من)، وإذا أردت القرب إلى من هو أعلى منك منزلة، أو من هو بعيد منك مسافة عديته بـ (إلى)؛ ولذا فإن فعل التقرب لم يرد في العربية الفصيحة متعدياً إلى لفظ الجلالة بـ(من)، وإنما ورد متعدياً إليه دائماً⁽⁶⁾.

1 - التحرير والتتوير، 193/22.

2 - القصص: الآية (79).

3 - حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 526.

4 - شرح الرضي، 4/ 263.

5 - ينظر: شرح التسهيل، 3/ 136.

6 - ينظر: لسان العرب، (قرب)، 1/ 663 - 664، وحروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 528.

الفصل الثالث / أثر التناوب في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية

ومثال هذا التعاقب أيضاً: التعاقب مع فعل النفوذ، فهو يتعدى بـ (من) و (إلى)، وقد يتعدى بغيرهما، ومعناه الجواز والمضي⁽¹⁾، يقال: نفذ الأمر نفوذاً ونفاذاً: مضى، ويقال: نفذ فلان لوجهه: مضى على حاله، ونفذ الكتاب إلى فلان: وصل إليه، وهذا الطريق ينفذ إلى مكان كذا: يصل بالمارّ فيه إلى مكان كذا.... ونفذ فيه، ومنه: خرج منه إلى الجهة الأخرى⁽²⁾.

ومن تعديته بـ (من) قوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِنْ أَسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾⁽³⁾.

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية: "إن استطعتم أن تهربوا من قضائي، وتخرجوا من ملكوتي ومن سمائي وأرضي، فافعلوا، ثم قال: لا تقدرون على النفوذ⁽⁴⁾ إلا بسُلْطَانٍ يعني بقوة وقهر وغلبة، وأنى لهم ذلك"⁽⁴⁾.

أما التعاقب بين (من) و(على) فمثاله مع الفعل (اكتال) ، يقال: اكتلتُ من فلان طعاماً؛ أي: سألته أن يكيّله علي، وقد يعدى بـ (على) كقوله تعالى: ﴿وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾⁽⁵⁾، قال الزمخشري في سر التعديّة بـ (على): "... لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم، أبدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك، ويجوز أن

1 - ينظر: لسان العرب، (نفذ)، 561/2.

2 - المعجم الوسيط، (نفذ)، 939 / 2.

3 - الرحمن: الآية (33).

4 - الكشاف، 4 / 52.

5 - المطففين: الأيتان (1 - 2).

يتعلق (على) بـ ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾، ويقدم المفعول على الفعل؛ لإفادة الخصوصية؛ أي: يستوفون على الناس خاصة، فأما أنفسهم فيستوفون لها⁽¹⁾.

وقد يحدث خلاف ذلك أي: تقع (من) موقع (على)، كما في فعل النصر، فيتعدى إلى المفعول الثاني بـ (على) وقد يتعدى إليه بـ (من)، قال تعالى: ﴿وَنَصَرْتُهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِنَا﴾⁽²⁾، قال ابن عاشور في سر هذه التعديّة: "وعدي ﴿وَنَصَرْتُهُ﴾ بحرف (من)؛ لتضمينه معنى المنع والحماية، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُصْرُونَ﴾⁽³⁾، وهو أبلغ من تعديته بـ (على)؛ لأنه يدل على نصر قوي تحصل به المنعة والحماية، فلا يناله العدو بشيء، وأما (نصره عليه) فلا يدل إلا على المدافعة والمعونة⁽⁴⁾.

وقد تكون العلاقة بين (من) و(على) عكسية، كما مع الفعل (أخذ) فيقال: يؤخذ من المحاضرة كذا، بمعنى الاستفادة، ويقال: يؤخذ على المحاضرة كذا: بمعنى الانتقاد⁽⁵⁾.

** أثر تناوب (من) في استنباط بعض الأحكام الشرعية

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا^٥ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾⁽⁶⁾.

1 - الكشف، 4 / 194.

2 - الأنبياء: الآية (77).

3 - المؤمنون: الآية (65).

4 - التحرير والتنوير، 17 / 113.

5 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص / 532.

6 - المائدة: الآية (6)، والصعيد: المرتفع من الأرض، وقيل: وجه الأرض؛ لقوله

﴿فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا﴾، (الكهف: 40).

ينظر: اللسان، (صعد)، 3 / 251.

تبين هذه الآية مشروعية التيمم وأركانه، ولكن اختلف العلماء في المراد من قوله: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ، وفي وجوب نقل التراب إلى الوجه واليدين، وسبب هذا الاختلاف هو في قوله: (منه)، فيرى الأحناف والمالكية أن (من) للابتداء، قال ابن العربي⁽¹⁾: "وقال علمائنا: إنّما أفادت (منه) وجوب ضرب الأرض باليدين، فلولا ذلك وتركنا ظاهر القرآن لجازت الإشارة إلى الصعيد وضرب الوجه واليدين بعد الإشارة باليدين إلى الأرض، ولكنه أكد بقوله: (منه) ليكون الابتداء بوضع اليدين على الأرض تعبدًا، ثم ضرب الوجه واليدين بعد ذلك بهما"⁽²⁾، فالواجب عندهم هو الابتداء بالمسح على الأرض، حتى ولو مسح بيده صخرة أو حجرًا لا غبار عليهما كفاه، أمّا نقل الصعيد إلى أجزاء التيمم فليس واجبًا.

ويرى الشافعية أنّ (من) للتبعيض؛ أي: لا بدّ أن ينقل التيمم بعض أجزاء الصعيد إلى وجهه ويديه "وذلك يقتضي أن يكون التيمم على التراب لا على الحجارة"⁽³⁾.

والأرجح والأحوط هو رأي الشافعية؛ إذ لا بدّ أن يعلق التراب باليد والتيمم به نقلًا إلى أعضاء التيمم، قياساً على نقل الماء إلى أعضاء الوضوء⁽⁴⁾. والله أعلم.

** التعاقب بين (إلى) و(على)

ذكر سابقاً التعاقب بين (إلى) وغيره من الحروف المختارة، عدا الحرف (على)، كما سبق الكلام على التعاقب بين (على) وغيره من الحروف خلا الحرف (إلى).

1 - هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأشبيلي المالكي، قاضي من حفاظ الحديث، بلغ رتبة

الاجتهاد في علوم الدين، من مصنفاته: أحكام القرآن، توفي سنة: (543هـ).

ينظر: الأعلام، 6/ 230.

2- أحكام القرآن، لابن العربي، 2/ 548.

3 - المصدر نفسه، 2/ 548.

4 - ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات، ص/ 583.

فتتعاقب (إلى) مع (على) في موضع واحد؛ ولكن يختلفان في المعنى، ومثال ذلك مع الفعل (أنزل) فهو يتعدى إلى المفعول الثاني بـ (إلى) كما يتعدى بـ (على)، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ... ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ... ﴾⁽²⁾، ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَأَمِنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَيَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ... ﴾⁽³⁾، وفرق ابن عاشور بين هاتين التبعيتين في قوله: "وعدي (الإنزال) بـ (إلى)؛ لتضمينه معنى الوصف، فالمنزل إليه غاية للنزول، والأكثر والأصل أنه يعدي بحرف (على)؛ لأنه في معنى السقوط، كقوله تعالى: ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ... ﴾⁽⁴⁾ وإذا أريد أن الشيء استقر عند المنزل عليه وتمكن منه قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ... ﴾⁽⁵⁾، واختيار إحدى التبعيتين تفنن في الكلام"⁽⁶⁾.

وقال الزمخشري في الآية الثانية: "فإن قلت: لم عدي أنزل في هذه الآية بحرف الاستعلاء، وفيما تقدم من مثلها بحرف الانتهاء؟

قلت: لوجود المعنيين جميعاً؛ لأنّ الوحي ينزل من فوق وينتهي إلى الرسل"⁽⁷⁾، أي: أن (على) يغني عن معنى (إلى)؛ لأنه يفيد معنى الاستعلاء والانتهاء معاً.

1 - البقرة: الآية (4).

2 - المائدة: الآية (48).

3 - آل عمران: الآية: (84).

4 - آل عمران: الآية (03).

5 - البقرة: الآية (57).

6 - التحرير والتنوير، 1/ 239.

7 - الكشاف، 1/ 199.

ومثال هذا التعاقب أيضاً فعل الإرسال، فهو يتعدى بـ (إلى) إلى المفعول الثاني، وقد يتعدى بـ (على) فيفيد معنى التسليط، وجاء في المعجم الوسيط: "وأرسل الرسول: بعثه برسالة، وأرسل عليه: سلّطه، وفي التنزيل العزيز: ﴿الَّذِينَ تَرَوْنَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيْطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْذُهُمْ أَمَّا﴾⁽¹⁾، ويقال: أرسل الكلاب على الصيد"⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً فعل الخروج، يقال: خرج فلان إلى المسجد، بمعنى انفصل من مقره وذهب إلى المسجد، ويقال: خرج فلان على السلطان: إذا تمرّد وثار عليه⁽³⁾.

**** أثر تناوب (إلى) في استنباط بعض الأحكام الشرعية**

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾⁽⁴⁾.

تبين هذه الآية الأعضاء الواجب غسلها في الوضوء، ومنها اليد، ولكن اختلف العلماء في المرفق، هل هو داخل في وجوب غسل اليد أو لا؟

فذهب فريق منهم⁽⁵⁾ إلى عدم دخول المرفق في وجوب الغسل، واستدلوا على ذلك بحرف الجر (إلى) فهو يدل على انتهاء الغاية، ولا يدخل ما بعده في حكم ما قبله، كما رجحه أكثر النحويين عند عدم وجود قرينة دالة⁽⁶⁾.

1 - مريم: الآية (83).

2 - انظره: (رسل)، 1 / 344.

3 ينظر: المعجم الوسيط، (خرج)، 1 / 224.

4 - المائدة: الآية (6).

5 - وهم الظاهرية، وبعض المتأخرين أصحاب مالك، وزفر من الحنفية، ورواه أشهب عن مالك.

6 - ينظر: جامع البيان، 4 / 79، والجامع لأحكام القرآن، 6 / 86، وشرح الرضي، 4 / 271، والنحو

الوافي، 2 / 468.

وذهب جمهور العلماء إلى وجوب غسل المرفق، واستدلوا على ذلك بما يأتي⁽¹⁾:

1 - أن ما بعد (إلى) داخل في حكم ما قبلها؛ لوجود قرينة دالة، وهي كون المرفق من جنس اليد.

2 - أن اليد تطلق في اللغة ويراد بها مجموعة الأطراف من الأصابع إلى الكتف، فيكون المرفق داخلاً في حكم الغسل، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره: (أسقطوا) أو (مدوا الغسل)، ولا يجوز تعلقهما بـ(اغسلوا) إلا إذا تضمن معنى (أسقطوا).

قال ابن هشام نقلاً عن بعض العلماء أن: "الأيدي في عرف الشرع: اسم للأكف فقط، بدليل آية السرقة، وقد صرح الخبر باقتصاره ﷺ في التيمم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم...، وعلى هذا فـ (إلى) غاية للغسل، لا للإسقاط"⁽²⁾، ثم ردّ عن ذلك بقوله: "وهذا وإن سلم، فلا بد من تقدير محذوف أيضاً؛ أي: ومدوا الغسل إلى المرافق؛ إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف"⁽³⁾.

3 - ما ورد في سنة النبي ﷺ إذ (كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه)⁽⁴⁾.

فالصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه الأولى والأحوط، لتجاوز تكلف التحديد.

**** أثر تناوب (على) في استنباط بعض الأحكام الشرعية:**

كثير من الآيات تحمل حكم الوجوب، فإذا دخل فيها حرف الجر (على) دلّ على تأكيد

الوجوب، وتقرر الحق في نمة المجرور به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿... وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

1 - ينظر: المغني، لابن قدامة، 1/ 107، والجامع لأحكام القرآن، 6/ 86.

2 - المغني، ص/ 691.

3 - المصدر نفسه، ص/ 691.

4 - سنن الدار قطني، 1/ 83.

أَبَيْتٍ مِّنْ أَسْطَعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا... ﴿١﴾، فهذه الآية تبين مشروعية الحج إلى البيت الحرام، وهو واجب على من يستطيع إليه سبيلاً، قال ابن عاشور: "وفي هذه الآية من صيغ الوجوب صيغتان: لام الاستحقاق، وحرف (على) الدال على تقرر حق في ذمة المجرور بها، وقد تعسر أو تعذر قيام المسلمين بأداء الحج عقب نزولها؛ لأنّ المشركين كانوا لا يسمحون لهم بذلك، فلعلّ حكمة إيجاب الحجّ يومئذٍ أن يكون المسلمون على استعداد لأداء الحج مهما تمكنوا من ذلك، ولتقوم الحجة على المشركين بأنهم يمنعون هذه العبادة، ويصدون عن المسجد الحرام، ويمنعون مساجد الله أن يذكر فيها اسمه" (2).

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (3)

فدل (على) على وجوب نفقة الوالد على الوالدة المرضعة والمطلقة وكسوتها مقابل رضاعتها لولده الصغير (4).

1 - آل عمران: الآية (97).

2 - التحرير والتنوير، 4 / 22.

3 - البقرة: الآية (233).

4 - ينظر: الكشاف، 1 / 142، والتحرير والتنوير، 2 / 430.

خاتمة البحث

بعد هذه الدراسة لتناوب حروف الجر، وبعض أحكامها، وأثره في الدلالات أستخلص هذه النتائج، وإن كانت بعضها اجتهادية، فهي قابلة للصواب أو الخطأ، وما اجتهادي في وضعها إلا للوصول إلى تصويب بعض الاعتقادات الخاطئة في موضوع النيابة، وكذلك توضيح ما فيه إشكال وما فيه ترجيح لرأي على آخر، ولا يعتبر كل هذا إلا حلقة مكملة لحلقات أخرى تنظم منها سلسلة متواصلة من البحوث العلمية المستفادة منها إن شاء الله تعالى.

ومن هذه النتائج

1 - أن استعمال حرف مكان آخر، وإفادة الحرف الواحد عدة معانٍ مختلف فيه بين النحويين، فأكثر البصريين ومن تبعهم لا يقولون بنباية حرف عن آخر، وما يوهم ذلك عندهم لا يخرج عن ثلاثة أمور: إما حمله على استعارة معنى الحرف الذي تعدى به الفعل لمعنى الحرف الذي كان ينبغي أن يتعدى به، على طريقة الاستعارة التبعية، وإما حمله على تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بالحرف المذكور، وإذا تعذر هذا أو ذاك حملوه على شذوذ نيابة حرف عن آخر، والكوفيون وبعض البصريين يقولون بنباية حرف عن آخر، ولا يعدون ذلك شاذاً.

2 - أن القول بالنيابة لا يمكن إنكاره؛ لأنه كثر وشاع، ولا يمكن إجازته مطلقاً بدون قيد؛ لأنه يؤدي إلى فساد في اللغة، ولذلك عدّ سماعياً، والضابط الذي يقيد التناوب هو تقارب معنيين أو تناسبهما، بحيث يصح وضع أحدهما مكان الآخر بدون أن يفسد المعنى المراد، وقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي ينص على أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض نيابة مطردة لغرض بلاغي، فيه نظر؛ لأن إقرار النيابة لغرض بلاغي دون قيد أو ضابط، يقتضي القول بترادف معاني حروف الجر، وهذا مُخِلٌّ بالدلالات الدقيقة التي تفيدها؛ لأن كل حرف منها يفيد من الدلالة ما لا يفيد غيره.

3 - أن ما ذكره الكثير من المتأخرين من أن البصريين لا يقولون بتعدد المعاني لبعض الحروف، ولا بنياية بعضها عن بعض، فغير صحيح؛ لأن سيبويه نفسه أثبت لـ (من) سبعة معانٍ، وهي: ابتداء الغاية، والتبعض، والمجازة، والغاية، ومعنى (ربما) إذا اتصلت بـ(ما)، والقسم، والتوكيد، ولهذا فإن القول بتعدد المعاني لبعض الحروف وتناوبها قول بصري وكوفي معاً؛ لكن الكوفيين أكثر توسعاً فيه فنُسب إليهم، واستعمال الحرف الواحد لعدة معانٍ يؤكد حقيقة لغوية، وهي أن المعاني غير محدودة، والألفاظ محدودة، ولا سبيل إلى التعبير عن تلك المعاني إلا باستعمال الألفاظ استعمالاً مجازياً، ونظمها في الكلام حسب ترتيب المعاني في نفس المتكلم.

4 - أن وجود العلاقة بين الحرفين أمر ضروري لحدوث النياية، وهذه العلاقة هي تقارب المعنى بين الحرفين على الأغلب؛ ولكن يبقى سؤال مطروح، هو: لماذا يأخذ الحرف معنى الحرف الآخر، مع أنه يفيد ذلك المعنى بنفسه؟ أي: لماذا يُقال بالمعنى الفرعي للحرف وهو التناوب مع أن له معنى أصلياً يفيد ذلك الموضوع؟

الصحيح إذا كان الحرف المناب به يحمل المعنى الأصلي والحقيقي للحرف المناب عنه، فالأرجح عمل الحرف على معناه الأصلي لا المعنى الفرعي وهو التناوب، فمثلاً: معنى السبب أو التعليل يُفاد من الباء أصالة لا نيايتها عن اللام؛ وذلك لأنه إذا استوى التقدير وعدم التقدير فعدم التقدير أولى، وأخذ الكلام على حقيقته أفضل من التأويل والتفسير، وهذا ما أيده بعض المفسرين، فقد أجمعوا على أن الباء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ تفيد السببية؛ أي: ذلك مستحق بسبب كفرهم، وذكر المهدوي: أن الباء بمعنى اللام، ورده السمين الحلبي بقوله: "ولا حاجة إلى هذا، فإن باء السببية تفيد التعليل بنفسها"، وقال ابن عادل

1 - البقرة: الآية (61).

في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾⁽²⁾: "الباء بمعنى اللام؛ أي: للحق، ولا حاجة إليه، والمعنى: لم يخلقه باطلاً؛ بل إظهاراً لصنعتة، ودلالة على قدرته".

إذن، على هذا القول فلا يوجد تناوب بين الحرفين، فمتى وجدت علاقة التقارب قيل بالمعنى الأصلي للحرف؛ ولكن كيف يقال بعدم وجود تناوب مع أنه ذكر في المؤلفات القديمة والحديثة؛ بل ذكره المفسرون في أكثر من مئتي موضع في الآيات الكريمة؟

يمكن أن أجيب عن هذا السؤال بمنظور آخر:

أن العلاقة بين الحرفين تعتمد على المعاني الأصلية التي يفيدها كل حرف، ومن الملاحظ أن المعاني الأصلية لحروف الجر ليست كلها في مستوى أو مرتبة واحدة؛ بل كل حرف منها يأخذ الأولوية في أداء معنى من المعاني أكثر مما يؤديه الحرف الآخر، فاللام - مثلاً - تفيد التعليل أقوى من الباء، و(في) تفيد الظرفية أقوى من الباء، وهكذا....

إذن، فكل حرف يؤدي بعض المعاني أقوى مما يؤديها الحرف الآخر؛ ولذلك تلاحظ اشتهاً هذه الأحرف بتلك المعاني، أكثر من اشتهاها ببعض المعاني الأخرى، ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول بحدوث التناوب؛ إذ إن الحرف الذي ينوب عن الآخر لا يؤدي المعنى المراد، ولم يشتهر به كما يؤديه ويشتهر به الحرف الآخر المناب عنه، ولكن هذا لا يعني أن ورود الحرف النائب في ذلك الموضع جاء عشوائياً ودون أداء غرض ما؛ بل ناب عن حرف آخر لإفادة غرض بلاغي وهذا ما يُدرس في بلاغة القرآن الكريم، وما يبينه بعض المفسرين في مؤلفاتهم.

5 - لقد وجدت صعوبة في ترجيح رأي على آخر عند دراسة الآيات الكريمة، فأكثر التفاسير تقوم بذكر المعاني والتحليل، وذكر التناوب والتضمين أو الاستعارة دون ترجيح لرأي على

2 - يونس: الآية (5).

آخر؛ ولكن عند التمعّن في أكثر هذه الآيات، وبصورة عامة يمكن القول إنّ إذا جزمنا بوجود علاقة بين الحرفين المتناوبين، وهذه العلاقة هي تقارب المعنى بينهما، فكيف يحدث التناوب إذا لم أجد معنى أصلياً يربط بين الحرفين، مثل: كيف يحدث التناوب بين (في) و (إلى)، ومعاني (في) الأصلية هي: (الظرفية، والمقايسة، والتعليل، أو زائدة)، ومعاني (إلى) الأصلية هي: (انتهاء الغاية، والتبيين، أو زائدة)، فكيف يتناوبان في قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ آَلْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (3) أي: في يوم القيامة؟

والجواب: أننا إذا لم نجد تلك العلاقة الرابطة بين الحرفين يُحمل الفعل على التضمين أو الاستعارة؛ أي: إن وجدنا العلاقة المناسبة قلنا بالتناوب، وإلا فحملة على التضمين أو المجاز. 6 - أنّ هناك سؤالاً ينبغي أن يطرح في باب النتائج، وهو هل يُشترط توفر المعنى المقارب بين الحرفين في موضع التناوب؟ أم يُكتفى بوجود معنى أصلي بين الحرفين ولو لم يظهر هذا المعنى في موضع التناوب؟

فمثلاً: (عن) تفيد التعليل أصالة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (4)، واللام تفيد أصالة التعليل (لام كي)، ويحدث التناوب بينهما بناءً على هذه العلاقة، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ (5)، فاللام هنا - بمعنى (عن)، ولو لم تكن هكذا، لقليل: ما سبقتمونا إليه، وكذلك حدث التناوب بينهما في قوله: ﴿قَالَتْ أَخْرَجْنَهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ (6)؛ أي: عن أولادهم؛ ولكن من الملاحظ في الآيتين أنّ (عن) واللام ليس معناهما التعليل، مع أنه الرابط الوحيد الذي يربط بينهما.

3 - النساء: الآية (87).

4 - هود: الآية (53).

5 - الأحقاف: الآية (11).

6 - الأعراف: الآية (38).

إذن، لا يشترط توفر المعنى المتقارب بين الحرفين في موضع التناوب، وإنما ذلك المعنى ووجوده بين الحرفين في صورة عامة.

7 - أنّ لحرف الجر أثراً في دلالة النصوص القرآنية واستنباط الأحكام الشرعية منها؛ وذلك أنه كثيراً ما يكون أداة لإثبات حكم من الأحكام، وقد يختلف العلماء في حمل حرف الجر على معنى من معانيه، ومن ثمّ بناء الحكم على ذلك المعنى، وقد تبيّن أنّ باب هذا الموضوع واسع يقتضي من الباحثين إجراء المزيد من البحث والدراسة الخاصة.

هذا، وإذ أقدم للقارئ الكريم هذا العمل المتواضع، فإنّي أحمد الله وأشكره على ما منحني من نعم لا تحصى، وتوفيق لإنجازه، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الباحثة

الفهارس العامة

أولاً - فهرس الآيات الكريمة

ثانياً - فهرس الأحاديث النبوية

ثالثاً - فهرس الأبيات الشعرية

رابعاً - فهرس الأعلام

خامساً - قائمة المراجع والمصادر

سادساً - فهرس الموضوعات

أولاً . فهرس الآيات الكريمة

سورة الفاتحة

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
64-62	01	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	1

سورة البقرة

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
227	3	﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾	1
253	4	﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾	2
-103 223	5	﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾	3
186	14	﴿ وَإِذَا حَلَوْا إِلَى شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾	4
219	16	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ﴾	5
-59-50 160	17	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾	6
50	17	﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	7
134	20	﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴾	8
48	22	﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴾	9
215	29	﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾	10
81	48	﴿ وَأَنْفُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾	11
136	50	﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ ﴾	12
47	54	﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَادِكُمُ الْعِجَلَ ﴾	13
253	57	﴿ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّانَ وَالسَّلْوَى ﴾	14
48	60	﴿ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾	15

-139 258	61	﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾	16
55	74	﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾	17
144	75	﴿ أَفَنظَمْعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾	18
145	75	﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾	19
75	91	﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾	20
147	102	﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيْطَانِ عَلَىٰ مِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنَ الْمِثْقَالِ الْعَظِيمِ ﴾	21
-147 210	102	﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ الْمَلَايِكَةِ مِنَ السَّمَاءِ مِن شَيْءٍ مِّن دُونِ الْحَقِّ وَالْحَقِّ لَا يَسْتَكْبِرُ عَنْ تَابِعِهِ وَلَا يَتَّبِعُهُ السَّيِّئَاتُ وَمَا تَشَاءُونَ ﴾	22
240	112	﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾	23
243	130	﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	24
187	137	﴿ بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ ﴾	25
-206 144	144	﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾	26
145	146	﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾	27
76	148	﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّئُهَا ﴾	28
58	151	﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾	29
66	165	﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾	30
149	168	﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِن مَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾	31
149	172	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾	32
148	173	﴿ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ﴾	33
238	178	﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ ﴾	34
83	179	﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾	35
-192 -200	185	﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ ﴾	36

227			
100-99	187	﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْلِ ﴾	37
82	187	﴿ وَلَا تَبْشِرُوهُمْ بِكُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴾	38
54-40	195	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	39
191-58	198	﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَانَكُمْ ﴾	40
83	203	﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾	41
134	206	﴿ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ﴾	42
91	220	﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾	43
256	233	﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾	44
226	235	﴿ وَلَا تَعَزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾	45
-173 199	237	﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾	46
233-92	249	﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾	47
49	251	﴿ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾	48
103	253	﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾	49
-59 -125 205	259	﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾	50
196	265	﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتُبَيِّنَاتٍ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾	51
96-95	271	﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	52
100	280	﴿ فَانظُرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	53
62	284	﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾	54

-103 241	286	﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	55
-------------	-----	--	----

سورة آل عمران

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
253	3	﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾	1
47	11	﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾	2
194	25	﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	3
92	28	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾	4
-198 209	52	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	5
77	59	﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾	6
187	75	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ﴾	7
253	84	﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾	8
256	97	﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	9
-118 119	123	﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾	10
124	142	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾	11
192	168	﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾	12
91-73	179	﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾	13
197	193	﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾	14
97	195	﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَنِي﴾	15
207	196	﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾	16

سورة النساء

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
227	2	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾	1
194	11	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾	2
234	23	﴿ وَرَبِّبِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾	3
78	26	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾	4
96	31	﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهْنُونَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	5
-218 235	43	﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾	6
154	46	﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾	7
54	79	﴿ وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	8
-209 260	87	﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾	9
246	100	﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	10
238	105	﴿ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾	11
74	137	﴿ لَّعَلَّيْكُمْ يَكُنُ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾	12

سورة المائدة

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
149	1	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ ﴾	1

الفهارس العامة

200	3	﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ ﴾	2
-96-95 149	4	﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾	3
-183 -235 -251 254	6	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾	4
220-46	45	﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾	5
253-34	48	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ... إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾	6
234	61	﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾	7
150	94	﴿ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ ﴾	8
238	101	﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ﴾	9
238-34	111	﴿ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرِسُولِي ﴾	10

سورة الأنعام

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
176	1	﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾	1
95	34	﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ ﴾	2
98	38	﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾	3
98-94	59	﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا أَلَيْعُهَا ﴾	4
34	60	﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾	5
-143-78 144	71	﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	6

الفهارس العامة

138	73	﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾	7
190	75	﴿ وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	8
28	109	﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾	9
148	136	﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا ﴾	10
149	137	﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾	11
149	138	﴿ وَأَنْعَمُوا لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾	12
90	151	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ ﴾	13

سورة الأعراف

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
131-38	16	﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	1
204	17	﴿ ثُمَّ لَا تَبْنَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾	2
260-192	38	﴿ قَالَتْ أَخْرِضْنَهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا ﴾	3
197-193	43	﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾	4
240-151	57	﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾	5
39	79	﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾	6
247	94	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا ﴾	7
187	105	﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾	8
90	132	﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	9

الفهارس العامة

137	138	﴿ وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ ﴾	10
-46-38 220	150	﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ ﴾	11
75	154	﴿ وَفِي نُحُوتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾	120
248	185	﴿ أُولَئِكَ يَنْظُرُونَ فِي مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	13
210-180	187	﴿ لَا يَجْلِبُهَا لُوقُنَّهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	14
180	187	﴿ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾	150

سورة الأنفال

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
203	1	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾	1
73	33	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾	2
48	60	﴿ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾	3
83	68	﴿ لَوْلَا كُنْتُ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	4

سورة التوبة

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
204	1	﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ ﴾	1
91-84	38	﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	2
238-237	43	﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ﴾	3
244	54	﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ نَفَقَتَهُمْ ﴾	4
239-116	60	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾	5
231	61	﴿ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾	6
89	103	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾	7

الفهارس العامة

223-86	108	﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾	8
50	111	﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾	9
81	114	﴿وَمَا كَانُوا اسْتَغْفَارُوا لِإِثْمِهِ إِلَّا عَنْ مَوَعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ﴾	10

سورة يونس

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
259	5	﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَدِيدًا﴾	1
55	27	﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾	2
241-115	35	﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾	3
144	72	﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾	4
69-68	88	﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا﴾	5

سورة هود

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
193	36	﴿وَأَرْحَمَ إِلَىٰ نَوْجٍ﴾	1
234	37	﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا﴾	2
84	41	﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾	3
-111-81 260-201	53	﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ﴾	4
207	61	﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾	5
153	81	﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الْبَلَدِ﴾	6
75	107	﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	7
211	110	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ فَأَخْتَلَفَ فِيهِ﴾	8

سورة يوسف

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
39	11	﴿ وَإِنَّا لَهُ لَنَصْحُونَ ﴾	1
67	21	﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ ﴾	2
146-83	32	﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُتُّنِي فِيهِ ﴾	3
101	33	﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾	4
244	34	﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾	5
75-26	43	﴿ إِن كُنتُمْ لِلرِّئَاءِ يَا تَعْبُرُونَ ﴾	6
40	96	﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ ﴾	7
-185-46 226-220	100	﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾	8

سورة الرعد

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
184-125	11	﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾	1
208	30	﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ ﴾	2
105	40	﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾	3
-41-26 106	43	﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ ﴿ الْكِتَابِ ﴾	4

سورة إبراهيم

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
208	9	﴿ فَرُدُّوْا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾	1
101	37	﴿ فَاجْعَلْ أَفْعَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾	2

سورة الحجر

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
216	41	﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾	1

سورة النحل

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
50	32	﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	1
65	44	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ ﴾	2
65	72	﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ... ﴾	3
246	84	﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾	4
247	89	﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾	5
39	114	﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾	6

سورة الإسراء

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
99-86	1	﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾	1
215	4	﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴾	2
218	24	﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾	3
173	33	﴿ فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ ﴾	4
135	47	﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾	5

الفهارس العامة

242	78	﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾	6
154	79	﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾	7
189	105	﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ ﴾	8

سورة الكهف

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
228	28	﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾	1
89	31	﴿ يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾	2
252	40	﴿ فَفُصِّحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾	3
201	82	﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾	4

سورة مريم

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
218	4	﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	1
180	47	﴿ إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾	2
254	83	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكُفْرِينَ تَوْزِعُهُمْ آزًا ﴾	3

سورة طه

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
103	10	﴿ أَوْ أجدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾	1
118	12	﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾	2
65	14	﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾	3
234	39	﴿ وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾	4
202	42	﴿ وَلَا نُنَبِّئُ فِي ذِكْرِي ﴾	5
222-210	71	﴿ وَلَا أَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ التَّحْلِ ﴾	6

الفهارس العامة

222	124	﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴾	7
191	126	﴿ قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْنَتْنَا فَنَسِينَهَا ﴾	8
245	130	﴿ فَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴾	9

سورة الأنبياء

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
195	1	﴿ أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾	1
94	11	﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾	2
47-170	47	﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	3
29	57	﴿ وَتَأْتِيهِمْ لَأُكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْرِبِينَ ﴾	4
251-213	77	﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾	5
119	97	﴿ يَنْوِيلُنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾	6

سورة الحج

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
1	11	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾	1
54	15	﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾	2
89	30	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾	3

سورة المؤمنون

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
205	6 - 5	﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ ﴾	1
183	20	﴿ تَنْبَتُ بِالذَّهْنِ وَصَبِغٌ لِلْأَكْلِينَ ﴾	2
103	22	﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكَ تُحْمَلُونَ ﴾	3

الفهارس العامة

247	32	﴿ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾	4
79	36	﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	5
251	65	﴿ لَا تَجْعَلُوا الْيَوْمَ إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُنصِرُونَ ﴾	6
155	67	﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾	7
98	91	﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾	8
98	91	﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾	9

سورة النور

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
83	14	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾	1
140-68	30	﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَيْدِيهِمْ وَيَحْفَظُوا أَرْجُلَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ﴾	2
158	39	﴿ أَعْمَلُهُمْ كَسْرَابٍ يَاقِعَةٍ ﴾	3
182	43	﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾	4
211	61	﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾	5
226	63	﴿ فليَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾	6

سورة الفرقان

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
160	18	﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾	1
158	19	﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ ﴾	2
179	25	﴿ وَيَوْمَ تَشْهَقُ السَّمَاءُ بِالدَّغَمِ ﴾	3

232	59	﴿ فَسْتَلِ بِهِ خَبِيرًا ﴾	4
-----	----	----------------------------	---

سورة الشعراء

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
91	165	﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾	1

سورة النمل

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
206	12	﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ﴾	1
78	72	﴿ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾	2

سورة القصص

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
221-68	8	﴿ فَالْقَطْعَةُ ۗ ءَأَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾	1
104	27	﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَىٰ ابْنَتِي هَاتَيْنِ ﴾	2
104	28	﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ﴾	3
49	29	﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ۗ ءَأَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ﴾	4
58	77	﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾	5
249-34	79	﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾	6
58	82	﴿ وَيَكَاذِبُونَ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾	7
124	86	﴿ وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾	8

سورة الروم

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
83	4-1	﴿الْمَ غَلَبَتِ الرُّومُ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	1
124	35-34	﴿فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾	2
175	56	﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾	3

سورة لقمان

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
240	22	﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ﴾	1

سورة الأحزاب

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
124	6	﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَاكُمْ مَعْرُوفًا﴾	1
35	7	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾	2
34	14	﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أقطارِهَا﴾	3
160	32	﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾	4
32	37	﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾	5

سورة سبأ

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
248	24	﴿وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	1
24	31	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	2

سورة فاطر

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
90	2	﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾	1
98-26	3	﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾	2
240	9	﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ ﴾	3

سورة يس ~

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
29	2	﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾	1
198	38	﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾	2

سورة الصافات

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
62	9	﴿ وَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ ﴾	1
193	23	﴿ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾	2

سورة ص

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
205	32	﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَّتْ بِالْحِجَابِ ﴾	1
132	82	﴿ قَالَ فَبِعَرْنَتِكَ لأَغْوِينَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	2

سورة الزمر

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
144-78	12	﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾	1
119	22	﴿ فَوَيْلٌ لِلنَّفْسِيةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾	2

الفهارس العامة

97	53	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾	3
----	----	--	---

سورة فصلت

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿ لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ ﴾	26	174
2	﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾	46	62

سورة الشورى

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ﴾	11	147-59
2	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾	11	26
3	﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾	25	244-202

سورة الزخرف

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾	44	35
2	﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ ﴾	60	91
3	﴿ فَلَا تَمَتَّرْتِ بِهَا ۖ وَأَتَّبِعُونَ ﴾	61	161

سورة الدخان

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمْنِينَ ﴾	55	178

سورة الأحقاف

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾	11	260-118

الفهارس العامة

244	29	﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفْرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ﴾	2
56	33	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَن اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَدْرِ ۝۰ ﴾	3

سورة محمد

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
67	8	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَصَلَّ أَعْمَالُهُمْ ﴾	1
139	21-20	﴿ فَأُولَىٰ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾	2

سورة ق

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
160	5	﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾	1
189	19	﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾	2

سورة الذاريات

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
35	20	﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴾	1

سورة الطور

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
161	18	﴿ فَكَهِنَ بِمَا ءَانَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾	1
35	23	﴿ يَنْتَزِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعْوُ فِيهَا وَلَا تَأْسِيمٌ ﴾	2
125	30	﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾	3
197	35	﴿ أَمْ خُلِقُوا مِن غَيْرِ شَيْءٍ ﴾	4

سورة القمر

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
--------	-------	-------------------	-----

الفهارس العامة

119	34	﴿يَجْنَبُهُمْ بِسِحْرِ﴾	1
-----	----	-------------------------	---

سورة الرحمن

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ﴾	14	57
2	﴿يَمَعَشَرِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنْ أَسْتَطَعْتُمْ﴾	33	250

سورة الواقعة

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَلِ اللَّوْلِيِّ الْمَكُونِ﴾	23-22	59

سورة الحديد

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾	12	162
2	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾	23	32
3	﴿لِتَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	29	65

سورة المجادلة

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾	3	197-192
2	﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا هُمْ عَنْهُ﴾	8	197

سورة الجمعة

ر.م	الآية أو جزء منها	رقمها	الصفحة
1	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	9	207

سورة التغابن

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
239	9	﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾	1

سورة الطلاق

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
242	1	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	1

سورة الملك

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
94	3	﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾	1
67	11	﴿فَسُحْحًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾	2

سورة القلم

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
165	5	﴿فَسَنبُصِرُ وَيُبْصُرُونَ﴾	1
164-55	6	﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾	2

سورة المعارج

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
178	1	﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾	1
199	2-1	﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾	2
178	5	﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾	3
80	37	﴿عَنِ اليمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾	4

سورة نوح

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
97	4	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾	1
223-90	25	﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾	2

سورة الجن

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
203	23	﴿إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾	1

سورة المزمل

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
168	17	﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾	1
168	18	﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾	2

سورة الماطر

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
34	49	﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾	1

سورة القيامة

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
140	35-34	﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾	1

سورة الإنسان

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
-152 233-181	6	﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾	1
111-65	9	﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾	2

سورة النبأ

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
193	1	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	1

سورة المطففين

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
250	1	﴿وَبِلِّ اللِّمَّطِفِينَ﴾	1
250-214	2	﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾	2

سورة الغاشية

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
248	20-17	﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ ﴾	1
124	23-22	﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾	2

سورة التين

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
55	8	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾	1

سورة القدر

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
197-184	4	﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴾	1
125	5	﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾	2

سورة البينة

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
78	5	﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾	1
34	8	﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾	2

سورة الزلزلة

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
197-193	5	﴿ بَانَ رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾	1

سورة العاديات

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
170	3	﴿ فَالْمَغِيرَاتِ صَبَحًا ﴾	1
170	4	﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾	2
172	5	﴿ فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا ﴾	3
200	8	﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾	4

سورة الهمزة

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
141	1	﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾	1

سورة الماعون

الصفحة	رقمها	الآية أو جزء منها	ر.م
245-202	5 - 4	﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾	1

ثانياً - فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	مصدره	الحديث أو جزء منه	ر. م
1	صحيح البخاري 227 / 3	"إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه"	1
50	صحيح البخاري 134 / 4	"اعلموا أن لن يدخل أحدكم عمله الجنة...."	2
84	صحيح مسلم 200 / 1	"وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود"	3
114	فتح الباري 34 / 2	"إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم..."	4
146	صحيح مسلم 2109 / 4	"دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض"	5
252	سنن الدار قطني 83 / 1	"كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه"	6

ثالثاً - فهرس الأبيات الشعرية

قافية الباء					
ر.م	أول البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
1	واهٍ رأبت وشيكاً	من عطبه	البسيط	لم أقف على القائل	30
2	خلى الذنابات	أو أقربا	الرجز	الحجاج	31
3	فأصبحن لا يسألنه	صوباً	الطويل	الأسود بن يعفر	53
4	سموت ولم يكن	صابُ	الوافر	لم أقف على القائل	74
5	تخيرن من أزمان	جارب	الطويل	النابغة الذبياني	87
قافية الجيم					
ر.م	أول البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
1	شربن بماء البحر	نئيجُ	الطويل	أبو نؤيب الهذلي	33
2	أنا أبو سعد	رندجاً	الرجز	سويد بن أبي كاهل	84
قافية الدال					
ر.م	أول البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
1	فلا والله لا يلقي	زياد	الوافر	لم أقف على القائل	30
2	لعل الله يمكنني	أسيد	الطويل	خالد بن جعفر	33
3	ألم يأتنيك والأنباء	زياد	الوافر	قيس بن زهير	53
4	شباب وشيب	ردّدا	الطويل	الأعشى ميمون	70
5	بكل تداوينا	بُعد	الطويل	عبد الله بن خثعم	104
6	على أن قرب	وُدّ	الطويل	عبد الله بن خثعم	104
قافية الراء					
ر.م	أول البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
1	لمن الديار	من دهر	الكامل	زهير بن أبي سلمى	86
2	تقول وقد	أحمرا	الطويل	عمرو أحمر	121
قافية السين					
ر.م	أول البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
1	الله يبقى على الأيام	أس	البسيط	أمية بن أبي عائد أو مالك الخناعي	69
قافية العين					
ر.م	أول البيت	قافيته	بحره	قائله	رقم الصفحة
1	إذ أنت لم تنفع	ينفع	الطويل	قيس بن الخطيم	32
2	فقال أكل الناس	تخدعاً	الطويل	جميل العذري	32
3	فلا تطمع	طاع	الوافر	عبيدة بن ربيعة	56
4	أتجزع إن نفس	تدفع	الطويل	زيد بن رزين الملوح	81

الفهارس العامة

قافية القاف					
رقم الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت	ر.م
22	كعب بن مالك الأنصاري	الطويل	تخلق	تذر الجماجم ضاحياً	1
57	سالم بن وابصة	البسيط	تتق	ولا يؤاتيك فيما	2
106	حميد بن ثور	الطويل	روق	أبي الله	3
قافية اللام					
رقم الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت	ر.م
23	ابن مالك	الرجز	عن على	هاك حروف الجر	1
55	الشنفرى	الطويل	أعجل	وإن مدت الأيدي	2
69	امرؤ القيس	الطويل	يذبل	فيا لك من ليل	3
73	امرؤ القيس	الطويل	بالي	كأن قلوب الطير	4
107	لم أف على القائل	الرجز	يتكل	إن الكريم	5
قافية الميم					
رقم الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت	ر.م
53	عباس بن مرداس	الطويل	قدما	وقال نبي المسلمين	1
قافية الهاء					
رقم الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت	ر.م
56	قحيف العقيلي	الوافر	هاها	فما رجعت	1
قافية الواو					
رقم الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت	ر.م
23	يزيد بن الحكم	ال الطويل	منهوي	وكم موطن لولاي	1

رابعاً - فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العلم	ر.م	رقم الصفحة	العلم	ر.م
21	ابن عصفور	31	73	ابن أبي الربيع	1
132	ابن عطية	32	166	ابن أبي عبلة	2
6	ابن عقيل	33	106	ابن الجوزي	3
7	ابن فارس	34	17	ابن الحاجب	4
39	ابن قتيبة الدينوري	35	60	ابن الخباز	5
9	ابن كثير	36	41	ابن السراج	6
52	ابن كيسان	37	127	ابن الشجري	7
6	ابن مالك	38	72	ابن الضائع	8
1	ابن مسعود	39	248	ابن العربي	9
37	ابن منظور	40	171	ابن المنير	10
6	ابن هشام الأنصاري	41	169	ابن جزي	11
5	ابن يعيش	42	2	ابن جني	12
116	أبو البقاء الكفوي	43	71	ابن خروف	13
7	أبو بكر الأنباري	44	159	ابن زيد	14
183	أبو جعفر	45	126	ابن سيده	15
7	أبو جعفر النحاس	46	69	ابن عاشور	16
6	أبو حيان الأندلسي	47	158	ابن عجيبة	17
130	الرازي	48	159	أبو حيوة	18
17	الرضي	49	123	أبو عبيدة	19
6	الرماني	50	24	أبو علي الفارسي	20
22	الزجاج	51	12	الأخفش	21
4	الزجاجي	52	37	الأزهري	22
27	الزركشي	53	57	الأشموني	23
5	الزمخشري	54	70	الأصمعي	24
221	السكاكي	55	133	الألوسي	25
137	السمين الحلبي	56	235	الإمام ابن حنبل	26
30	السهيلي	57	236	الإمام الحنفي	27
5	سيبويه	58	233	الإمام الشافعي	28
60	السيرافي	59	235	الإمام مالك	29
58	السيوطي	60	8	الأمير	30

الفهارس العامة

6	الصبان	76	221	البابر تي	61
163	الضحاك	77	82	البغدادى	62
163	الطبري	78	77	التفتازاني	63
126	عبد القاهر الجرجاني	79	124	الثعالبي	64
147	العز بن عبد السلام	80	65	ثعلب	65
4	العكبري	81	232	الجصاص	66
24	الفراء	82	37	الجوهري	67
165	قتادة	83	135	الحوفي	68
133	القرطبي	84	6	الخضري	69
159	قنبل	85	6	الخليل الفراهيدي	70
83	ناظر الجيش	86	10	الكسائي	71
7	الهروي	87	7	المالقي	72
23	يونس	88	5	المبرد	73
7	المرادي	89	142	مجاهد	74
			139	المهدوي	75

خامساً - قائمة المصادر والمراجع

أولاً - القرآن الكريم

ثانياً - المخطوطات:

- رسالة في مذهب الكوفيين والبصريين في حروف الجر، الدمنهوري، مخطوط، اللوحة (6).

ثالثاً - المطبوعات:

- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 10، 1992م.
- أحكام القرآن، ابن العربي، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- أحكام القرآن، أبو بكر بن الجصاص، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- أدب الكاتب: الدينوري، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1996م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حبان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1999م.
- إعراب القرآن وبيانه. الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، بيروت، ط 9، 2005م.
- إعراب القرآن، الزجاج، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 4، 1999م.
- إعراب القرآن، النحاس، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1988م.
- الأغاني، أبو فرج الأصفهاني، إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، 1992م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطلبوسى، تح: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 1، 1981م.

- الأم، الشافعي، دار المعرفة، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- الأمالي، ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1992م.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1979م.
- إنباه الرواة على إنباه النحاة، القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو سعيد الأنباري ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، بدون تحديد ط، 2005م.
- أوضح المسالك إلى ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، وضع هوامشه وفهارسه: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: موسى بناي العلي، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، بدون تحديد ت، ط.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: مازن مبارك، دار العروبة، القاهرة، 1959م.
- الإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، تح: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- البحر المحيط، في التفسير أبو حيان الأندلسي، تح: عادل عبد الموجود، وعلي عوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ابن عجيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لإمام علاء الدين الكاساني الحنفي، دار الكتاب العربي،

- بيروت، ط2، 1982م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد الزركشي، تح: محمد أو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987م.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، بدون تحديد ط، ت.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور، دار سحنون، تونس، بدون تحديد ط، ت.
- التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، تح: محمد عبد المنعم اليونسي، وإبراهيم عطوة عوض، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- تصحيحات لغوية: عبد اللطيف أحمد الشويرف، الدار العربية للكتاب، طرابلس، بدون تحديد ط، 1997م.
- تفسير ابن كثير، دار الأندلس، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- تفسير أبي السعود المسمى: (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 1994م.
- تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 1996م.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تحديد ط، 2000م.

- تفسير المراغي، الشيخ: أحمد مصطفى المراغي، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط5، 1974م.
- التفسير المظهري، محمد المظهري، تح: غلام نبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط، 2004م.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد الطنطاوي، نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1997م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، تقدم: خليل الميس، ضبط: صدقي العطار، دار الفكر للطباعة، بيروت، بدون تحديد ط، 1995م.
- جامع الدروس العربية، ضبطه وخرّجه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2004م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، مراجعة: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 2003م.
- الجدول في إعراب القرآن، محمود صافي، دار الرشد ومؤسسة الإيمان، دمشق، ط4، بدون تحديد ت.
- الجنى الداني، المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، مصر، بدون تحديد، ت.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، القاهرة، بدون تحديد ت، ط.
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن زنجلة أبو زرعة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة،

- بيروت، ط 2، 1982م.
- حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة، نور الهدى الوشن، جامعة قاريونس، بنغازي، ط 1، 1885م.
- حروف الجر وأثرها في الدلالات، محمد طيب فانكا الناغوري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 2000م.
- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، إعداد: هادي عطية الهلالي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، ط 1، 1986م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، وضع الهوامش والفهارس، محمد نبيل طريقي، بإشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- الخصائص، أبو الفتح بن الجني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح: علي محمد، وعادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1994م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2004م.
- درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، تح: فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- ديوان امرئ القيس، شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 2004م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- ديوان جميل بثينة، شرح: أشرف أحمد عدرة، عالم الكتب، ط1، 1996م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد

- الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، بدون تحديد ط، ت.
- روح البيان في تفسير القرآن، إسماعيل حقي، ضبط وتصحيح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: السيد محمود شكري الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 1985م.
- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، بدون تحديد ت.
- زهرة التفاسير، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، تح: مصطفى السقا وآخرين، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ط1، 1954م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح ابن جني. تح:حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1993م.
- سنن الدار قطني، تح: عبد الله هاشم يمانى المدني، دار المعرفة، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تح: محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1997م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1988م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى، (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تح: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.

- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيّد، ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، لبنان، ط1، 2000م.
- شرح التلخيص. البابرتي، تح: محمد مصطفى صوفية، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، ط1، 1983م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1999م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك، تح: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تقديم: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
- الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تقديم: حسن تميم، مراجعة: محمد العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، ط6، 1997م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، ط3، 1983م.
- الصحابي في فقه اللغة، ابن فارس، تح: مصطفى الشويحي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1963م.
- صحيح البخاري، موسى شاهين لاشين، دار المدار الإسلامي، ط1، 2006م.
- صحيح مسلم، النيسابوري، بشرح النووي، الشافعي، ضبط: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م.

- صفوة التفاسير . محمد الصابوني، دار الصابوني، القاهرة، ط9، بدون تحديد ت.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، بدون تحديد ت.
- طبقات المفسرين . لسيوطي، تح: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 1976م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، جمعه: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2006م،
- غرائب القرآن و رغائب الفرقان، النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تح: عبد العزيز بن باز، تبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1989م.
- الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1986م.
- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تعليق: خالد فهمي، تصدير: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م.
- الكامل، أبو العباس المبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تح: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط 2، 1981م.
- كتاب العين، الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون تحديد ط، ت.
- كتاب اللامات، الزجاجي، تح: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1985م.
- كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1991م.
- الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل - ومعه حاشية السيد الشريف، وكتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال، الإمام: ناصر الدين الإسكندري، دار

- الفكر، القاهرة، بدون تحديد ت، ط.
- الكليات، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تح: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م،
- اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة،
- مجاز القرآن، العز بن العز بن عبد السلام الشافعي، تح: محمد بن الحاج، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1992م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة بن معمر بن المثنى، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- مجاز القرآن، عز الدين بن عبد السلام، تح: محمد مصطفى بن الحاج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ط1، 1992م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- المخصص، ابن سيده، دار الكتب العلمية، لبنان، بدون تحديد ط، ت.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد القيرواني، تح: ياسين السواس، دار اليمامة، بيروت، ط2، 2000م.
- معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- معاني الحروف، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت،

- بدون تحديد ط، ت.
- معاني القرآن، الفراء، تح: أحمد نجاتي ومحمد النجار، دار السرور، بدون تحديد ط، ت.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1988م.
- معاني القرآن، الأخفش، تح: عبد الأمير محمد الأمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1985م.
- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تصنيف: أبي عبد الله ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1991م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1993م.
- المعجم الوافي في النحو العربي، علي توفيق الحمد، وجميل الزعبي، الدار الجماهيرية، مصراتة، ودار الآفاق الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 1993م.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط 1979م.
- معجم مصطلحات النحو العربي، جورج عبد المسيح، وهاني تابري، تصدير: محمد مهدي علام، مكتبة لبنان، بيروت، ط 1، 1990م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط 2، 1972م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، بدون ط، 1991م.
- المغني، ابن هشام، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- مفتاح العلوم، السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1983م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بدون تحديد ط، ت.

- المقرب، ابن عصفور، تح: الجواري، والجبوري، بغداد، 1971م.
- منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، ابن الجوزي، تح: محمد الصفطاوي وفؤاد أحمد، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تحديد ط، ت.
- موسوعة الحروف في العربية، إميل يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988م.
- نتائج الأفكار، مصطفى حمزة، تح: إبراهيم عمر سليمان، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1992م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، بدون تحديد ت.

- نظرية الحروف العاملة، هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، ط1، 1986م.
- النكت والعيون، المشهور بتفسير الماوردي: القاضي أبو الحسن الماوردي، تح: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تحديد ط، ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، بدون تحديد ط، ت.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، بدون تحديد ط، ت.

رابعاً: الدوريات:

- أ - مجلة اللسان العربي: (تشويحات في اللغة العربية أحدثتها الترجمة)، د/ محمد عبد الرحمن مرحبا، المجلد (7).
- ب - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (التضمين)، الشيخ: أحمد الإسكندري، المجلد (1).

سادساً - فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والتقدير
أ	المقدمة
1	التمهيد
1	أولاً - معنى الحرف لغة واصطلاحاً
5	ثانياً - أهم الدراسات حول الموضوع
10	ثالثاً - أهمية الموضوع
14	الفصل الأول - معاني حروف الجر وبعض أحكامها
15	• المبحث الأول - تعريف الجر وذكر بعض أحكامها
16	أولاً - تعريفها.
20	ثانياً - عددها.
25	ثالثاً - أقسامها.
35	رابعاً - التعدية بحرف الجر.
43	• المبحث الثاني - المعاني الأصلية لحروف الجر
45	أولاً - المعاني الأصلية لحرف الباء.

57	ثانياً - المعاني الأصلية لحرف الكاف.
61	ثالثاً - المعاني الأصلية لحرف اللام.
79	رابعاً - المعاني الأصلية للحرف (عنْ).
82	خامساً - المعاني الأصلية للحرف (في).
85	سادساً - المعاني الأصلية للحرف (منْ).
98	سابعاً - المعاني الأصلية للحرف (إلى).
102	ثامناً - المعاني الأصلية للحرف (على).
108	الفصل الثاني - تناوب حروف الجر
110	• المبحث الأول - التناوب
111	تمهيد
114	أولاً- معنى التناوب.
123	ثانياً - موقف العلماء من النيابة.
130	ثالثاً- أهم مواضع التناوب في القرآن الكريم.
131	• أولاً - تناوب الباء مع غيره من حروف الجر .
131	1 - التناوب بين الباء واللام.
146	2 - التناوب بين الباء و (في).
176	3 - التناوب بين الباء و (عن).

181	4 - التناوب بين الباء و (مِنْ).
185	5 - التناوب بين الباء و (إِلَى).
186	6 - التناوب بين الباء و (عَلَى).
189	• ثانياً. التناوب بين الكاف وغيره من الحروف.
190	1 - مجيء الكاف بمعنى اللام.
191	2 - مجيء الكاف بمعنى (عَلَى).
192	• ثالثاً - التناوب بين اللام وغيره من الحروف.
192	1 - التناوب بين اللام و(عَنْ).
193	2 - التناوب بين اللام و (فِي).
195	3 - التناوب بين اللام و (مِنْ).
197	4 - التناوب بين اللام و (إِلَى).
199	5 - التناوب بين اللام و (عَلَى).
201	• رابعاً - التناوب بين (عَنْ) وغيره من الحروف.
201	1 - التناوب بين (عَنْ) و(فِي).
202	2 - التناوب بين (عَنْ) و (مِنْ).
204	3 - التناوب بين (عَنْ) و (عَلَى).
205	• خامساً - التناوب بين (فِي) وغيره من الحروف.

206	1 - التناوب بين (في) و (من).
208	2 - التناوب بين (في) و (إلى).
210	3 - التناوب بين (في) و (على).
212	• سادساً - التناوب بين (من) وغيره من الحروف.
212	1 - التناوب بين (من) و (إلى).
213	2 - التناوب بين (من) و (على).
215	• سابعاً: التناوب بين (إلى) و (على).
215	1 - مجيء (إلى) بمعنى (على).
216	2 - مجيء (على) بمعنى (إلى)
217	• المبحث الثاني - المجاز والتضمين
217	أولاً - معنى المجاز وفائدته.
220	ثانياً - الأمثلة.
224	ثالثاً - معنى التضمين وأنواعه.
230	الفصل الثالث - أثر التناوب في الدلالات واستنباط الأحكام الشرعية
231	• تعاقب الباء مع غيره من حروف الجر
235	أثر تناوب الباء في استنباط بعض الأحكام الشرعية
237	• تعاقب اللام مع غيره من حروف الجر

241	أثر تناوب اللام في استنباط بعض الأحكام الشرعية
243	• تعاقب (عَنْ) مع غيره من حروف الجر.
245	أثر تناوب (عَنْ) في استنباط بعض الأحكام الشرعية
246	• تعاقب (فِي) مع غيره من حروف الجر
249	• تعاقب (مِنْ) مع غيره من حروف الجر.
251	أثر تناوب (مِنْ) في استنباط بعض الأحكام الشرعية
252	• التعاقب بين (إِلَى) و (عَلَى).
254	أثر تناوب (إِلَى) في استنباط بعض الأحكام الشرعية.
255	أثر تناوب (عَلَى) في استنباط بعض الأحكام الشرعية.
257	الخاتمة
262	الفهارس العامة
263	أولاً - فهرس الآيات الكريمة.
282	ثانياً - فهرس الأحاديث النبوية
283	ثالثاً - فهرس الأبيات الشعرية
285	رابعاً - فهرس الأعلام.
287	خامساً - قائمة المصادر والمراجع.
298	سادساً - فهرس الموضوعات